



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

ترشيح الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة  
في الاقتصاد الجزائري

مقدمة ومناقشة علنا من طرف السيد(ة): عدة أسماء

أمام لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر —أ—	رقيق اسعد دريس
مقرر	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	شوام بوشامة
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر —أ—	بن مسعود خديجة
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	بن زيدان الحاج
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	شريف طويل نورالدين
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر —أ—	بلخريصات رشيد

السنة: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله والشكر لله صاحب الفضل والعطاء الذي أعانني على انهاء هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على سيد الخلق نبينا محمد عليه افضل الصلاة والسلام

الشكر الكبير للاستاذ المؤطر شوام بوشامة الذي قام بالاشراف على هذا العمل

والشكر الموصول الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم واثراء هذا العمل

# اهداء

الى:

الوالدة الحبيبة التي لا يكفيها ألف اهداء وألف عطاء

الوالد الكريم الذي جاهد طيلة حياته ليمنحنا حياة أفضل

الزوج العزيز الذي أهداني صغيري يوسف الذي اضاف الى حياتي بهجة وسرور

والعائلة الكريمة التي تمت لي دوما الافضل

## الفهرس

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر
II-I	الفهرس العام
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الاشكال
8-1	المقدمة العامة
67-10	الفصل الاول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة
10	مقدمة الفصل الاول
11	المبحث الاول: الاطار النظري للموازنة العامة
11	المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة
16	المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الموازنة العامة
21	المبحث الثاني: قواعد الموازنة العامة
21	المطلب الاول: المبادئ المتعلقة بالموازنة العامة
32	المطلب الثاني: أهداف الموازنة العامة
35	المبحث الثالث: دورة الموازنة العامة
35	المطلب الاول: مراحل اعداد الموازنة العامة
49	المطلب الثاني: مكونات الموازنة العامة
67	خاتمة الفصل الاول
136-69	الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة
69	مقدمة الفصل الثاني
70	المبحث الاول: مفاهيم عامة حول عجز الموازنة العامة
70	المطلب الاول: مفهوم عجز الموازنة العامة وتطور فكر التوازن المالي
78	المطلب الثاني: أسباب ومقومات ظهور عجز الموازنة العامة
89	المبحث الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة وأساليب علاجه
89	المطلب الاول: أنواع عجز الموازنة العامة
94	المطلب الثاني: أساليب علاج عجز موازنة العامة

103	المبحث الثالث: آليات ترشيد الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة
103	المطلب الاول: آليات ترشيد الانفاق العام
116	المطلب الثاني: تطور مفهوم ترشيد الانفاق العام في ظل تطور الموازنة العامة
136	خاتمة الفصل الثاني
213-138	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر ودورها في معالجة عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2001-2018
138	مقدمة الفصل الثالث
139	المبحث الاول: هيكل الموازنة العامة في الجزائر
139	المطلب الاول: نفقات الموازنة العامة للدولة
145	المطلب الثاني: ايرادات الموازنة العامة للدولة
149	المبحث الثاني: تطور السياسة الانفاقية العامة في الجزائر وانجازاتها خلال الفترة 2001/2018
149	المطلب الاول: تطور السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة 2001-2018
160	المطلب الثاني: انجازات برامج الانفاق العام خلال الفترة 2001-2018
173	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لسياسة ترشيد الانفاق العام كآلية لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001/2018
174	المطلب الاول: سياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر
201	المطلب الثاني: ترشيد الانفاق العام بالاعتماد على نماذج حديثة للموازنة العامة لتفادي العجز الموازني
213	خاتمة الفصل الثالث
221-215	خاتمة عامة
235-223	المراجع
256-237	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
135	أوجه الاختلاف بين الاساليب التقليدية والحديثة في تسيير الاموال العمومية	01
143	ميزانية التسيير لسنة 2018	02
148	الايرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018	03
151	تطور بنية النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة في الفترة (2001-2018)	04
153	معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة (2001-2017)	05
157	تطور الاجر الوطني الادنى المضمون	06
159	انفاق بعض الدول على البحث والتطوير	07
161	تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017).	08
164	تطور حجم الايرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر الفترة (2001-2018)	09
166	تطور بنية الايرادات العامة خلال الفترة (2001-2018)	10
168	تطور اسعار برميل البترول والسعر المرجعي خلال الفترة (2001-2018)	11
170	تطور مصادر الموارد العادية خلال الفترة 2001-2018	12
172	تطور صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2001-2018	13
182	ترتيب الدول في العالم وفقا لمؤشر مدركات الفساد/ تقارير الشفافية العالمية 2020/2012	14
184	ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر مدركات الفساد / تقارير الشفافية العالمية 2020-2012	15
186	نتائج شفافية الموازنة على مر الزمن من عام 2006 الى 2019	16
187	وثائق الميزانية الاساسية	17
188	مسح الموازنة العامة لعام 2019 / اتاحة وثائق الموازنة للعامة	18

قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
145	توزيع نفقات ميزانية التجهيز حسب القطاعات على سبيل ميزانية 2018	01
152	تطور حجم نفقات ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز الى حجم النفقات العامة خلال الفترة 2018-2001	02
154	النفقات العامة و الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2018-2001	03
155	تطور النفقات العامة و مؤشرات الاسعار في الجزائر خلال الفترة 2018-2001	04
156	تطور النفقات العامة وتعداد السكان في الجزائر للفترة 2018-2001.	05
162	تطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017).	06
163	تطورات الواردات خلال الفترة (2001-2017).	07
165	تطور الجباية العادية والجبابة البترولية خلال الفترة خلال الفترة ( 2001-2018 )	08
169	تطور اسعار برميل البترول والسعر المرجعي خلال الفترة (2001-2018)	09
170	تطور مداخيل صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2001-2018)	10
183	مقياس مؤشر مدركات الفساد التي حددها مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019.	11
207	نظام التسيير المرتكز على النتائج	12



مقدمت عامت

## مقدمة عامة:

ان التنامي المستمر لحاجات المجتمع وتزايد الطلب على توفير مقومات الحياة الاساسية يلزم الدولة باتخاذ كل التدابير والاجراءات اللازمة لتغذية المجتمع من كل احتياجاته وامام هذا التحدي تتسابق الحكومات الى البحث عن السياسات المالية الملائمة في ظل عدم الاستقرار المالي والاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم واتخاذ الادوات اللازمة لتسيير الموارد المتاحة والاستفادة منها اكبر قدر من الامكان والحد من اهدار المال العام وتوجيهه بما يتوافق واهداف المجتمع ومتطلباته.

ولعل اهم هذه الادوات المستخدمة هو الانفاق العام الذي يعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة والوسيلة الفعالة التي يمكن من خلالها تنفيذ سياسات الدولة الا أنها قد تصطدم في الواقع بمحدودية الموارد المتاحة أو عدم القدرة على تحصيل وتعبئة موارد تمويل جديدة وبالتالي يصحبها عجز مالي. بحيث تواجه العديد من الدول اثناء تأدية واجباتها عجز في موازنتها العامة وهنا كان لا بد من الحكومات ان تلتفت الى البحث عن آليات جديدة للتخلص من هذا العجز وتبني اصلاحات لتكييف انظمة الموازنة العامة مع الممارسات الدولية.

الجزائر واحدة من البلدان التي تعاني من نفس المشكل كونها تعتمد على الموارد الطاقوية في بناء موازنتها فبينما يتسارع نمو الانفاق العام تنخفض الايرادات العامة ولا تلي حاجات الصرف الحكومي فتظهر حالات العجز في الموازنة العامة للدولة ومن هنا تبلورت اهمية ترشيد الانفاق العام لعقلنة الصرف الحكومي وتحقيق اقصى منفعة ممكنة من تدفقات الموازنة، واصبح الضروري من الضروري الاعتناء بأساليب تسيير المال العام والرقابة عليه لمواجهة مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي بسبب تذبذبات التي تعترى اسعار النفط في الاسواق الدولية للنفط في الاونة الاخيرة.

## - الاشكالية:

أن تأزم مشكلات الموازنة العامة والعجز المالي من أثقل العراقيل التي يواجهها الاقتصاد الجزائري حيث مازال تمويل الموازنة العامة يعتمد على عائدات موارد الطاقة التي عرفت انهيار منذ سنة 2014 وتراجعت مداخيل الجباية البترولية بالتالي تعذر استمرار انفاق الحكومة بنفس الوتيرة بسبب محدودية مداخيل الدولة مما استوقف الحكومة الى النظر في كيفية التخفيف من حدة عجز الموازنة العامة واستغلال افضل لكل الموارد المتاحة وكان من ضمن هذه التدابير المقترحة والتي تضمن المحافظة على المال العام والتوازنات العامة للدولة اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام. وفي اثر ما تقدم تبليور اشكالية الدراسة المحورية في السؤال الرئيسي التالي:

- ماهي آليات ترشيد الانفاق العام التي تساهم في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة

2018-2001 ؟

وحتى يتم الاحاطة باشكالية الدراسة لابد من الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي سياسة الانفاق المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2018-2001. وماهي إنجازاتها ؟

- ماهي متطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر ؟

- هل يتوافق النظام الموازني المعتمد في الجزائر و مفهوم الرشادة في الانفاق ؟

## - فرضيات الدراسة:

1. اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة التوسع في الانفاق مستندة على النظرية الكنزوية من خلال استهداف الانفاق

لتنشيط الطلب الكلي بهدف دعم التنمية الاقتصادية. كما أن هشاشة الجهاز الانتاجي المحلي وعدم مرونة ساهم في تواضع انتاجية برامج الانفاق العام.

2. ان نظام الموازني المتبع في الجزائر لا يدعم اجراءات ترشيد نفقات الموازنة العامة ويقلل من كفاءتها.

3. ان تضمين اهداف ترشيد الانفاق في مشروع اصلاح النظام الموازي في الجزائر والعمل على عصرنته من شأنه تخفيف حدة العجز الموازي.

#### - أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة كونها تحلل موضوع العجز الموازي الذي يعتبر من أبرز المشاكل الراهنة والتي توغلت في معظم بلدان العالم خاصة في الدول النامية باعتبار ان ميزانياتها هشة تعتمد على عائدات الموارد الطاقوية في بناء موازنتها ومن هنا زادت أهمية البحث عن حلول لاستدراك العجز الموازي وتخفيف أثر الازمات المالية التي يحدثها تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية على أداء موازنتها وقدرتها على الوفاء بنفقاتها.

حيث يعتبر ترشيد الانفاق العام أحد الحلول المقترحة لتخفيف من حدة هذا العجز المالي والسيطرة عليه والحفاظ على الاستدامة المالية والحرص على كفاءة أداء النفقات العامة ضمن ميزانية الدولة.

#### - أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى:

- التطرق الى هيكل الموازنة العامة في الجزائر ونمط الموازنة العامة المعتمد فيها.
- معرفة اسباب عجز الموازنة العامة للدولة وأساليب علاجها وخيارات التمويل التي اعتمدها في تمويل عجز موازنتها العامة.
- تقييم السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.
- معرفة اجراءات ترشيد الانفاق العام المنفذة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.
- امكانية معالجة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال استهداف النفقات العامة باعتبارها من اهم ادوات السياسة المالية.

## - دوافع اختيار موضوع الدراسة:

- التوغل أكثر في موضوع النفقات العامة حيث سبق وان تطرقت اليه في موضوع رسالة الماجستير التي كانت بعنوان اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر والرغبة في الالمام بجوانب الانفاق العام في الجزائر وكفائته.

- اثناء الرصيد المعرفي بموضوع السياسة الاقتصادية في الدولة.

- الجدل الواسع والمستمر القائم حول سياسة الصرف في الجزائر والتساؤلات القائمة حول مدى نجاعة وكفاءة هذه النفقات بمختلف أوجهها.

## - تحديد اطار الدراسة:

مكانييا: تم اسقاط موضوع الدراسة على دولة الجزائر.

زمنيا: حددت فترة الدراسة من 2001-2018.

## - المنهج المستخدم في الدراسة:

في اطار الاجابة على الاشكالية الرئيسية والالمام بموضوع البحث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في قراءة معطيات البحث وسردها والتفصيل فيها في الجانب النظري الذي يضم مفاهيم عامة حول الموازنة العامة والانفاق العام بمختلف أبعادهم وتحليل التقارير والاحصائيات المتاحة من مختلف المصادر في الجانب التطبيقي للحصول على نتائج واجابة على التساؤلات والفرضيات المقترحة سابقا.

## - الدراسات السابقة:

1. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه بعنوان "، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ل " كردودي صبرينة" تضمن موضوع البحث ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: الموازنة ذات الأساس الصفري تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه وتحقق قدر

كبير من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة. كما ان الاقتصاد الاسلامي يلزم النفقات العامة بجملة من المعايير التي تزيد من رشادة الانفاق وتتمثل هذه المعايير في تحديد الحجم الامثل للانفاق العام و اعتماد مبدأ الاولويات في تحديد النفقة وربطها بالمصلحة العامة وهذا ما يقلل من حالات العجز الموازي.

2. أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم بعنوان " ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر السنة الجامعية (2014-2015) ل" بن عزّة محمد" ، تتمحور دراسة الباحث حول دور الانفاق العام في تحقيق الأهداف الإقتصادية في الجزائر و أهمية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف في تحسين ترشيد سياسة الصرف العام .وتوصلت الدّراسة الى أن: ترشيد الانفاق العام هو الحل لمشكل شح مصادر التمويل وندرتهما باعتباره يجنب الاسراف والتبذير ويلتزم بقاعدة تخصيص الموارد وأيضا أن أهم أسباب نمو النفقات هو استهداف الحكومة الانفاق العام كأداة للتحكم في النشاط الإقتصادي وأن برامج الانفاق العام كان لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي الا أنه يبقى تأثير ضعيف لا يرقى للاهداف المنتظرة باعتبار ان لاقطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي على راسها قطاع المحروقات تتأثر بعوامل خارجية حيث تنصرف انتاجية الانفاق العام في قطاعي الخدمات والبناء والاشغال العمومية.

3. أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر" 2000-2010 ،(السنة الجامعية 2011) ل" فرج شعبان" ، وخلصت الدراسة الى انه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في الجانب الاقتصادي والسياسي من مكافحة الفساد واصلاح النظام الضريبي وتشجيع الاستثمار الا انها مازلت تصنف ضمن المراتب الاخيرة في مؤشرات الحكم

الراشد خلال فترة الدراسة وذلك حسب تصنيفات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي) باعتبار ان النتائج المحققة ضعيفة. و ايضا اهمية الالتزام بمبادئ الحكم الراشد من أجل تحقيق اهداف المجتمع وتسير افضل للموارد المتاحة.

4. أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم بعنوان " مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014 " السنة الجامعي 2016-2015 ل " قدوري طارق"، تطرق البحث الى تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام و التنمية الإقتصادية وتبيان أثر النفقات العامة على معدّلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية، وخلصت نتائج البحث إلى أنّ الإنفاق الحكومي له اثر إيجابي في دعم معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، كما أن توجيه هذه النفقات العامة على المجالات والقطاعات الإنتاجية يسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

#### - مساهمة الدراسة:

تميز دراستنا انها توضح العلاقة بين جانب ترشيد الانفاق العام ومشكلة عجز الموازنة العامة للدولة وذلك خلال الفترة 2001-2018 بهدف معرفة ماهي آليات ترشيد الانفاق العام التي تخفف من حدة العجز الموازي من خلال التطرق الى دراسة محورين رئيسيين أولها: النفقات العامة وسياسة الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 وثانيها: الموازنة العامة للدولة والعجز الموازي خلال نفس الفترة ثم تبيان الحلول التي اتخذتها الحكومة للخروج من دائرة العجز المالي.

#### - هيكل الدراسة:

تم اسقاط اشكالية البحث في ثلاث فصول تسبقها مقدمة عامة تسرد فيها اشكالية الرئيسية و تليها خاتمة عامة تدلي بالنتائج المتوصل اليها حيث تناولنا في الفصل الاول الجوانب التنظيمية للموازنة العامة ومختلف المفاهيم المتعلقة بها والتي ادرج فيها ثلاث مباحث: المبحث الاول بعنوان الاطار النظري للموازنة العامة والمبحث الثاني بعنوان قواعد الموازنة العامة اما المبحث الثالث فجاء بعنوان دورة الموازنة العامة.

الفصل الثاني تحت عنوان ترشيد الانفاق العام كاحد آليات علاج عجز الموازنة العامة والذي ادرج فيه ثلاث مباحث:

المبحث الاول بعنوان مفاهيم عامة حول عجز الموازنة العامة والمبحث الثاني بعنوان أنواع عجز الموازنة العامة وأساليب

علاجه أما المبحث الثالث بعنوان آليات ترشيد الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة.

الفصل الثالث بعنوان دراسة تحليلية لسياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر ودورها في معالجة عجز الموازنة العامة خلال

الفترة 2001-2018 والذي تضمن بدوره ثلاث مباحث: المبحث الاول بعنوان هيكل الموازنة العامة، المبحث الثاني

بعنوان تطور السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 أما المبحث الثالث فجاء بعنوان سياسة ترشيد

الانفاق العام كآلية لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر.



# الفصل الأول:

الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

### مقدمة:

مع تطور الفكر المالي أصبحت الدولة محور النشاط الاقتصادي وتزايدت مسؤوليتها في ضمان تحقيق الاشباع العام وبهذا تنامت الاهمية الاقتصادية للموازنة العامة باعتبارها أهم الادوات التي يركز عليها الاداء المالي للحكومة في تحقيق اهداف المجتمع، بحيث تمثل سياسة الموازنة العامة أحد أذرع السياسات الاقتصادية التي تفعلها الحكومة والتي تمارس فيها نشاطها المالي بحثا عن تلبية ما يشغل المجتمع من حاجات عامة وضروريات الحياة وهو الدافع الذي يجبر الدولة اخضاع جزء من الاقتصاد تحت تصرفها وهو ما يعرف بالقطاع العام خاصة بعد تأكيد الازمات الاقتصادية العالمية ضرورة تواجد الحكومة في ادارة مشاكل الاقتصاد واضطراباته.

ولهذا فان أداء الموازنة العامة يعتبر أحد مؤشرات قياس الاقتصاد بإعتبارها مشروع وتنظيم مالي يبحث في تدبير موارد التمويل الحكومي و توزيعه بين مختلف الحاجات والاعراض العامة في اطار تحقيق النفع العام، وهذا ما يضيف عبء آخر على الحكومة لهذا لا تتوقف الدراسات حتى اليوم للإلمام بجوانب التنظيمية للموازنة العامة، حيث سنستوفي في هذا البحث تطور مفاهيم الموازنة العامة وكيفية التخطيط لها، وبالتالي سندرج في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الاول: الاطار النظري للموازنة العامة

المبحث الثاني: قواعد الموازنة العامة

المبحث الثالث: دورة الموازنة العامة

### المبحث الأول: الاطار النظري للموازنة العامة

ان تدابير عطاء الدولة في النشاط الاقتصادي يتطلب إدراج حزمة من الأدوات الاقتصادية التي تضمن من خلالها تحقيق أهداف الدولة والتي تمثل في مجموعها السياسة الاقتصادية للدولة،<sup>1</sup> التي تمكن الحكومة من ممارسة وظائفها في توجيه الاقتصاد وإدارته بما يحقق غايات المجتمع، حيث تشكل سياسة الميزانية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها فعالية<sup>2</sup>. وتندرج الموازنة العامة في إطار المالية العامة للدولة والتي إرتبط تطورها بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأضحى ضرورة لا بد منها في كل دول العالم تعبر عن نشاطات الدولة في مجالات عديدة وترسم خطة العمل للأداء المالي الحكومي التي تضمن الوصول الى أهداف المجتمع.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة

أمام تطور مطالب المجتمع التي لا يمكن تلبيتها تلقائيا تعمل الحكومات على تطوير الأداء الحكومي في إطار السياسات الاقتصادية الضرورية التي تؤثر من خلالها في النشاط الاقتصادي عن طريق أدوات و وسائل تمكنها من تعديل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي و التأثير في مستويات الدخل والانتاج بالشكل المرغوب.<sup>3</sup>

#### 1. مفهوم الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة المرآة التي تعكس خيارات الدولة و أداة لتنفيذ سياساتها المالية بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وغيرها، حيث سنشير إلى بعض المفاهيم الأساسية التي تمثل المدخل الرئيسي لدراسة الموازنة العامة من خلال العناصر التالية:

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان 2010، ص 73.

خباياة عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص 7.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع أعلاه، ص 73.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

لقد تباين استخدام المصطلحات عند الإشارة إلى نفقات الدولة و إيراداتها على أيدي فقهاء المالية العامة، بين الموازنة العامة و الميزانية العامة، حيث يجدر الإشارة أن كلمة الموازنة العامة يرادفها باللغة الانجليزية كلمة (Budget) و التي كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود الدولة حيث تضم تقدير إيرادات الدولة و نفقاتها خلال سنة قادمة و تحرص على أن تكون النفقات في حدود الايرادات و أن تكون موازنة الدولة متوازنة.

في حين يرادف مصطلح الميزانية العمومية كلمة (Balance Sheet) و هي كلمة محدثة تنصرف إلى تحديد المركز المالي للمؤسسات من خلال تحديد موجودات و مطلوبات المؤسسة في ختام السنة المالية.<sup>1</sup>

أ. **الموازنة لغة** : يأتي لفظ الموازنة من الفعل وازن على صيغة مفاعلة، حيث تقول وازنت بين الشيئين موازنة بمعنى هو يوازنه إذا كان على وزنه أو محاذيه<sup>2</sup>، حيث يقصد بالموازنة لغة المعادلة و المساواة و المقابلة<sup>3</sup>

ب. **الموازنة اصطلاحا**: يستخدم مصطلح موازنة للتعبير عن الميزانية التقديرية للدولة و يرادفها باللغة الفرنسية مصطلح (budget) مشتقة من كلمة (bougette) أي الكيس الصغير و الذي استخدم لأول مرة في بريطانيا للتعبير عن الحقيبة الحكومية لوزير الخزانة و التي كان يأتي بها الى البرلمان و كانت تحمل كل الوثائق التي تخص وزارة المالية لينصرف مفهومها إلى تلك الوثائق بدلا من حقيبة الوزير ثم استقر مصطلح موازنة في تقدير نفقات الدولة وإيراداتها.

### 2. أهم تعريفات الاقتصاديين للموازنة العامة (تعريف أكاديمية):

تعددت تعريفات الموازنة العامة على يد الباحثين و فيما يلي سنشير إلى أهم التعريفات التي قدمت في العصر الحديث.

<sup>1</sup> د.محمد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2008، ص ص 20، 21.  
مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. مادة وزن. الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1425.2004. ص 1029.  
<sup>3</sup> محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 18.

- "بيان مسبق لجميع الإيرادات و النفقات و التي يجوز للسلطة التنفيذية تحقيقها خلال سنة قادمة " <sup>1</sup>
- "وثيقة تقرر نفقات الدولة و إيراداتها خلال سنة مدنية " <sup>2</sup>
- " خطة تضمن تقديرا لنفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة قادمة غالبا سنة و يتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية " <sup>3</sup>
- " تقدير تفصيلي لنفقات الدولة و إيراداتها، خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، و تعتمد السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام أو مرسوم الميزانية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي و الانفاقي " <sup>4</sup>.

### 3. تعريفات الموازنة العامة في تشريعات بعض الدول (تعريف قانونية):

- دليل المحاسبة العمومية للامم المتحدة يعرف الموازنة العامة على أنها "عملية سنوية تركز على التنفيذ و التخطيط و رقابة استعمال الموارد لتحقيق الاغراض المطلوبة بكفاءة"
- في الولايات المتحدة الامريكية تعرف موازنة الدولة على أنها "صك تشريعي تقدر فيه نفقات السنة التالية و وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقدم و اقتراح الجباية المبسطة فيها".<sup>5</sup>
- المشرع الفرنسي "القانون المالي الاساسي الذي يحدد طبيعة و حجم الإيرادات و النفقات العامة اخذا بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي و المالي الذي يقيمه "

<sup>1</sup> د.جمدي بن محمد، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، دار النفائس للتوزيع و النشر، عمان، 2012، ص-ص 23، 22.

<sup>2</sup> Jean Langatte ,Paseal Vanhove ,Chritophe Vipery , Economie Générale, 03 édition , Paris ,DUNOD, 2002, p90.

<sup>3</sup> د.مؤيد عبد الرحمان الدوري، د. طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 12.

<sup>4</sup> أسامة عبد الرحمان، يونس البطريق، ميزانية الدولة في المملكة العربية السعودية، المكتب المصري للطباعة و النشر، القاهرة، 1369 هـ،

ص 7.

أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 571.

- **المشرع اللبناني** "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة و إيراداتها عن سنة مقبلة تجاز بموجب الحماية والانفاق"<sup>1</sup>.
- **القانون المصري**: " البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة و ذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و طبقاً للسياسة العام للدولة"<sup>2</sup>
- **التشريع الجزائري** : لقد جاءت الاحكام الخاصة بالموازنة العامة ضمن القانون الصادر في 07 يوليو 1984 في الجريدة الرسمية في المادة السادسة منه كالتالي "تشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها "<sup>3</sup>
- و تعرف الموازنة العامة للدولة في القانون رقم 90-21 على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات برأسمال وترخص بها"<sup>4</sup>
- حيث تجمع التعريفات السابقة على أن الموازنة العامة هي خطة سنوية معتمدة قانونيا تشمل تقديرات أرقام مجموع الإيرادات الواجب تحصيلها و النفقات المقدر انفاقها والتي تهدف إلى تحقيق مجموعة من البرامج و المشاريع لتلتزم بتنفيذها خلال فترة زمنية محددة.<sup>5</sup>

و تشترك تعاريف الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص التي تميزها و هي كالتالي:

**أولاً: الطابع التشريعي ( القانوني ) للموازنة العامة :**

---

د. حمدي بن محمد، مرجع سابق، ص ص 26-27.<sup>1</sup>  
د. قطب إبراهيم محمد، الموازنة العامة، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977 ص 10<sup>2</sup>  
القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 يوليو 1984 الخاص بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، 1984 المعدل و المتمم.<sup>3</sup>  
القانون 21/90 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35 الصادر في 15 غشت 1990، الصفحة 1132، المادة 3.  
د. حياة اسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 7.<sup>5</sup>

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

حيث تركز الموازنة العامة على مجموعة من الجداول الملحقة بقانون المالية السنوي و هي بذلك وثيقة تشريعية بموجب قانون المالية تشمل على مجموع الإيرادات و النفقات العامة المراد تنفيذها و تعد خطة الموازنة العامة من

طرف الحكومة لفترة لاحقة غير أنها تبقى مجرد مشروع موازنة حتى يتم مناقشتها و إقرارها من قبل الهيئة التشريعية كأى قانون عادي آخر حيث تمر بجميع و نفس المراحل، إلا ان الموازنة العامة لا تعد عملاً تشريعياً إلا من الناحية الشكلية فقط، بالنظر لصدوره عن السلطة التشريعية. أما من الناحية الموضوعية فهو عمل إداري لانه حال من قواعد عامة جديدة ولم يمنح الحكومة لا سلطة أوحق جديد لم يكن قائماً في القوانين السارية. حيث تعتمد الحكومة في تنفيذها للموازنة العامة بعد الموافقة عليها من السلطة التشريعية من تحصيل للإيرادات و تنفيذ للنفقات على قوانين قائمة سارية. مع ذلك يمكن الإشارة إلى ان السلطة التنفيذية في بعض المناسبات قد تنتهز فرصة تقديم الموازنة العامة للمصادقة عليها فتضيف إليها تشريعات حقيقية ( تشريعات ملحقة قوانين شكلا و موضوعاً ) كقوانين فرض ضرائب جديدة.

يترتب عن هذا الطابع التشريعي للموازنة العامة أنه لا يمكن احداث أي تغيير أو تعديل فيها حتى تمر بنفس إجراءات إعداد الميزانية أي أنه لا بد من اعتماد مشروع قانون تعديلي و الموافقة عليه من طرف البرلمان<sup>1</sup>.

### ثانياً: الطابع التقديري للموازنة العامة:

يتم إنجاز مشروع الموازنة العامة بناء على تقديرات و توقعات السلطة التنفيذية في صيغ رقمية للإيرادات العامة الواجب تحصيلها و مجموع النفقات العامة المنتظر إنفاقها خلال مدة قادمة لتقوم بعرضه على السلطة التشريعية، و تمثل هذه التقديرات بعد المصادقة عليها برنامج عمل الحكومة خلال فترة زمنية معينة<sup>2</sup> تتركز هذه الخطة المستقبلية على قراءات

أ. بلس شواش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 29.  
د. علي خليل، د. سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 300-301.

أصحاب الإختصاص التي كلما كانت دقيقة و ذات تحليل موضوعي و شامل في إطار أهم المتغيرات الموازنة كلما كانت نتائجهم و ترتيباتهم أكثر دقة و فعالية.

### ثالثا: الطابع الترخيصي للموازنة العامة:

و يقصد به منح ترخيص للحكومة لتنفيذ الميزانية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات حسب ما هو مقرر في الميزانية، حيث يمنح هذا الترخيص من طرف السلطة التشريعية المختصة، أي الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية لنفقات السنة القادمة و إيراداتها إذ على الرغم من أن السلطة التنفيذية هي التي تتولى إعداد الموازنة إلا أن السلطة التشريعية تقوم بإجازتها لها قبل أن تقوم الحكومة بتنفيذها في الحدود التي صدرت بها هذه إجازة السلطة و بالصورة التي إعتدتها بها، و يكسب هذا الحق السلطة التشريعية أقوى وسيلة لديها للرقابة على أعمال الحكومة في شتى المجالات.

و يكون تحصيل الإيرادات باعتبار الاعتماد المرخص به في الميزانية كحد أدنى للتحصيل بينما يترك صرف النفقات حسب تقدير الادارة لاستخداماتها باعتبار الاعتماد المرخص به في الميزانية كحد أقصى للانفاق.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الموازنة العامة

#### 1. تطور مفهوم الموازنة العامة في الفكر المالي:

عُرفت الموازنة بين إيرادات الدولة و نفقاتها في الفكر المالي منذ القدم، و لها إرتباط وثيق بالدولة وجودها وتدخلها في النشاط الاقتصادي إلى غاية بداية القرن الثامن عشر كانت البلدان الأروبية جاهلة بمفهوم الموازنة الذي نعرفه في وقتنا الحالي. حيث لم تكن تفصل بين المالية الخاصة للملك و بين المالية العامة للدولة، وكانت خزانة الدولة عبارة عن أموال مختلطة، لم يكن هناك تفرق واضح بين النفقات الملبية لحاجات العامة و بين النفقات الخاصة بالأسرة المالك وكذلك

أ. يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 29.<sup>1</sup>



## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

الأمر بالنسبة للإيرادات كانت تجمع الضرائب دون مراعات للمستويات المعيشة للأفراد وكان الحاكم له كل الحرية و السلطة في الإنفاق و الجباية دون حسيب أو رقيب.

التطور الذي شهدته فكرة الموازنة العامة كان نتيجة طغيان الحكام و إسرافهم و التضيق على الشعوب و تنامي الفكر الديمقراطي ( سلطة الشعب) التي كانت تمارس عبر الاحتجاجات و الثورات الشعبية التي كانت تسعى للحد من سلطة الحاكم في فرض الضرائب.

و بأول نجاح للمثلي الشعب في إنجلترا ظهرت فكرة الموازنة بمفهومها الحديث، بإقرار البرلمان بعدم قانونية جباية أي ضريبة دون موافقته حيث نتج عن هذا القرار إعلان الملك شارل الأول عام 1628 " وثيقة لإعلان الحقوق "

و مع إعلان دستور الحقوق Bill of Right عام 1688 استطاع البرلمان اكتساب صلاحيات جديدة تمثلت في رقابته المسبقة على كل إيرادات الدولة و النفقات المراد صرفها و عدم شرعية جباية أي أموال من الشعب إلا بمقدار و مواعيد يوافق عليها البرلمان، ثم انتقلت هذه المبادئ من إنجلترا إلى الدول الأوروبية الأخرى و كانت فرنسا الدولة الأولى التي نقلت فكرة الموازن العامة خاصة بعد الثورة الفرنسية 1789 و اعتبار مبدأ فصل السلطات أين أصبحت السلطة التشريعية تمارس الرقابة على السلطة التنفيذية ليؤكد دستور 1793 على أنه لا يمكن فرض أي ضريبة إلا بهدف تحقيق منفعة عامة يساهم الشعب في جبايتها و مراقبة استخدامها.

و يمكن رصد مراحل تطور الموازنة العامة للدولة بين الفكر الاقتصادي التقليدي عند الكلاسيك و النيوكلاسيك و الفكر الحديث عند كينز،<sup>1</sup> حيث وفقا للفكر التقليدي فان الموازنة العامة تعرف على أنها مجموع الجداول المتوازنة و التي تشمل الإيرادات و النفقات العامة خلال مرحلة قادمة هي سنة<sup>2</sup> و التي تضمن عدم حدوث أي تغيرات في النشاط الاقتصادي بما يتوافق مع الحياد المالي للدولة.

أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،2011، ص-ص 567-568. <sup>1</sup>  
<sup>2</sup> Alan, public Finance and Budgetary Policy, London , 1963. William,

### 1.1. مفهوم الموازنة العامة في الفكر التقليدي:

رأى الفكر التقليدي أن مفهوم الموازنة يقوم على مبدأ التوازن الرقمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث إعتبروا ظهور العجز في الموازنة خطأً حقيقياً.

هذا ما جعل دور الدولة في المجال الاقتصادي قائماً على الحياد وانحصر في المهام الأساسية التقليدية و ترك أمور الاقتصاد لقانون السوق و المبادرة الحرة للأفراد، حيث اعتبر الفكر المالي التقليدي الحرية الاقتصادية و قوى السوق هي الأداة المثلى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية و العدالة الإجتماعية

نتيجة لما سبق ذكره ظلت الموازنة في ظل هذا الفكر مجرد بيان حسابي تقديري متوازن بين الإيرادات العامة و النفقات العامة خلال مدة معينة مقبلة، دون الأخر بعين الإعتبار لأي متغير اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي على المستويين المحلي و العالمي<sup>1</sup>

تجاوز الفكرة المالي الحديث قاعدة التوازن في الموازنة العامة و ما يترتب عن إختلالها من أخطار، و يرى مفكروه أنه لم يعد بالإمكان الفصل بين التوازن المالي و التوازن الاقتصادي العام. إذ بتوسع مجال تدخل الدولة و تطور مفهومها ارتفعت نفقاتها مما جعل الموازنة العامة للدولة تمثل الوسيلة الفعالة لتحقيق سياسات و أهداف برامج الحكومات خصوصاً بعد فشل سياسات الفكر التقليدي في معالجة الازمات الاقتصادية في الثلاثينيات حيث أصبحت الموازنة العامة أداة هامة لتحقيق أهداف المجتمع و إعادة التوازن للنشاط الاقتصادي ككل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أ.جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الاول، نوفمبر 2001، ص 09. أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص-ص 569-570.<sup>2</sup>

### 2. الموازنة العامة و مفاهيم مالية اخرى:

تعتبر الميزانية عن قائمة لمجموع العمليات داخل نشاط معين و ارتكازا على هذا المفهوم بمعناه الحسابي توجد انواع عديدة من الميزانيات إلى جانب أنواع أخرى من الحسابات التي قد تتداخل بعض مفاهيمها مع الموازنة العامة للدولة لذا سنقوم بالتمييز بين الموازنة العامة و ميزانية المشروع الخاصة، الحسابات القومية و الحساب الختامي.

### أولاً: الموازنة العامة و الموازنة الخاصة (التقديرية):

تعتبر كل من الموازنة العامة للدولة و الموازنة الخاصة عن تقديرات لمجموع الإيرادات المراد تحصيلها و مجموع النفقات الواجب إنفاقها خلال فترة معينة غالبا تكون سنة حيث يمثل كلاهما محاسبة توقعية، يأتي وجه الاختلاف بينها أن الأولى هي عامة تستوجب الترخيص بها بواسطة السلطة التشريعية قبل التنفيذ بينما الموازنة الخاصة فهي تخص الشركات التجارية و المؤسسات الخاصة وهي خطة مستقبلية تتضمن مختلف أهداف المشروع إلى جانب تقديم بيان بالمركز المالي للمشروع عند انقضاء فترة الموازنة التقديرية وهي لا تحتاج إلى ترخيص بل يتم الموافقة عليها مجلس ادارة الشركة كما أنها تتسم بمرونة أكثر في تحويل اعتمادات بين بنود الميزانية.

### ثانياً: الموازنة العامة و خطة التنمية للدولة:

تختلف خطة التنمية للدولة عن الموازنة العامة كون أنها تمتد لفترة غالبا خمس سنوات تأتي ببرامج تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سلسلة من الخطط السنوية و تحتمل تطورات حسب مستجدات التي قد تطرأ داخل الاقتصاد و خارجه خلال فترة الخطة لا سيما اذا اعتمدت الخطة التنموية ببرامج طويلة الاجل.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

حيث يجمع بين الخطة التنموية و الموازنة العامة علاقة ترابط وثيقة كون أن الموازنة العامة هي خطة مستقبلية لسنة في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهي تساعد في تمويل وتنفيذ الخطة التنموية للدولة المعتمدة وتسمح بتبادل مستمر للمعلومات مما يسهل ادخال التعديلات اللازمة لكليهما.<sup>1</sup>

### ثالثا: الموازنة العامة و الميزانية القومية:

تتميز الميزانية القومية عن الموازنة العامة في أنها تمثل تقديرات لما ينتظر أن يكون عليه كافة أوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع بما في ذلك الحكومة و الاشخاص في فترة زمنية قادمة حيث تقوم باحتساب توقعات الدخل القومي و تكوينه و تداوله و توزيعه، و هذا وجه الاختلاف بينهما حيث أن الموازنة العامة تقدر نشاط الدولة فقط من إيرادات و نفقات حكومية خلال العام المقبل بينما الميزانية القومية تحتسب جميع أوجه النشاط في المجتمع ككل أي أنها تحتوي توقعات البيانات الأساسية للنفقات القومية (الكلية) أي جملة الأموال و الخدمات المتوقع أن يستهلكها أو يدخرها المجتمع و الإيرادات القومية أي ناتج النشاط الاقتصادي بمختلف أنواعه، و بمقارنة العناصر المكونة للميزانية القومية تقوم الحكومة بإعداد سياساتها الاقتصادية بصفة عامة و هي لا تحتاج إلى المصادقة عليها.

### رابعا: الموازنة العامة و الحساب الختامي:

تعتبر الموازنة العامة للدولة عن تقديرات تخص فترة قادمة و هذه التقديرات قد تصح و قد لا تصح في حين أن الحساب الختامي يعبر عن أرقام للنفقات و الإيرادات العامة و التي قد تحققت فعلا خلال فترة منتهية.

فالموازنة العامة تتعامل بأرقام متوقعة لفترة لاحقة فهي نظرة توقعية، في حين الحساب الختامي يتعامل بأرقام فعلية لفترة انتهت فعلا وهو بذلك يقيس أداء الموازنة العامة من خلال التعرف على مدى دقة توقعات أرقام الموازنة العامة، حيث

د.محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11،12،13.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

أن كل موازنة لا بد ان يتبعها حساب ختامي لنفس الفترة و الذي يعتبر ايضا كوثيقة هامة تفيد في إعداد تقديرات أفضل يعتمد عليها في تحضير الموازنة القادمة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: قواعد الموازنة العامة:

يقوم قانون الموازنة العامة للدولة على عدد من المبادئ الثابتة التي تعني بزمن و شكل و محتوى الموازنة العامة والتي يجب الاخذ بها لجعلها أكثر مصداقية كونها تسهل عملية الرقابة في تسيير المال العام و تساهم في تحديد المركز المالي للدولة.

### المطلب الاول : المبادئ المتعلقة الموازنة العامة:

تعرف مبادئ الموازنة العامة بأنها مجموعة من التنظيمات والقواعد التي تتأسس عليها الموازنة العامة إلا أن هذه المفاهيم عرفت بعض التجاوزات نتيجة ادراج العديد من الاستثناءات ضمن المبادئ التي تحكم الموازنة العامة وذلك كنتيجة لتطور مفهوم المالية العامة.

**1. مبادئ الموازنة العامة:** تخضع الموازنة العامة الى مجموعة من المبادئ و القواعد التي لا بد من مراعاتها عند اعداد

الموازنة العامة وهي كالآتي:

### أولاً: مبدأ وحدة الموازنة ( Principe d'unité ):

وينص مبدأ الوحدة على أن يتم تسجيل مجمل إيرادات و نفقات الدولة في وثيقة واحدة تشمل على جميع العمليات المالية للدولة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها و الرقابة عليها<sup>2</sup>، حيث يعتبر الاقتصادي ساي ( SAY ) أول

د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، د. طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 15، 16.<sup>1</sup>  
محمد الصغير بعلي، بيسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر، 2003، ص 93.<sup>2</sup>

من أقر بضرورة مبدأ وحدة الموازنة حيث جاء في كتابه "أنه من الضروري حصر الميزانية ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على أهم ملامح الميزانية " <sup>1</sup>

### أ- أهمية مبدأ وحدة الموازنة:

تظهر أهمية مبدأ وحدة الموازنة من ناحيتين:

- من الناحية المالية ييسر هذا المبدأ على الباحثين معرفة المركز المالي للدولة من خلال مقارنة النفقات بالإيرادات حيث يستنتج من خلال هذه المقارنة توازن جانبي الموازنة من عدمه و الإمام بالوضع المالي الحقيقي للدولة.
- و من الناحية السياسية تظهر أهمية هذا المبدأ بإدراج إيرادات و أعباء الدولة في وثيقة واحدة في تسهيل مهام ممثلي الشعب في مراقبة الموازنة قبل المصادقة عليها، و من جهة أخرى نجد أن الاخذ بمبدأ تعدد الموازنات اي في حالة تعدد الوثائق فانه يصعب فهم تداخل الوثائق فيما بينها ويضعف من امكانية رقابة البرلمان و النظر في ترتيب أولوية النفقات حسب أهميتها و طبيعتها الاستيعالية.

\* إلا أن مبدأ وحدة الموازنة عرف تجاوزات عديدة في قانون الموازنة الجزائري حيث أصبحت موازنة الدولة في شكل بنية ثلاثية متكونة من الموازنة العامة، الميزانيات الملحقه و الحسابات الخاصة بالخزينة حيث نص قانون 7 جويلية 1984 على أن الميزانيات الملحقه و الحسابات الخاصة بالخزينة ماهي الا تجاوزات لمبدأ وحدة الموازنة و ذلك كضرورة بسبب عدم قدرة ادراج جميع العمليات المالية للدولة في وثيقة واحدة.

J.B.SAY: traite d'économie politique ,3 éme livre ,5 éme édition, paris , 1826, P6.<sup>1</sup>

ب- استثناءات مبدأ وحدة الموازنة العامة: وتأتي أشكال استثناءات مبدأ وحدة الموازنة في الحالات التالية:

### 1- الميزانيات الملحقة: les budgets annexes

تنص المادة 44 من قانون 7 جويلية 1984 على أن "ان العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم ينحها القانون الشخصية المعنوية و التي نشاطها يهدف أساسا لانتاج أشياء أو تقديم خدمات تتحصل من خلالها على دفع الثمن يمكن ان تكون لديها ميزانيات ملحقة ". فيمكن ادراج العمليات المالية للدولة في ميزانيات ملحقة و التي لا يقرر إنجازها أو الغاؤها الا بموجب قوانين المالية، حيث يرحل فائض الميزانيات الملحقة في ايراد الموازنة العامة و يغطي عجزها عن طريق تقديم اعانات من موازنة الدولة و بذلك لا يظهر عجز الموازنة الملحقة في الموازنة العامة و بهذا تكون الميزانيات الملحقة تكميلية ترتبط بالموازنة العامة للدولة.

### 2- الحسابات الخاصة بالخرينة: les comptes spéciaux du trésor

و هي حسابات تخص الخزينة لخصتها المادة 48 من قانون 7 جويلية 1984 في الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص حسابات التسبيقات، حسابات القروض و حسابات التسوية مع الحكومة الاجنبية<sup>1</sup> و هي لا تمثل ايرادات و نفقات حقيقية بل تصنف كحسابات خارج الميزانية.<sup>2</sup> ذلك لأن هذه الحسابات هي عبارة عن وسيلة فنية تسجل دخول أموال إلى خزانة الدولة ( بمناسبة بعض العمليات الخاصة ) لا تعتبر إيرادات عامة و خروج أموال منها لا تعد نفقات عامة

### 3- الموازنة المستقلة: les budgets autonome

تتميز بعض مؤسسات الدولة بالشخصية المعنوية المستقلة التي تسمح لها بتأسيس موازنات خاصة بها تكون مستقلة عن مالية الدولة، تتعامل بإيرادات و نفقات ذاتية لا تظهر في الموازنة العامة للدولة تعرف بالموازنة المستقلة، بحيث يصادق

انظر القانون 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، المواد 54.56.58.59.61.<sup>1</sup>  
أ.دنديني يحيى، المالية العمومية، دار خلدونية للنشر و التوزيع، الطعة الثانية، الجزائر، 2014، ص 64.<sup>2</sup>

عليها عن طريق موافقة مجلس ادارة المؤسسة العامة، الا انه لا يمنع ان تدعم الدولة هذه المؤسسات المستقلة من خلال تقديم اعانات تسجل في جانب الايرادات للموازنة المستقلة.

### 4- الموازنات غير العادية: les budgets extraordinaires

تظهر الموازنات غير العادية في حالات الطوارئ للاستنجاد بها مثل الكوارث الطبيعية، الزلازل، البراكين، الفيضانات والحروب، حيث تستعين الدولة بالموازنات غير العادية لإستخدامها عند إنفاق مبالغ كبيرة لأغراض وقتية أو إستثنائية بصورة استعجالية لمواجهة هذه المخاطر. و تشكل الموازنات غير العادية من نفقات غير عادية و إيرادات غير عادية غالبا ما تكون في شكل قروض التي تمثل مصدر غير عادي للإيرادات العامة.<sup>1</sup>

### ثانيا: مبدأ سنوية الموازنة العامة ( principe de l'annualité ):

ينص مبدأ سنوية الموازنة العامة على أن يكون تقدير مشروع الميزانية بصورة دورية و لمدة سنة بحيث تستقل كل موازنة بإيراداتها و نفقاتها عن الموازنة السابقة و الموازنة اللاحقة، و تعني قاعدة السنوية أيضا أن تلتزم الحكومة بإنفاق ما ادرج من نفقات و تحصيل ما نصت عليه الموازنة من إيرادات في فترة تنفيذها أي خلال السنة المالية للموازنة.

أ. مبررات مبدأ سنوية الموازنة:

ترجع أسباب و مبررات سنوية الموازنة العامة إلى ما يلي:

إعتبرات سياسية حيث أن سنوية الموازنة العامة تسهل ديمومة الرقابة السياسية للسلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية في حين تقل فعالية الرقابة إذا زادت الفترة عن سنة و قد تعرقل تنفيذ الموازنة العامة نتيجة عرضها على السلطة التشريعية عدة مرات في السنة.

د.علي خليل، د. سليمان اللوزي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 308، 310.



## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

اعتبارات مالية و ذلك بالنظر إلى تحصيل الضرائب التي تتم خلال سنة إلى جانب ميزانيات المشروعات الخاصة التي توضع خلال سنة هذا ما يتطلب تجميع نفقات الدولة خلال سنة، كما أنه قد يصعب تقدير نفقات و إيرادات الدولة اذا زادت الفترة عن سنة و ذلك بسبب التغيرات التي قد تحدث في الاقتصاد مثل التغيرات في الاسعار.

في حين اذا قلت مدة الموازنة العامة للدولة عن سنة فإنه قد يحدث خلل و تباين بين الموازنات خلال السنة نتيجة اختلاف إيرادات الدولة حسب كل موسم (الفصول الاربعة) مما يؤدي إلى اسراف و تبذير خلال فترة معينة مقارنة بفترة اخرى ذلك لان النفقات العادية تتصف بالانتظام لذا يجدر الاخذ بعين الاعتبار فصول السنة الاربعة حتى يتم احداث توازن في الايرادات و النفقات لمدة سنة كاملة.

حيث و استنادا إلى قانون 84/07 ربط المشرع الجزائري الميزانية بالسنة المدنية التي تبدأ ب 01 جانفي و تنتهي ب 31 ديسمبر و هو ما يعرف بمبدأ السنوية.

ب. **إستثناءات مبدأ سنوية الموازنة العامة:** و تأتي استثناءات مبدأ السنوية في شكلين:

### 1- الموازنات و الاعتمادات لفترة اقل من سنة:

و تشمل الحالات التالية:

#### • الموازنة الاثني عشرية:

حيث يمكن اعتماد الموازنة الاثني عشرية في حالة التأخر في اعداد أو المصادقة على الموازنة العامة و ذلك لأسباب سياسية أو إقتصادية تمهيدا للموازنة العامة فيتم اصدار موازنة شهر واحد من السنة بالاعتماد على أرقام السنة السابقة و هذا للحفاظ على السير الحسن لمصالح الدولة و يتم الالتزام فيها بالنفقات الضرورية و المتكررة فقط من خلال استخدام الايرادات الجبائية لشهر واحد فقط حيث يتم ادراجها في الموازنة العامة للدولة عند صدورها.

### • الموازنة لبضعة أشهر:

يحدث أن تعد بعض الدول موازنات لعدة شهور تقل عن سنة وذلك في حالات معينة مثل أن تعاني هذه الدولة من ظروف صعبة سياسياً أو اقتصادياً، أو في حالة تغيير الدولة فترة بداية و نهاية السنة المالية حيث تعد موازنة لبضعة شهور إلى حين حلول السنة القادمة.

### • الاعتمادات الإضافية:

حيث قد تظهر بعض حالات الموازنة العامة عجزاً في بعض بنودها خلال السنة المالية يستدعي تقديم اعتمادات إضافية تكون تكميلية و ذلك بهدف تدارك العجز الحاصل التي تضاف الى الموازنة العامة و تكون في مدة تقل عن سنة كونها تضاف بعد السنة المالية و تنتهي معها.

## 2- الموازنات و الاعتمادات لفترة أطول من سنة:

و تشمل الحالات التالية :

### • اعتمادات البرامج:

من استثناءات قاعدة السنوية اعتمادات البرامج التي تعتبر اعتماداتها و أرصدة هذه البرامج لا تنتهي بانتهاء السنة المالية بل تستمر إلى حين انتهاء البرنامج حيث تخصص عادة بإنشاء مشاريع تنمية كبيرة في اطار التنمية الاقتصادية لبعض الدول و يستغرق تنفيذها فترة تزيد عن سنة و يتم تمويلها على مدار فترة تنفيذ البرنامج على سنوات متتالية حسب خطة معينة.

• الاعتمادات الثابتة أو الدائمة:

هي الاعتمادات التي لا تعرض على السلطة التشريعية للمصادقة عليها سنويا بإعتبار أرقامها ثابتة لا تستدعي أي تعديل فيتم اعتمادها لعدة سنوات<sup>1</sup>.

3- الموازنات لسنتين أو أكثر:

ويطلق عليها الموازنة الدورية وتعتبر من الحالات القليلة التي ظهرت في بعض الدول أين تم انشاء موازنات لسنتين أو أكثر وذلك تماشيا مع تقلبات اقتصادية في شكل ركود وبطالة ثم رخاء<sup>2</sup>

ثالثاً: مبدأ توازن الموازنة العامة (principe de l'équilibre Budgétaire)

شهد مبدأ توازن الموازنة العامة الذي يعني تساوي مجموع النفقات العامة للدولة و مجموع إيراداتها العام تطوراً نظراً لدور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية ذلك تماشيا مع تطور مفهوم الموازنة العامة حيث اختلفت ضرورة توازن الموازنة العامة بين الفكر المالي التقليدي و الفكر المالي الحديث.

أ- توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي:

يعني مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي أن يتساوى مجموع إيرادات الدولة مع مجموع نفقاتها أين تتكفل الدولة بالوظائف التقليدية و تبني مبدأ عدم التدخل في الحياة الاقتصادية و تلتزم بضرورة استخدام الإيرادات العامة العادية الدومين و الضرائب مع استبعاد الإيرادات العامة غير العادية و هي القروض والاصدار النقدي الجديد إلا في حالات نادرة لتغطية الحاجات العامة دون أن يكون هناك عجز أو فائض في الموازنة العامة.

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 54،56،57.  
د.علي خليل، د. سليمان اللوزي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 319.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

و تتلخص أهداف الحفاظ على مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي في ضمان استمرار التوازن والثقة في مالية الدولة و دعم الاستقرار الاقتصادي مع عدم التدخل في النشاط الاقتصادي و اعتباره كدلالة على حسن استغلال المال العام لذلك كان على الدولة أن تكون حريصة و دقيقة في اعداد الموازنة العامة<sup>1</sup> من خلال القيام بتقدير ايراد الدومين العام لتغطية جانب النفقات العامة ثم استخدام الضرائب ان لم يكن كافيا.

و في حالة حدوث عجز فإنه يسمح باستخدام الاقتراض العام في حالة الحروب فقط لأن الاقتراض العام في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي يعتبر وسيلة تمويلية مضرّة بالاقتصاد كون الاقتراض من الافراد يساهم في تضيق فرص استفادة القطاع الخاص من الاقتراض و بالتالي ترتفع أسعار الفائدة و تنخفض قيمة الاستثمارات الخاصة مما ينعكس على معدلات النمو.

كما و يعتبر الكلاسيك أيضا الاصدار النقدي وسيلة غير مرغوب فيها حيث أن القيام بالاصدار النقدي حسب نظرية النقود الكلاسيكية مع ثبات سرعة دوران النقود عند مستوى التشغيل الكامل سينتج عنه زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس نسبة الاصدار النقدي وسيصاحبه التضخم و الطبقية.

### ب- مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر المالي الحديث:

إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى فإن مبدأ توازن الموازنة العامة عرف انتقادات كثيرة ذلك أن الواقع يشير إلى انه بالرغم من مجهودات الدولة في الحفاظ على توازن الموازنة إلا أنه كان من الصعب التوافق بين الايرادات العامة والنفقات العامة و تؤكد ذلك بعد الازمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929م حيث لم يتحقق مبدأ التوازن في العديد من الدول و التي إنجأت حكوماتها إلى طرق أخرى إلى جانب الضرائب للتكفل بالنفقات العامة.

<sup>1</sup> د خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 285.

و لم تنجح سياسات الفكر الكلاسيكي في التخلص من البطالة التي أنتشرت في اغلب دول العالم حينها ظهر فكر رأسمالي جديدي و هو الفكر الكينزي و الذي انتقد فكر ادم سميث و اليد الخفية بعدما عجز عن تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة التي تبنها الكلاسيك، حيث أشار الفكر الكينزي أنه يحدث توازن الاقتصاد عند مستوى أكبر من مستوى التشغيل الكامل أين تظهر فجوات تضخمية يمكن علاجها من خلال تنفيذ الدولة لسياسات انكماشية أو عند مستوى أقل من العمالة الكاملة أي وجود موارد اقتصادية غير مستغلة أين تظهر فجوات انكماشية أي في حالة الكساد تتخلى الدولة عن مبدأ التوازن و تقوم بتنفيذ سياسات توسعية كزيادة الانفاق العام و خفض الضريبة لإعادة بعث النشاط الاقتصادي إلى مستوى التشغيل الكامل و قد تلجأ للقروض و الاصدار النقدي (العجز المنظم) حيث و من خلال التأثير على مكونات الطلب الكلي يتم معالجة الفجوات و التحكم في مستوى التوظيف.

و من بين المبادئ التي انتقدها الفكر الكينزي و هي المنافسة الكاملة حيث أصبحت المنافسة الاحتكارية هي السائدة في الاسواق و استنادا الى الوقائع الجديدة أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورة لا بد منها استنادا الى الفكر الكينزي من خلال استخدام أدوات السياسة المالية للوصول إلى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و معالجة الاختلالات الاقتصادية<sup>1</sup>

### رابعاً: مبدأ الشمولية ( principe d'universalité ):

يلتزم مبدأ شمولية الموازنة العامة بضرورة المام مشروع الميزانية بكل ايرادات الدولة بمختلف مصادرها وجميع نفقاتها المختلفة والتي يجب أن تدون دون اي سهو أو فصل أو تخصيص، لا يجوز توجيه ايراد معين لتغطية نفقة معينة حيث تكون

أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، 25، 24، 1.

موازنة الدولة شاملة لجمع النفقات و جميع الإيرادات و بالتالي لا يسمح المقاصة بين الإيرادات و النفقات لصالح أي هيئة من هيئات الدولة

أ. **مزايا مبدأ الشمولية:** يساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية في ممارسة عملية الرقابة

على الإيرادات و النفقات العامة و التي تكون كلها مقيدة في الموازنة العامة للدولة.

- تظهر الوضع المالي للدولة في صورة حقيقية تتضح فيها كل الإيرادات و النفقات دون أي مقاصة بين نفقات أي إدارة وإيراداتها أو إخفاء بعضها بحجة تغطية بعض النفقات.

- تساهم في الحد من التبذير و الإسراف في انفاق المال العام لأن ادراج كل المصروفات و الإيرادات مهما كانت صغيرة لا يسمح بتجاوز الاعتماد المخصص للانفاق<sup>1</sup>.

و قد جاء المشرع الجزائري بالمادة 8 من قانون 7 جويلية 1984 و التي تنص: "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز"<sup>2</sup>

ب. **استثناءات مبدأ الشمولية:** و تأتي استثناءات قاعدة الشمول في الحالات التالية :

### 1- الموازنات المستقلة:

حيث في وجود الموازنات المستقلة يصبح من الصعب أن تخضع موازنة الدولة لقاعدة الشمولية و ذلك لأن إيرادات و نفقات هذه المؤسسات المعنية بالموازنة المستقلة لا تقيد في الموازنة العامة للدولة حيث لا تسجل في الموازنات العامة إلا اعتمادات مخصصة في شكل اعانات لتغطية حالات العجز في الموازنة المستقلة أما الأرصدة الدائنة التي تعبر عن فائض فهي تدرج في الموازنات المستقلة و تستغلها المؤسسات المعنية بها.

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص، 1.58  
أ.بنديني يحيى، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص 2.67

### 2- الموازنات الملحقّة:

تظهر مع الموازنة العامة للدولة الموازنات الملحقّة التي تشكل استثناء لمبدأ شمولية الموازنة العامة في حالة وجودها حيث لا تسجل إيرادات و نفقات الموازنة الملحقّة بالتفصيل في موازنة الدولة، و إنما تحتسب فقط ارصدها فقط في حالة العجز و الفائض تقيّد هذه الارصدة في موازنة الدولة.

### 3- بقايا قاعدة الناتج الصافي:

لا تزال بقايا قاعدة الناتج الصافي تظهر عند بعض الدول التي تعتمد مبدأ الشمولية في اعداد الموازنة العامة و مثال ذلك عندما تقوم الدولة بتقديم اعفاءات او تخفيضات للمعنيين بدفع الضرائب و ذلك لدفعهم للقيام بتسوية وضعيتهم و تحصيل باقي ضرائب الدولة و بالتالي فإن مبلغ الحسم أي الاعفاء الجزئي سيتم خصمه من القيمة الاجمالية للضريبة و لا يحول إلى خزينة الدولة إلا المبلغ الصافي في جدول الإيرادات<sup>1</sup>.

ويندرج تحت مبدأ شمولية الموازنة العامة قاعدتين مكملتين و هما:

#### 1. قاعدة شيوع الموازنة:

و المقصود بها هو أن لا يتم تخصيص إيراد معين لتغطية نوع معين من الانفاق عند اعداد الموازنة العامة بمعنى أن يتم تحصيل كل الإيرادات العامة لصالح خزينة الدولة على تقوم بواجهة جميع مصروفاتها منها حسب الاعتمادات المرخص بها في الموازنة العامة و هذا من شأنه محاربة أي تحيز في توجيه المال العام لأغراض خاصة و يساهم في حسن استغلال موارد الدولة و الابتعاد عن الاسراف و التبذير بما يحقق المنفعة العامة والعدالة الاجتماعية.

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص، 61، 62.

### 2. قاعدة تخصيص النفقات:

ترتكز هذه القاعدة على وجوب توجيه و تحديد دقيق للمبالغ المحددة لكل بند من بنود الانفاق العام أثناء اعداد الموازنة العامة للدولة، بمعنى أنه لن يكون في صالح الدولة توجيه الاعتمادات بشكل اجمالي على مجموعة من البرامج و المشاريع الحكومية، بل لابد من تفصيل هذه الاعتمادات حسب كل بند من بنود الانفاق العام وهذا ما يسهل رقابة السلطة التشريعية على أداء النشاط المالي و يحظر على الحكومة تجاوز الاعتمادات المسموح بها دون ترخيص بها و هكذا يتم التأكد من حسن استغلال المال العام و الامام بكافة جوانب الانفاق العام.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهداف الموازنة العامة للدولة :

لا تقتصر الموازنة العامة على أرقام حسابات الحكومة لمجموع إيرادات و نفقات الدولة لفترة محددة وإنما تعبر عن السياسة العامة للدولة من أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومالية، فالموازنة العامة هي الأداة التي تحرك مجموع هذه الأهداف خاصة بعد تطور المالية العامة و خروجها عن حيادها تماشياً مع توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي و فيما يلي توضيح لأهداف الموازنة العامة للدولة:

### أولاً: الأهداف الاقتصادية:

ان التوسع أو بالأحرى تطور أهداف السياسة المالية للدولة أدى إلى تجاوز مفهوم العمل على تحقيق التوازن المالي بين إيرادات و نفقات الموازنة العامة كما كان مشروط في الدولة الحارسة الذي تمثل في حياد هذه الأخير و عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية إلا في حدود ضئيلة حفاظاً منها على توازن جانبي الموازنة الذي كان يعتبر أمراً حيويًا، انما أصبح أول أهدافها هو البحث عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى و لو كان ذلك على حساب مبدأ توازن الموازنة العامة. أين أصبح الفكر المالي العام الحديث يعتمد التمويل بالعجز كوسيلة للحفاظ على توازن الاقتصاد القومي عند مستوى

أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، 606، 605.



## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

التوظيف الكامل ففي مرحلة الكساد يتم اعتماد التمويل بالعجز لمرحلة معينة لاعادة بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحسين القدرة الشرائية و بالتالي زيادة الدخل القومي.

و في المقابل في حالة الراج اين يشيع التضخم يمكن التأثير على القدرة الشرائية واضعافها باستخدام فائض الميزانية للتحكم في الطلب المتزايد وذلك لتفادي ظاهرة التضخم<sup>1</sup>. حيث تعتمد الموازنة العامة للدولة الضرائب و النفقات كأهم أداة لاستهداف الطلب الكلي و توجيهه بما يتوافق مع الاهداف الاقتصادية للدولة و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### ثانياً: الأهداف السياسية:

للموازنة العامة للدولة أهمية كبيرة في الجانب سياسي أيضا يتمثل في إلزام حصول السلطة التنفيذية على ترخيص من ممثلي الشعب في استخدام الأموال العمومية فالهدف هنا سياسي بحت ويتجلى ذلك من خلال دور البرلمان في الرقابة المستمرة على أعمال الحكومة و قدرته على تعديل الإعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية مما يجعل البرلمان بإستخدام لهذه السلطة المالية على برنامج الحكومة الذي يعرض بصفة دورية على نواب الشعب مؤثراً فعلاً على طبيعة النظام السياسي القائم و دعم استقراره، مما يمكنه من تغيير اتجاه السياسات العمومية للدولة و فرض إعطاء نوع من الثقة في مالية الدولة عند مساءلة هذه السلطة و اخضاعها للرقابة.<sup>2</sup>

### ثالثاً: الأهداف الاجتماعية:

تتوازي الأهداف الاجتماعية و الاهداف الاقتصادية للموازنة العامة و تأخذ نفس الحيز من الأهمية حيث تشكل الموازنة العامة أداة هامة تمكن من اعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية، و ذلك من خلال التحكم في توجيه فرض الضرائب خاصة المباشرة منها، و تحيينها بما يخدم الطبقة الفقيرة كما يسمح بتقليص الفوارق في

د. عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الرابية للنشر و التوزيع، الاردن عمان، 2007، ص 509  
2 دواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 138.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

دخل الافراد، ثم اعادة استغلالها في دعم بعض انواع الانفاق التي تمكن الفئة الاقل دخل من الانتفاع بها مثل اعانات الضمان الاجتماعي، وخدمات الصحة و التعليم إلى جانب تدعيم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية.

ثم ان الموازنة العامة قد تحقق أهداف اجتماعية اخرى من خلال توجيه استهلاك السلع و ذلك بتقليص استهلاك السلع غير مرغوبة في المجتمع بفرض المزيد من الضرائب عليها أو استهداف استهلاك سلع معينة، كما يمكن ان استخدام امتيازات معينة تكون في شكل اعانات أو اعماءات ضريبية لتشجيع النسل اذا كان مستهدفا في المجتمع.

### رابعاً: الأهداف المالية:

تعبر الموازنة العامة عن الوضع المالي للدولة لفترة معينة تبرر كل مداخيل الدولة بمختلف مصادرها وجميع نفقاتها بمختلف أوجهها و أغراضها وهي بذلك تشير إلى مدى تدخل الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي و صحة وسلامة الخطة المالية للدولة من خلال امكانية تحقيق التوازن الذي يقع بتساوي مجموع الايرادات و مجموع النفقات، و تبرير حالات العجز التي تزيد فيها النفقات عن الايرادات أو حالات الفائض التي ينتج عن زيادة ايرادات الدولة عن نفقاتها لأن كلا الحالتين ستكون لها أبعاد اقتصادية مالية و اجتماعية.<sup>1</sup>

د. عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي مرجع سبق ذكره، ص 510، 509، 511.

### المبحث الثالث : دورة الموازنة العامة للدولة

تشكل مراحل الموازنة العامة للدولة ما يعرف بدورة الموازنة العامة والتي تتميز بالاستمرارية و تتجدد مع كل سنة مالية، حيث تعتمد هذه المراحل في جميع انظمة الموازنات العامة الدولية إلا أنها تختلف في تخصيص الجهات المسؤولة عن تنفيذ كل مرحلة باختلاف الانظمة السياسية القائمة فيها.

### المطلب الاول: مراحل اعداد الموازنة العامة

تقوم الموازنة العامة للدولة على أربعة مراحل متعاقبة تبدأ بمرحلة التحضير و الاعداد ثم مرحلة الاعتماد من طرف السلطة التشريعية تليها مرحلة تنفيذ الموازنة العامة و تنتهي بمرحلة الرقابة و المراجعة

### أولاً: مرحلة الاعداد والتحضير:

أصبحت الموازنة العامة وسيلة فعالة في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعبر عن سيادة الدولة و برنامج النشاط الحكومي التي تعتمد الدولة يتم اعدادها حسب الخطوات الآتية:

### أ. السلطة المختصة و إعداد الميزانية:

تأتي مرحلة الاعداد و التحضير كأول خطوة في إعداد الموازنة العامة وهي أهم مرحلة في دورة الموازنة العامة تسعى من خلالها إلى ترجمة أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية وفقاً للظروف الراهنة في البلد، حيث تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية اعداد هذه العملية في أغلب الدول.<sup>1</sup>

لقد اسندت مهمة اعداد الموازنة العامة لوزير المالية أو وزير الخزانة، ذلك ان هذا الجهاز هو الاقدر على التنفيذ والمتابعة، إلى جانب دوره في توفير الاعتمادات اللازمة لبرنامج النشاط الحكومي، حيث تختلف مساحة هذه المسؤولية المعطاة

د خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 298،<sup>1</sup>.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

لوزير المالية، ففي بريطانيا يمكن لوزير الخزانة التحكم في إدارة إعمادات الوزارات من خفض أو زيادة في هذه الإعمادات، بينما في فرنسا لا يمكن لوزير الخزانة إجراء تخفيض في الإعمادات الوزارية إلا بعد موافقة الوزير المكلف بها، وفي حال عدم موافقته يرفع الامر إلى رئيس الوزراء ثم مجلس الوزراء حتى يتم تسوية القضية. بينما يتداول في الولايات المتحدة ذات نظام الحكم الرئاسي أن يقوم بتحضير الموازنة العامة مكتب يسمى مكتب الموازنة، وهو مكون من أجهزة تحت اشراف الرئيس وليس وزير الخزانة .

و في العموم فان تحضير الموازنة العامة هو من مهام السلطة التنفيذية، التي تضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتحدد سياسات تنفيذ الموازنة،. و كأول خطوة في دورة الموازنة العامة هي عملية تحضير أو إعداد مشروع قانون الموازنة العامة التي تعتبر أهم المراحل و أدقها أيضاً، وذلك أنها تحدد مسار و فعالية المراحل المتبقية في دورة الموازنة العامة، وبالتالي فهي تمارس تأثير قوي في رسم السياسة العامة للدولة و تعكس توجهاتها الاقتصادية و تعبر عن مجمل النشاط الاقتصادي للدولة.<sup>1</sup>

حيث تختص الحكومة باعداد الموازنة العامة و يصادق عليها البرلمان و تتولى الحكومة أيضا مسؤولية تنفيذ الموازنة العامة بينما يتابع البرلمان و يراقب صحة هذه العملية، و يرجع تولى السلطة التنفيذية مسؤولية تحضير الموازنة العامة للأسباب التالية:

- تعبر الموازنة العامة للدولة عن برنامج أعمال الحكومة السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي خلال سنة مالية لذلك سيكون من الاجدر أن تكون هذه المهمة من صلاحيات الحكومة.
- تنسب مسؤولية تحضير الموازنة العامة الى السلطة التنفيذية لأنها تقوم ايضا بتنفيذ الموازنة العامة و ذلك حتى تكون مسؤولة عنها بصورة كاملة و تصح مساءلتها امام السلطة التشريعية و الشعب.

<sup>1</sup> عدنان محسن ضاهر، الموازنات العامة في الدول العربية، الأعداد و الاقرار و التنفيذ و المراقبة و الحساب الختامي، منشورات البرنامج الانمائي للامم المتحدة، 2005، ص 62، 63.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

- يتطلب تحضير الموازنة العامة ضرورة التنسيق بين البنود المختلفة لها و هذا لا يتم الا اذا اختصت، الحكومة باعداد الموازنة العامة ذلك لان السلطة التشريعية تتميز بتعدد الاعضاء و اختلاف الاتجاهات السياسية و الحزبية و التي لا تتجاوب مع متطلبات اعداد الموازنة العامة<sup>1</sup>.
  - تعتبر الحكومة السلطة الأكثر تحكماً في استخدام المال العام لأنها قادرة على تشخيص الحاجات العامة كونها القائمة على تسيير المرافق العمومية و على دراية بالوضع الاقتصادي، المالي و الاجتماعي للبلد بالاضافة إلى جبايتها للموارد العامة و ذلك بفضل المصالح التقنية المتخصصة التي تمكنها من الحصول على البيانات بدقة تستغلها الحكومة في تحضير الموازنة العامة.
  - تعتبر السلطة التشريعية (البرلمان) هيئة منتخبة تسعى في جميع الاحوال إلى ارضاء الناحيين من خلال خفض الضريبة والبحث عن زيادة الانفاق العام فإذا اسندت إليها مسؤولية تحضير الموازنة العامة فذلك سيثقل الخزينة العمومية ويؤثر بالسلب على الوضع المالي للدولة.
- ان ادراج مهمة تحضير الموازنة العامة للدولة من مهام السلطة التنفيذية يتطلب تخصيص المهام وتوزيعها بين مختلف الوحدات الادارية داخل هذه السلطة حتى يتسنى ضبط عملية اعداد الموازنة العامة و تنظيم عملية توزيع الايرادات العامة و النفقات العامة للدولة.

### 1. الوزارات:

تبدأ اجراءات تحضير الموازنة العامة بقيام كل وزير بإعداد مشروع ميزانية وزارته ثم ترفع هذه الميزانيات الى وزارة المالية التي تقوم بتجميع و تنسيق كل المشاريع الوزارية و ذلك مع مراعاة الخطة الاقتصادية و الانمائية للدولة ليتمكن بعدها وزير المالية من تقديم مشروع تمهيدي للموازنة العامة و ضبطه مع الحكومة للموافقة عليه ثم عرضه على البرلمان للمصادقة عليه حيث تعتبر وزارة المالية مسؤولة عن اعداد الموازنة العامة للدولة.

محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص 184.

4- وزير المالية:

يتولى وزير المالية مسؤولية اعداد الموازنة عامة حيث في الجزائر جاءت المادة 14 من المرسوم رقم 82-237 " يسند الى وزير المالية في مجال الميزانية و في اطار الصلاحيات الموكولة اليه...دراسة واعداد...المشاريع التمهيدي للميزانية العامة وميزانية التسيير و ميزانية التجهيز وقوانين التسوية الميزانية " ويتولى بذلك تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية حيث تختص وزارة المالية بالمهام التالية:

1- اعداد الموازنة العامة للدولة و تتبع تنفيذها

2- التأكد من توازن جانبي الإيرادات العامة و النفقات العامة مع امكانية استخدام الاقتراض ان لزم الامر.

3- تنظيم عملية فرض الضريبة و تحصيلها.

4- التكفل بديون الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العامة.

5- التأكد من صحة و شرعية النفقة من الجانب القانوني و المحاسبي.

6- اجراء اتفاقيات مالية دولية<sup>1</sup>.

ب. اجراءات وضع الموازنة:

- تبدأ الاجراءات التمهيدي لاعداد الموازنة العامة باقتراح تقديرات أولية من طرف مديرية الميزانية بالاستعانة بمديريات وزارة المالية ( مديرية الضرائب، الخزينة، التأمين، المراقبة المالية...) تتوافق و الوضع المالي للدولة تنجز في شكل تقرير يقدم للحكومة.
- بناء على تقرير وزارة المالية تتشكل مناقشات مجلس الحكومة الذي تخرج بتوجيهات أشغال تحضير الميزانية وبلاستعانة بتوجيهات رئيس الحكومة يتم ضبط نفقات مختلف المصالح حتى لا تزيد عن هذه التقديرات كما يتم

أ. بلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 63.<sup>1</sup>

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

التصريح بالقطاعات التي تحظى بالأولوية و تنتهي أشغال مجلس الحكومة بتقديم كل المعلومات والتوجيهات اللازمة عند تحضير الميزانية.

● كما تتطلب عملية تحضير الموازنة الاستعانة بمنشورات مديرية الميزانية توجه لجميع الوزارات لاعلامهم بالامكانيات المالية المتاحة و تؤكد على ضرورة عدم تجاوز الاعتمادات المرخص بها للسنة السابقة كما تتمكنها من طرح اقتراحات تكون مبررة بتقارير وبناء على منشور مديرية الميزانية يبدأ العمل في كل المديرية العامة للمالية والمصالح التابعة لها على مستوى كل الدوائر الوزارية للتوفيق بين جميع الاقتراحات ليتم المصادقة عليها من طرف الوزير المكلف بها ليتم عرضها على وزير المالية.

● وتقوم مديرية المالية لوزارة المالية بدراسة معمقة و دقيقة لاقتراحات الوزارات بشأن طلبات الاعتمادات بالاستعانة بكل المصالح لتنتهي هذه الفحوص بمشروع ميزانية كل وزارة بمنح الموافقة او المطالبة بتبريرات اللازمة او تخفيضات للاعتمادات المقترحة و بعد هذه مراجعة تبدأ المناقشات بين وزارة المالية والوزارات الاخرى للدفاع عن مشاريعهم الوزارية و في حالة الخلاف ترفع القضية الى مجلس الحكومة او مجلس الوزراء للوصول للفصل فيها.

● و بعد جميع الاشغال السابقة يقوم وزير المالية بانجاز المشروع التمهيدي للموازنة العامة ليتم المصادقة عليه من قبل مجلسي الحكومة و الوزراء ليعرض بعدها على البرلمان للتصويت عليه.<sup>1</sup>

### ج. تقدير ايرادات و نفقات الموازنة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة عن تقديرات ارقام النفقات العامة و الايرادات العامة لسنة مالية مقبلة و التي لا بد ان تتميز بالدقة ليكون التقدير اقرب الى الحقيقة بما يضمن تحقيق توازن الموازنة و حسن تنفيذها و أهم الاسس التي يركز عليها في تقدير النفقات والارادات هي:<sup>2</sup>

أ. بلس شواش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 69، 68، 67.<sup>1</sup>  
محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان الاردن، 2010. ص 191.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: تقدير النفقات العامة:

ان تقدير النفقات العامة لا يواجه مشاكل كثيرة وغالبا ما يتم تقديرها دون صعوبة باستخدام طريقة واحدة معتمدة في تقدير النفقات العامة للدولة وهي طريقة التقدير المباشر يتم الاسترشاد فيها على اعتمادات الوزارات والهيئات العامة للفترة السابقة و الحاجات المنتظرة تماشيا مع المؤشرات الاقتصادية مثل الاسعار والبطالة...وهي لا تستوجب الا نزاهة الموظفين المباشرين لهذه العملية. وبعد اعتماد الموازنة العامة لا يمكن للسلطة التنفيذية تجاوز الاعتمادات المقررة الا للضرورة القصوى و بترخيص من السلطة التشريعية.<sup>1</sup>

وهنا يمكن الاشارة إلى التفرقة بين ثلاث انواع من الاعتمادات، اعتمادات محددة تتكفل بالنفقات الثابتة وهي التي تمثل أقصى تقدير للنفقة لا يمكن للسلطة التنفيذية تجاوزها، واعتمادات تقديرية تتكفل بالنفقات المتغيرة تندرج فيها اوجه الانفاق التي لا يمكن رصدها إلا على وجه التقريب والتي تشمل نفقات المرافق وانشاء مشاريع جديدة وقد تترجم الخيارات السياسية للحكومة التي لا يمكن التنبؤ بأرقام دقيقة لتنفيذها وهذا ما يسمح لها بتجاوز تقديرات الموازنة العامة ولكن عن طريق ترخيص من السلطة التشريعية.

وقد ظهر نوع آخر حديث وهو ما يعرف باعتمادات البرامج وهي اعتمادات تخص المشاريع و الاشغال العامة الكبرى التي يتطلب تنفيذها فترات تزيد عن السنة.

### الفرع الثاني: تقدير الإيرادات العامة:

ان تقدير الإيرادات العامة عملية صعبة نظرا لأنها تحتمل مجموعة كبيرة من العوامل المتغيرة خاصة الاقتصادية منها وذلك تمهيدا لتحضير مصادر الإيرادات<sup>2</sup> و من أشهر الطرق المعتمدة في تقدير الإيرادات العامة هي:

خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان الاردن، 2012، ص 1.303  
2.د.عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 266.267.



### 1. أسلوب التقدير الجزافي أو القياسي للايرادات (قاعدة السنة ما قبل الاخيرة):

تعتمد هذه الطريقة في تقدير الايرادات العامة للسنة المالية الموالية على حسابات الايرادات التي تحققت فعلا خلال الميزانية السابقة حيث يتم تحضير ميزانية الفترة س+1 خلال الفترة س و ذلك بالاعتماد على معطيات الفترة س-1،<sup>1</sup> و يؤخذ على هذه الطريقة بالرغم من تميزها بسهولة التنفيذ و التعقل أنها تغفل عن الاوضاع الاقتصادية التي قد تتغير فجأة مما قد يسبب مشاكل في حال لم تتوافق والسياسة المالية للدولة خلال تلك الفترة.

### 2. أسلوب التقدير المباشر:

تعتمد هذه الطريقة على أسلوب التنبؤ في تقدير الايرادات العامة لسنة مقبلة من خلال استخدام أدوات التحليل الحديثة في الإحصاء و الرياضيات لإستجماع البيانات و المعطيات اللازمة مع مراعاة التطور المرتقب للأوضاع الإقتصادية و إستخدامها للتأكد من دقة التقديرات و هي تتمتع بقدر أوسع من الحرية في النخمين بحجم الايرادات، ومن الواضح إن هذا الاسلوب يتطلب مجهودات كبيرة و دقة عالية حتى تكون هذه التقديرات أقرب إلى الواقع. وكانت هذه أهم الطرق المستخدمة في تقدير الايرادات العامة و النفقات العامة لاستكمال مشروع الموازنة العامة في صورته الأقرب للواقع ل يتم بعد ذلك مناقشتها و اعتمادها من طرف السلطة التشريعية.

### ثانيا: مرحلة الاعتماد:

بعد انجاز مشروع الموازنة العامة من طرف وزارة المالية لا تستطيع الحكومة القيام بأي اجراء مالي قبل أن يتم اقراره ومناقشته مع مجلس الوزراء و عرضه على السلطة التشريعية واعتماده من طرف ممثلي الشعب.

أ.دنديني يحيى، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص 1.99

### أ. السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة:

ان اعتماد مشروع الموازنة العامة هي ضرورة حتمية تنفرد به السلطة التشريعية بحكم أنها تمثل الشعب فهي مسؤولة عن متابعة اعمال الحكومة فانجاز مشروع الموازنة العامة من طرف الحكومة لا يمكنها من البدء في تنفيذها إلا بعد عرضه على ممثلي الشعب لمراجعة تقديرات الحكومة و هو حق مشروع للسلطة التشريعية سواء تكونت من مجلس واحد أو من مجلسين اثنين و هذا نتيجة تطورات تاريخية بدأت أولا بوجوب موافقة هذه السلطة على فرض الضريبة و من ثم ضرورة مراقبة و تتبع انفاقها لتصل إلى الزامية الموافقة عليها قبل الشروع في تنفيذها.<sup>1</sup>

ففي الجزائر تنص المادة 122 من المراجعة الدستورية في 28 نوفمبر 1996 على أن البرلمان يشرع في مجال التصويت على ميزانية الدولة، فتكون للبرلمان بعرفته حق ممارسة السلطة التشريعية و التصويت على الموازنة العامة والنصوص القانونية للدولة<sup>2</sup>.

### ب. اجراءات اعتماد الموازنة العامة:

يقدم مشروع الموازنة العامة للسلطة التشريعية من طرف رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية لمناقشته واعتماده أين تتولى لجان متخصصة (لجنة المالية، لجنة الموازنة العامة، اللجنة القانونية) دراسة و مناقشة هذا المشروع لتنتهي هذه الدراسة بتقرير اللجان الذي يتضمن مجموع الملاحظات و الاقتراحات التعديلية للاعتمادات بالزيادة أو النقصان ثم تحدد السلطة التشريعية جلسة مناقشة بحضور ممثلي السلطة التنفيذية فحضور وزير المالية في هذه المرحلة ضروري لرفع انشغالاتهم و تقديم التوضيحات والمعلومات الكافية أو حتى الوثائق الثبوتية اللازمة للتأكد من توافق الموازنة العامة والسياسة المالية

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 306، 305.  
<sup>2</sup> أ.بنديني يحيى، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص 103.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

للدولة لتمكين السلطة التشريعية في الاخير من ادخال تعديلات على مشروع الموازنة العامة أو الموافقة عليه واعتماده حتى يصبح جاهز للتنفيذ من طرف الحكومة.<sup>1</sup>

و في حال تأخر اعتماد السلطة التشريعية لمشروع الموازنة العامة مع بداية السنة المالية الجديدة فانه يرخص للحكومة اتباع نظام الموازنة الاثني عشر إلى السنة المالية السابقة مؤقتا، و ذلك لضمان سير نشاطات الحكومة إلى حين المصادقة على المشروع المالي للسنة الجارية.<sup>2</sup>

حيث يجب الإشارة إلى اعتماد الموازنة العامة من طرف ممثلي الشعب في الوقت الحالي أصبح أمر من الصعوبة بمكان، نظراً لإزدياد النشاط الإقتصادي للدولة و تعدد أهدافه، مما جعل فهم وثيقة الموازنة في جميع جوانبها على غير أصحاب الإختصاص في المسائل الاقتصادية و المالية و الاجتماعية ذا صعوبة تتطلب دراسة وافية لكافة الأمور المالية و الاقتصادية، و من بين ما تم اللجوء إليه لتسهيل مأمورية السلطة التشريعية تكوين لجان نيابية متخصصة من الأعضاء ذوي الخبرة و المعرفة بالمسائل المذكورة، هذا لكي يتسنى لمثلي الشعب اعتماد أو تعديل أو حتي رفض الموازنة العامة عن دراية و فهم لبنودها.

### ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

بعد إتمام إجراءات تحضير و اعتماد الموازنة العامة تكون جاهزة للتنفيذ و توضع بنودها محل التطبيق فيتم الشروع في إدارة جانبي الموازنة العامة من تحصيل للإيرادات المقررة في الموازنة العامة وتنفيذ عمليات النفقات المدرجة فيها وذلك بتوظيف كل الأدوات والمصالح المختصة لتنفيذ الموازنة العامة، ولا تنتهي عمليات الموازنة العامة هنا وإنما تستدعي هذه المرحلة

<sup>1</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 194.  
<sup>2</sup> خالد شحاددة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 2.307.

من دورة الموازنة العامة ضرورة تتبع آثار هذه العمليات خطوة خطوة للتأكد من مدى توافقها والأهداف الاقتصادية للدولة حتى يتسنى القيام بالتعديلات اللازمة في وقتها ان لزم الامر لأي تعديل.<sup>1</sup>

### أ. تنفيذ الإيرادات العامة:

#### 1- التزام السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات :

تتولى السلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة تنفيذ الموازنة العامة عن طريق المصالح والهياكل التابعة لها والتي تتقيد بما تم اعتماده وما هو محدد في الموازنة العامة، فعند تحصيل الإيرادات العامة و التي تعتبر التزام على الحكومة بتحصيل كافة المبالغ الواردة في جانب الإيرادات فإن أرقام إيرادات الموازنة العامة هي أرقام تقديرية يمكن ان لا تتحقق قد تزيد أو تقل عما كان مقدر لذلك لابد ان تلتزم الجهات المسؤولة عن التحصيل بالجدية و المسؤولية وعدم التساهل في تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها لأنها ستكون مصدر تمويل كافة النفقات دون أي تخصيص لايراد لتغطية نفقة معينة.

#### 2- كيفية مواجهة الاختلاف بين الأرقام التقديرية و الأرقام الحقيقية للإيرادات:

في حال زادت الإيرادات المحققة عما كان مقدر لا يجوز صرف النفقات العامة الا وفق هو معتمد دون أي تجاوز ويتم استخدام الفائض حسب القوانين المعمول بها في كل دولة وفي حدوث العكس وأصبحت الإيرادات العامة لا تغطي مجموع نفقات الحكومة المبرجة في الموازنة العامة تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة أو إلى الزيادة في الضرائب المفروضة ويمكن أن تقوم باستخدام الاحتياطي أو اللجوء إلى الاقتراض العام وذلك حسب الاوضاع و القوانين المعمول بها والتي تختص بها موازنة كل دولة<sup>2</sup>.

حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 97.  
أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 648، 647.<sup>2</sup>

### ب. تنفيذ النفقات العامة:

إجازة السلطة التشريعية للموازنة العامة لا يعني فرض إلزام علة السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة بصرف جميع النفقات المذكورة في بنودها، وإنما يعني الترخيص بالإففاق في الحدود المبالغ و التقسيمات المعتمدة من أجلها.

#### 1- مراحل تنفيذ النفقات العمومية:

تتم عملية تنفيذ النفقات من خلال صرف النفقات العامة بقدر الاعتمادات المحددة في الموازنة العامة كحد أقصى للإففاق حيث يمر تنفيذ النفقة العامة بأربع مراحل:

##### 1-1- عقد النفقة (الالتزام):

و هي أول مرحلة ينشأ فيها الالتزام في ذمة الدولة بنفقة معينة، ناتج عن إتخاذ السلطة التنفيذية لقرار نعين بالقيام بعمل ما يتضمن إنفاقاً من طرف الدولة حيث يتطلب سداد هذا الدين اصدار قرار بالالتزام بمده النفقة من طرف السلطة التنفيذية و لا تكفي بمجرد تخصيص اعتماد في الموازنة العامة.

##### 1-2- التصفية:

و تعني تحديد مبلغ الدين الذي ينبغي تسديده وموعد استحقاقه من خلال اصدار السلطة التنفيذية للوثائق التي تثبت ذلك و التي تضمن عدم تجاوز مبلغ الاعتماد المسموح به في الموازنة العامة. كما يتطلب تحديد المبلغ الذي تلزم الدولة بدفعه التأكد من أن الدائن لم يسبق الدفع له من قبل، و أن الدائن ليس مدينا للدولة بشيء حتي يمكن إجراء مقاصة بين الدائنين.

### 1-3- . الامر بصرف النفقة:

و هو الاذن بالصرف كما هو محدد في مرحلة التصفية الذي يصدره الامر بالصرف سواء كان وزير أو المدير أو الجهة التي يفوض اليها القانون ذلك إلى المحاسب العمومي لاتمام عملية التنفيذ و دفع النفقة إلى من يستحقها

### 1-4- صرف النفقة:

و هي اخر مرحلة في تنفيذ النفقة يتم فيها دفع النفقة و انهاء ذمة الحكومة اتجاه جهة معينة يتم تسديد مبلغ الدين حسب ما هو محدد في المراحل الثلاث السابقة باستخدام ادوات التسديد التي يخصصها القانون المعمول به. و هنا يمكن الفصل بين المراحل الثلاث الاولى التي يتولاها الامر بالصرف و اخر مرحلة محاسبية التي يتولاها المحاسب العمومي و ذلك لفرض الرقابة في تسيير الاموال العامة<sup>1</sup>.

### 2- كيفية مواجهة الاختلاف بين الأرقام التقديرية و الأرقام الحقيقية للنفقات:

تختلف طرف مواجهة الاختلاف الحاصل بين التقديرات و الأرقام الحقيقية للنفقات بحسب مضمون و الكيفية التي إعتمدت بها الموازنة من قبل السلطة التشريعية. فإذا كان الإعتاد للجانب النفقات بمبلغ إجمالي كلي دون تخصيص على الوزارات و الوحدات الحكومية والإنتاجية المختلفة، يتم هنا مجابهة الأخطاء التقديرية من خلال التعويض بعضها ببعض أي بين مختلف الهيئات بالزيادة أو النقص من طرف رئيس السلطة التنفيذية أو وزير المالية.

أما إذا حصل الإعتداد مع توزيع علي مختلف الوزارات و تخصيص كل مبلغ معتمد لنفقة معينة من قبل السلطة التشريعية، فإنه لا يمكن تعديل هذا التوزيع إلا بمجموعة من الإجراءات تختلف من دولة لأخرى.

وقد تلجأ السلطة التنفيذية بطلب إتمادات إضافية إذا كان من الضروري تجاوز الأرقام التقديرية للنفقات.

خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 315، 314.<sup>1</sup>

### رابعاً: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:

لقد تطور مفهوم الرقابة تماشياً مع تطور مفهوم الموازنة العامة فبعدما كانت الرقابة لا تزيد عن الفحص الحسابي للحسابات العامة للموازنة ومراجعة مستنداتها قد ساهم تطور الموازنة العامة التي أصبحت تعبر عن برامج وسياسات الحكومة إلى تعدد وسائل وطرق الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة بصورة مستمرة للحفاظ على المال العام والتأكد من سلامة وشرعية النشاط الحكومي و مدى توافقه مع الاهداف المبرمجة عند اعداد الموازنة العامة ويمكن التمييز بين أشكال الرقابة كما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً: رقابة السلطة التنفيذية:

تتمثل في دور السلطة التنفيذية في الرقابة على نفسها داخل كل المصالح التابعة لها وتأتي على مستويين رقابة ذاتية تتجسد في رقابة وزارة المالية للوزارات الاخرى للوقوف على مدى توافق العمليات المالية مع الموازنة العامة وتمثل رقابة السلطة التنفيذية في تقديم تعليمات تخص الاذن بالصرف وكيفية مباشرة النشاطات المالية، و رقابة ذاتية تكون على مستوى الدوائر ينفذها رئيس الدائرة على رؤوسيه قد تكون مكانية تختص بمراقبة الرئيس لموظفيه في مكان عملهم و قد تكون رقابة مستندية تشمل متابعة الرئيس للوثائق والمستندات التي ينجزها الموظفون.

وتكون رقابة السلطة التنفيذية في حالتين رقابة سابقة للصرف تنفذ قبل الشروع في عملية صرف النفقات و تتمثل في موافقة الجهة المعنية بالرقابة على عملية الانفاق تجنباً لأي تجاوزات و التأكد من سلامة التصرفات المالية وهي بذلك تختصر الكثير من التي قد تتطلبها الرقابة اللاحقة. و تكون في حالة رقابة ذاتية لاحقة للتنفيذ تأتي بعد صرف الاموال و اتمام عملية تنفيذ الموازنة العامة، فهي تظهر جميع المخالفات والتجاوزات في جانبي الموازنة العامة ولكن بعد غلق السنة

أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 649.<sup>1</sup>

المالية و هذا ما يقلل من فعاليتها لأنها تأتي بعد حدوث المخالفة عكس الرقابة السابقة التي تحد من هذه المخالفات قبل حدوثها.

### ثانيا: رقابة السلطة التشريعية:

تمارس السلطة التشريعية دور رقابي إلى جانب دورها في اعتماد الموازنة العامة و هي تمثل رقابة شاملة على اعمال السلطة التنفيذية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة العامة و بعد الانتهاء من التنفيذ<sup>1</sup>، بهدف التأكد من التزام الحكومة بخطة الموازنة العامة واحترام الاعتمادات المقررة فيها ومناقشتها في سياستها المالية والتي تقوم بها اللجنة المالية في البرلمان التي تمتلك كل ادوات الرقابة وصلاحيات متابعة وتدقيق الحسابات التي تنجزها الحكومة ما يمكنها من مساءلة الحكومة وطلب الايضاحات والوثائق الثبوتية لسير تنفيذ الموازنة العامة وتتماشى هذه الرقابة مع مراحل الموازنة العامة السابقة مرحلة الاعتماد والتنفيذ<sup>2</sup>.

حيث تمارس السلطة التشريعية على نشاطات الحكومة بإتباع الاساليب التالية:

**4-** فتح اعتمادات اضافية عن طريق تحويل الاعتمادات من باب إلى باب في الموازنة العامة و يتم ذلك من خلال تقديم طلب.

**5-** مساءلة اعضاء الحكومة والوزارات و طلب التوضيحات اللازمة في اطار ما يسمح به القانون.

**6-** تقييم النشاط المالي للحكومة من خلال مناقشة و اعتماد الحساب الختامي ومعالجة المخالفات الواردة.

د.علي خليل،د. سليمان اللوزي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 328،329.<sup>1</sup>  
د.عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 279.<sup>2</sup>



### ثالثا: الرقابة المستقلة:

تتميز الرقابة المستقلة بأنها تمثل بهيئة مستقلة بعيدة عن اشراف السلطة التنفيذية يتمتع ممثلها بالنزاهة وعدم التساهل في ادارة المال العام، مما يجعلها اكثر فاعلية ومصداقية في ممارسة الرقابة على الجهات الحكومية المختصة بتسيير الاموال العامة، فالطابع الاستقلالي الذي تتميز به هذه الرقابة يخول لها أن تؤدي مهامها بكل أمانة وجدية دون ممارسة اي ضغوطات عليها في الحكم في القضايا المالية العالقة وتحديد المسؤوليات.

وتنقسم الرقابة المستقلة إلى ثلاث انواع: رقابة مالية و محاسبية تختص بمراقبة الجانب المالي و المحاسبي لحسابات الدولة عند تنفيذ الموازنة العامة والتأكد من أن عمليات الايرادات والنفقات تمت وفق القواعد والقوانين المالية المعمول بها. أما الرقابة الفنية فهي تختص بتقييم تعامل مصالح الحكومة في ادارة و تنظيم أعمالهم حتى تكون هذه التصرفات سليمة من الناحية المالية، المحاسبية و الفنية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مكونات الموازنة العامة:

#### اولا: مكونات الموازنة العامة:

تبنى الموازنة العامة بإدراج جانبين اساسيين هما الايرادات العامة والنفقات العامة والموازنة بينهما.

#### 1. الايرادات العامة:

تمثل الايرادات العامة مجموع الدخول و الاموال التي تجمعها الدولة من مصادر متعددة وهي الضرائب، الرسوم، عائدات املاك الدولة و أحيانا القروض المختلفة والتي تستغلها الحكومة في تمويل احتياجاتها العامة في ظل مشاريع الانفاق العام ويندرج تحت مصنف الايرادات العامة ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 109، 110.

<sup>2</sup> رانيا محمود عمارة، المالية العامة، الايرادات العامة، مدرسة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2015، ص 32.

### أولاً: الضرائب:

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي تلزمه الدولة على فئة من افراد المجتمع دون مقابل وذلك بهدف تجميع موارد عامة لتغطية احتياجات المجتمع،<sup>1</sup> حيث تعتمد الحكومة على الضرائب التي تعتبر من اهم الموارد الاصلية كونها لا تحقق تغطية مالية في موازنة الدولة فقط وانما أصبحت أحد الادوات المالية للحكومة التي تعتمد عليها في توجيه سياساتها المالية لتحقيق اهداف المجتمع<sup>2</sup> والتي تتميز بالديمومة والانتظام

### 1- خصائص الضريبة:

عرف الأستاذ جاستون جيز الضريبة "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية بقصد تغطية الأعباء العامة"<sup>3</sup> يظهر من خلال هذا التعريف الخصائص التالية:

### 1-1 الضريبة نقدية:

تماشياً مع مقتضيات النظام الاقتصادي و تقدم المجتمعات و عيوب الأسلوب العيني في دفع الضرائب الذي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية بالإضافة إلى كون النفقات العمومية تتم في شكل نقدي مما يقابله لزوم تحصيل الإيرادات في نفس الشكل بما فيها الضلائب التي تعد أهمها.

### 2-1 الضريبة إلزامية:

تصدر الضريبة بقانون يحدد كميّات تحصيلها و سعرها و كافة المسائل المتعلقة بها مما يجعل الفرد مجبراً قانوناً على دفعها للدولة، عنصر الإلزام هذا لا يعني حرية السلطة التنفيذية في فرض ضرائب جديدة بل هل ملزمة بموافقة ممثلي الشعب على فرضها.

أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، الاردن، 2013، ص 131.<sup>1</sup>  
رانيا محمود عمارة، المالية العامة، الإيرادات العامة مرجع أعلاه، ص 97.<sup>2</sup>  
د. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 151.<sup>3</sup>

**3-1 الضريبة تدفع بصفة نهائية:**

و المراد بهذه الخاصية أن الفرد يدفع للدولة الضريبة بصفة نهائية بحيث لا تكون الدولة ملزمة برد قيمتها إليه بعد ذلك

**4-1 لا مقابل للضريبة:**

لا يتمتع دافع الضريبة بمنفعة خاصة تعود عليه حين دفعه لها، حيث بإعتبار عضوا في الدولة فمن واجبه المساهمة بالتضامن مع باقي مكونات المجتمع في تحمل الأعباء العامة

**5-1 فرض الضريبة هدفه تحقيق النفع العام:**

توجه حصيلة الضرائب بالإضافة إلى باقي إيرادات العامة لتغطية الإنفاق العام و تحقيق المنافع العامة للمجتمع

**2- أساس فرض الضريبة:**

تتأسس إلزامية جباية الضرائب التي تفرضها الدولة عبي فكر التضامن بين أفراد المجتمع من أجل تحمل التكاليف العامة للدولة، لأجل تلبية الحاجيات العامة لكل المواطنين و تكون هذه المساهمة على قدرة الفرد. وللدولة السيادة القانونية في إجبار مواطنيها على دفع الضرائب و تتم هذه الجباية وفقا للقواعد التالية:

- تحقيق العدالة بين الأفراد ذلك بإحترام قدرة كل فرد على تحمل تكاليف الضريبة.
- أن تكون الضريبة واضحة و معلومة و ذلك عن طريق تشريعات جلية لا تشمل على تأويلات مختلفة
- توفير الدولة لكل الوسائل الممكن في سبيل جباية و تحصيل الضريبة بكل سهولة دون الدخول في متاهات التعقيدات البيروقراطية.<sup>1</sup>

د. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

3- صور الضريبة:

وقد تعددت أشكال الضريبة وصورها باختلاف أهدافها وضرورتها الا أنها لا تخرج عن مجموعتين اثنتين:

أ. **ضرائب مباشرة:** وهي مجموع الضرائب التي تفرض على الدخل والثروة وتضيف للخرينة أموال معتبرة وتتميز بغزارتها في الدول المتقدمة أين ترتفع مستوى الدخل الفردي والمعيشي والتي تهدف الى اعادة توزيع الدخل لصالح طبقات المجتمع محدودة الدخل وتحقيق العدالة ويدخل ضمن مفهوم الضرائب المباشرة:

1. **الضرائب على الدخول:** هي الضريبة التي تُفرض على مصادر الدخل المتنوعة، مثل رأس المال، العمل، الأعمال الصناعية والتجارية، أو المهن الحرة، وكل مصدر منها يؤدي إلى الحصول على دخل يُطلق عليه اسم الدخل الفرعي أو النوعي.

2. **الضرائب على رؤوس الاموال:** هي الضريبة التي تُفرض على رأس المال الذي يشكل الأموال المنقولة، والمعنوية، والعقارية، والمادية التي يمتلكها الشخص (تخص عقارات، مباني، اسهم، سندات، سلع، مخزونات، مجوهرات، شهرة الشركة) 3. **الضرائب على الزيادة في الثروة.**

ب. **ضرائب غير مباشرة:** تعرف بالضرائب غير مباشرة لأنها تفرض على التصرفات من استغلال أو تداول أو انتقال الملكية لعناصر الثروة والتي يشير اليها بعض الاقتصاديين بضرائب على الانفاق والاستهلاك والتي تتسم بالمرونة والتوسع في فترات الرواج الاقتصادي بسبب نمو مستوى الاستهلاك والعكس فقد تتضاءل حصيلتها بتدني مستوى الاستهلاك، وهي التي تضم الضرائب التالية:

1. **الضرائب على الاستهلاك ( وتخص رسوم عمليات الانتاج و الضرائب على رقم الاعمال )** حيث يُفرض هذا النوع من الضرائب على الأفراد عند الإنفاق أو الاستهلاك.

2. الضرائب الجمركية. ( تخص تداول واستهلاك السلع عند حدود الدولة ) هي الضرائب التي يتم فرضها عند انتقال الممتلكات والثروات من شخص إلى آخر.

3. ضريبة الدمغة.<sup>1</sup> هي ضريبة تفرض على كافة المنتجات في حالة تداولها أو بيعها، وتعد ضريبة تراكمية لفرضها على كل مرحلة من مراحل تداول المنتجات، فمثلا يتم فرضها عند بيع السلعة من المنتجين، ومن ثم تفرض مجدداً عند بيع السلعة من تجار الجملة إلى تجار التجزئة.

### ثانياً: الرسوم:

تشكل الرسوم جزء هام من إيرادات الدولة وهي عبارة عن مبالغ نقدية تلزم الافراد بدفعها لخزينة الدولة كنتيجة لاستفادته من خدمات المرافق العامة التي تقدمها الدولة والتي قد تحقق منفعة عامة او خاصة بحيث فقط المستفيد من الخدمة مكلف بدفع هذه الرسوم دوريا وذلك بهدف تمويل أنشطة الحكومة. بحيث لا توجد قاعدة موحدة لتقدير قيمة الرسوم وانما غالبا ما يتم ذلك على أساس تقديري لتكلفة الخدمة المقدمة ودرجة الاشباع التي يحققها والاهداف المراد تحقيقها من تأدية هذه الخدمات.

### 2. خصائص الرسم:

#### 1-خاصية ان الرسم نقدي:

الرسم مبلغ نقدي يدفعه الفرد مقابل خدمة خاصة يتلقاه من مرفق عمومي ذلك ما يتناسب مع التطورات المالية الحديثة و تحصيل إيرادات الدولة و إنفاق مصروفاتها في صورة نقود

د. سهير محمد السيد الحسن، الاقتصاد المالي، الناشر غير مدرج، 2002، ص 160، 150.<sup>1</sup>

## 2- خاصية الجبر في تحصيل الرسم:

تتجلى هذه الخاصية بوضوح في حثورية الدولة بوضع نظام قانوني من حيث تقدير مقدار و طريقة تحصيل الرسم و لها في سبيل اقتضائه إمتياز على أموال المدين (المستفيد من الخدمة ) و إكراه أو الجبر هنا نوعا الأول قانوني كون الفرد يكون مجبراً على تلقي الخدمة كما هو الحالي في إلزامية التعليم و الثاني معنوي أي يظلف الفرد الخدمة من الدولة دون إلزام

قانون كالرسوم التعليم الجامعي

## 3- خاصية المقابل:

يدفع الفرد مبلغ الرسم ليحصل على خدمة من إحدى الهيئات العمومية كالفصل في المنازعات من قبل الجهاز القضائي، لتكون مقابلاً لما أنفقه من نقود.

## 4- خاصية النفع العام و الخاص:

تظهر هذه الخاصية في تحقيق الرسم لمنفعة خاصة للفرد الذي يؤدي مبلغ الرسم للحصول على خدمة من أحد المرافق العمومية للدولة فإلى جانب ما يتحصل عليه من نفع خاص يعود على المجتمع نفع عام.

## 3. مصدر إلزامية الرسم:

يستمد الرسم أساسه من وجوب حصول السلطة التنفيذية على موافقة السلطة التشريعية على فرض الرسم من خلال مجموعة من القوانين المحددة لنوع و مقدار الرسم و الخدمة التي يتلقاه الفرد في المقابل من الهيئات العمومية، حيث تسند هذه الأخيرة التي تكتفي في بعض الأحيان بقرارات إدارية في فرض الرسوم إلى ما تم مصادقة عليه من قوانين.

### 4. كيفية تقدير مبلغ الرسم:

تتعدد سبل و طرق تحديد و تقدير مقدار الرسم من قبل الدولة، لذا ليس من السهل وضع قاعد عامة تلتزم الدولة مراعاتها عند قيامها بذلك، و بالتالي فإن الرسم هو نتيجة تفاعلات لمجموعة من القواعد يمكن حصرها فيما يلي<sup>1</sup>:

القاعدة لأولى: تقوم هذه القاعدة على تناسب بين ما أنفق على الخدمة و ما يقابلها من مبلغ الرسم، اذ و رغم من عدم سعي الدولة الى تحقيق ربح من تقديم الخدمة فهذا لا يعني ان تكون نفقاتها أكبر من إيراداتها.

القاعدة الثانية: الرسم اقل من نفقة انتاج خدمات تحقق نفع خاص و نفع عام يعود على المجتمع كخدمات التعليم و الصحة

القاعدة الثالثة: حين يكون الرسم مجاوزًا لنفقة الخدمة المقدنة و هذا راجع إلى رغبة الدولة في كبح الطلب على الخدمة المقدمة

وينطلق أساس فرض هذه الرسوم من دافع الدولة نحو تحقيق مداخيل لخزينة الدولة وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع ولذلك قد تتساوى قيمة الخدمة المقدمة مع قيمة الرسم المفروض أو تزيد أو تقل عنه وذلك وفقا لاعتبارات تخص خزينة الدولة ومصلحة الافراد الذين يقومون بدفع هذه الرسوم<sup>2</sup>.

### ثالثا: الاتاوات:

تشكل الاتاوات جزء من إيرادات الدولة والتي تعبر عن مبالغ نقدية تلزمها الحكومة على اصحاب الاملاك العقارية بسبب ارتفاع وتحسن قيمة ممتلكاتهم نتيجة لتدخلات الحكومة مثل تنفيذها لمشاريع استثمارية كفتح شبكة الطرقات أو انشاء جسور في الاماكن التي تقرب العقارات الى غير ذلك<sup>3</sup> والتي تحقق اضافة في المنفعة المكانية والزمنية لممتلكي

د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر، 2005، ص 64، 65<sup>1</sup>

رانيا محمود عمارة، المالية العامة، الايرادات العامة، مرجع سبق ذكره، ص 82، 84<sup>2</sup>

أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 220<sup>3</sup>

العقارات و مقابل هذه الفائدة التي انتفع بها هذه الفئة من الافراد يستلزم عليهم المشاركة في تحمل جزء من أعباء الانجازات الحكومية التي ادت الى تحقيق منفعة عامة للمجتمع ومنفعة خاصة التي تميز بها ممتلكو هذه العقارات والثروات. حيث تقدر السلطة المختصة قيمة الاتاوة المفروضة حسب حجم الفائدة التي تكونت والتحسّن في قيمة ملكية الافراد والتي يتم تسديدها اجباريا لمرة واحدة فقط وينتفع بها الى الابد.<sup>1</sup>

### • أوجه إختلاف الإتاوة عن الرسم:

رغم أوجه التشابه العديدة بين الرسم و الإتاوة إلا أنه تكمن عدة إختلافات بينهما:

1- ففي الإتاوة لا سبيل لمالك العقار الذي استفادة من أشغال عامة من دفع مبلغ الإتاوة في يمكن للفرد الإمتناع

عن تلقي الخدمة التي فرض الرسم مقابل الحصول عليها ما لم تكن مقترنة بالإجبار القانوني

2- الإتاوة تمس فئة معينة من الأفراد وهم الملاك لعقارات ذات قيمتها نتيجة تدخل الحكومة نتيجة قيامها ببعض

المشاريع التنموية على عكس الرسم الذي يدفع مبلغه أي شخص أراد الإنتفاع من خدمات معينة

### رابعا: إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يجمع الدومين كل ممتلكات الدولة اكانت ممتلكات عقارية أو منقولة كالسلعة والخدمة العامة والتي قد تتمتع بالملكية

العامة أو الخاصة أي أنه يصنف الدومين الى دومين عام ودومين خاص وذلك استنادا الى معيار المنفعة.

### 1. الدومين العام:

تجمع ممتلكات الدولة التي يستخدمها العامة من الناس وتخص النفع العام ويحكم هذه الاموال القانون

العام والتي لا يمكن للدولة التصرف فيها بأي شكل من الاشكال ولا يمكن ان تنتقل الى ملكية خاصة

د. سهير محمد السيد الحسن، الاقتصاد المالي، الناشر غير مدرج، 2001، ص 121. <sup>1</sup>



وتكون في شكل شبكة الطرق العامة، المطارات، الموانئ، الحدائق والساحات، والوزارات وغيرها والتي يتم استغلالها مجاناً إلا في حالات قليلة قد تفرض رسوم منخفضة مقابل استغلالها مثل الانتقال إلى داخل هذه الممتلكات العامة وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر هام في جانب الإيرادات العامة.

### 2. الدومين الخاص:

وتجمع الممتلكات والأموال التي تستغلها الدولة على أنها ملكية خاصة وبالتالي تأتي بمنفعة خاصة وينظمها القانون الخاص واستغلالها لا يكون مجاني بل يكون بمقابل والذي يشكل جزءاً من إيرادات الدولة، والتي قد تكون في شكل الأراضي المخصصة للفلاحة، الاستثمارات الحكومية في مجال التجارة والصناعة والأوراق المالية والتي تمتد الخزينة العمومية بمدخلها والتي تنقسم إلى الدومين العقاري، الدومين الصناعي والتجاري والدومين المالي.<sup>1</sup>

### أ - الدومين العقاري:

يضم الدومين العقاري مجموع الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمهاجر بالإضافة إلى المباني السكنية التي تنشئها الدولة مساهمة منها في حل أزمة السكن.

### أ-أ- الأراضي الزراعية:

أو ما يعرف بالدومين التقليدي<sup>2</sup> الذي كان من أهم أنواع الدومين الخاص الذي يتأتى من بيع المحاصيل الزراعية ومن مبالغ إستئجار الأراضي. ومع التطور الذي شهدته الإقتصاديات العالمية، لم يعد لهذا الإيراد الناتج من الأراضي الزراعية أهمية بالغة لعدم غزارته ولا مرونته.

د. سهير محمد السيد الحسن، الإقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.  
د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص 131.<sup>2</sup>

### أ-ب - الغابات:

الدولة هي القادرة على الاستغلال الاقتصادي الأمثل للغابات بإعتبارها أكثر قدرة من الأفراد على ذلك لأن الدورة الإنتاجية في المعتاد أطول من حياة الإنسان، بالإضافة إلى ذلك فهذا الإستغلال لا يستلزم إنفاق كبير فهو متروك للدورة الطبيعية للأشجار.

### أ-ج - المناجم و المحاجر:

استغلال الثروات الطبيعية المستخرجة من المناجم و المحاجر الموجودة في الدولة، يختلف من دولة إلى أخرى فبعض الدولة تحتفظ بحق الاستغلال لها حيث يكون إستغلال هذه الثروات مباشراً و تترك بعض الدول هذا الاستغلال للأفراد إيماناً منها بأفضليته لتوفيره أحدث الوسائل و الطرق و الإمكانيات. و هنا 'تجاه آخر بالإستغلال المحتلظ لهذه الثروات من خلال الإحتفاظ بملكية المناجم و المحاجر للدولة و ترك حق إستغلالها للمستثمرين الخواص.

### ب - الدومين الصناعي و التجاري:

تدر المشروعات الصناعية و التجارية التي تدخلها الدولة في المجال الاقتصادي إيرادات عامة هامة، حيث تتولى الدولة إدارة المشاريع الصناعية إما بإستغلال مباشر أو عن طريق منح الإمتياز أو يكون الإستغلال محتلظ أما فيما يخص الدومين التجاري فتعتبر الإحتكارات أهم صوره و ذلك من خلال إمتلاك أو إستغلال فرع من روع الإنتاج.

ج - الدومين المالي:

و هو محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم و السندات المملوكة لها و التي تحصل منها على أرباح بفوائد تعد إيرادًا ماليًا يدخل ضمن دخل أملاك الدولة، تطور هذا النوع من الدومين الخاص بتطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و رغبتها في الإشراف على القطاع الخاص و السيطرة على مشروعات ذات صلة بالرفع العام و توجيهها لتحقيق الصالح العام.

2. النفقات العامة:

تشكل النفقات العامة ثاني محور في هيكل الموازنة العامة للدولة و احد أدوات سياسة الميزانية التي تجمع التدابير الحكومية في توظيف الموارد العامة لخدمة اهداف الصالح العام.<sup>1</sup>

أولاً: مفهوم الانفاق لغةً :

الانفاق في اللغة مشتقة من مادة نفق بمعنى انقطاع الشيء وذهابه ونفقت الدابة: ماتت، ونفق البيع نفاقاً: راج وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها وانفق الرجل: افتقر بمعنى ذهب ما عنده ورجل منفاق: كثير النفقة وجاء في قوله تعالى<sup>2</sup>: "قُلْ لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ۗ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا"<sup>3</sup> بمعنى خوفا من نفاذها فتعودوا فقراء.

<sup>1</sup> بليلة لمين، الدور التنموي للدولة: بين تدابير ترشيد الانفاق العام وضغوط الانفاق الاجتماعي مع اشارة الى واقع الجزائر، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، المجلد 14، العدد الاول، ص 29.

<sup>2</sup> باسم أحمد حسن محمد عامر، نظرية الانفاق في ضوء القرآن الكريم: رؤية اقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك الاردن، 2009، ص 17.

<sup>3</sup> سورة الاسراء الآية 100.

### ثانيا: الانفاق العام اصطلاحاً:

- احد أوجه السياسة الاقتصادية المقدمة المعتمدة من الحكومة التي تعبر عن دور الحكومة والسلطات العمومية في التكفل بالأعباء العمومية والتأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>
- مبلغ نقدي تقوم بدفعه الدولة او أشخاص القانون العام بهدف تحقيق منفعة عامة و إشباع حاجات المجتمع.<sup>2</sup>
- جملة تصرفات الدولة داخل المجتمع الذي تنظمه بإنفاق قدر معين من الاموال تهدف اشباع الحاجات العامة خلال فترة معينة.<sup>3</sup> ويقوم تعريف النفقة العامة على ثلاث خصائص تتميز بها نفقات الدولة وهي:

#### 1. النفقة العامة إستعمال نقدي:

أي أن جميع اشكال استغلال سياسة الانفاق العام. تكون في صورة اموال نقدية حيث ان مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي و تدخلاتها تتم من خلال توظيف سياسة الانفاق العام، بحيث تتخذ هذه النفقات العامة طابع نقدي أين يتم صرفها و استغلالها في شكل تدفقات ومبالغ نقدية في حين أي انفاق غير نقدي تقدمه الدولة للأفراد لا بد أن يكون قابل للتقويم النقدي ليتم احتسابه كإنفاق عام، فبينما فيما مضى استخدمت أشكال مختلفة للإنفاق العام كالوسائل العينية او منح مزايا معنوية مقابل تقديم خدمات معينة وثن للقيام بالوظائف التي تلي احتياجات المجتمع أو استخدام السخرة<sup>4</sup> الا انه في الفكر الحديث لا تصنف من النفقات العامة أي استخدامات غير نقدية توظفها الحكومة مقابل تحقيق اهداف المجتمع بما في ذلك جميع الوسائل التقليدية التي اعتمدها الحكومات سابقا<sup>5</sup> و يتم اعتماد الشكل النقدي للنفقة العامة في مختلف التصرفات المالية للحكومة و الغيت اي أشكال اخرى للإنفاق العام بما في كل الاساليب

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006، ص179.

<sup>2</sup> خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، بدون ناشر، 2002، ص 41.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004، ص 173.

<sup>4</sup> د. محمد خير العكام، المالية العامة1: الايرادات والنفقات، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 33.

<sup>5</sup> محمد صغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003، ص 35.

العينية و المعنوية والمقايسة لعدم ملائمتها في العصر الحديث، ويعد المبلغ النقدي الوجه المقبول للإنفاق العام للأسباب التالية<sup>1</sup>:

1. يمكن الانفاق النقدي تسهيل مختلف عمليات الرقابة على صرف النفقات العامة و امكانية توجيهها حسب متطلبات المجتمع و اهدافه وهذا ما لا يمكن تطبيقه في حال كانت النفقات العامة في غير شكلها النقدي.
2. يسمح الشكل النقدي للنفقات العامة بالقدرة على تفعيل مبدأ المساواة بين الأفراد عند الاستفادة من المال العام
3. يجد الانفاق النقدي من المشاكل و العراقيل الإدارية و التنظيمية التي قد يتعرش بها اسلوب الانفاق العيني.
4. يساهم الانفاق النقدي في تفعيل دور الدولة في الاقتصاد من خلال امكانية زيادة حجمه واستغلاله بما يمكن الحكومة من الاطلاع دوما على الاوضاع المالية لافراد المجتمع وسلوكاتهم من استهلاك وادخار<sup>2</sup>.

### 2. النفقة العامة تصدر عن شخص عام:

ان كل ما تقدره الدولة أو احد مؤسساتها التي تتمتع بالشخصية المعنوية وتقوم بصرفه من اموال لصالح اداء اعمالها ومشاريعها العامة في اطار سيادتها تعتبر نفقات عامة، في حين أن الانفاق الذي يصدره الافراد والهيئات الخاصة لا يعتبر انفاق عام ولو حقق منفعة عامة ويمكن التمييز بين الانفاق العام والخاص في ذلك حسب المعيارين التاليين:

حيث يرتكز المعيار الاول الذي أخذ به المليون التقليديون على صفة الجهة المسؤولة و القائمة بعملية الانفاق أي الطبيعة القانونية له لتصنيف النفقة، فاذا تبين ان هذه الجهة التي اصدرت النفقة تتمتع بالشخصية المعنوية تخص الدولة من الوزارات، الادارات المركزية و المحلية العامة و المؤسسات العامة بموجب سيادتها وسلطتها الامر بالصرف فيجزم انها نفقة عامة دون اعتبار طبيعة النفقة و في المقابل اذا ثبت أن الجهة المعنية بالنفقة من اشخاص القانون الخاص فهي

<sup>1</sup> د. محمد خير العكام، المالية العامة 1: الايرادات والنفقات، مرجع أعلاه، ص 33.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 29.

## الفصل الأول: الجوانب التنظيمية للموازنة العامة

تعتبر نفقة خاصة دون الأخذ بعين الاعتبار أهداف تأسيس هذه النفقة والغرض منها، وهو ما يعرف بالمعيار القانوني دون الأخذ بعين الاعتبار أهداف هذه النفقة والغرض منها.

ومن جهة أخرى استخدم معيار ثاني وظيفي والذي يستند على اعتبارات اقتصادية واجتماعية و يعتمد وظيفة النفقة والغرض منها لتحديد طبيعة النفقة حيث ان لا يمكن تصنيف كل النفقات التي تؤديها الدولة على انها نفقة عامة وانما فقط نفقات الدولة التي تحقق منفعة عامة وبصفتها صاحبة سيادة اما نفقات الدولة التي تنافس القطاع الخاص و تهدف للربح مثل المشاريع التجارية والصناعية فهي نفقات خاصة، كما ان نفقات القطاع الخاص التي تؤدي مصلحة عامة الى جانب الربح فهي ايضا نفقة عامة اذا ثبت انها خضعت لتفويض من الدولة باستخدام سلطتها الآمرة.

### 3. النفقة العامة غرضها تحقيق نفع عام :

تؤسس النفقة العامة بدافع تلبية احتياجات العامة حيث تتركز هذه الفكرة على اعتبارين أولهما ان أي نفقة تبني على غير فكرة المنفعة العامة لجميع أفراد المجتمع وترجع لفرد معين محدد أو فئة من المجتمع دون عامة الناس لا تصنف على انها نفقة عامة، لانها خرجت عن الهدف الرئيسي لها و هو تلبية الحاجات العامة، والثاني ان تحقيق المنفعة العامة سيكون له أثر في تفعيل مبدأ العدالة والمساواة بين افراد المجتمع<sup>1</sup> ولاستبعاد استغلال النفقات لغير الصالح العام اتخذت الدولة عدة اساليب و قيود لردع مثل هذه التصرفات، كما استخدمت أدوات رقابة على صرف الأموال العامة حتى لا يتعد هذه النفقات عن هدفها المحدد.<sup>2</sup> كما لا يمكن استخدام معيار واحد لقياس المنفعة العامة لأنها قد تختلف من اقتصاد الى اخر ومن دولة الى اخرى وفي نفس الدولة على مراحل.<sup>3</sup>

خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، بدون ناشر، 2002، ص 44-47-49.<sup>1</sup>  
فتحي أحمد ذياب عواد. إقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 61.<sup>2</sup>  
<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص 66.

### ثانياً: قواعد توزيع النفقات العامة:

ان تقسيم الموارد المالية المتاحة على مختلف أنشطة الحكومة واحتياجات المجتمع ليس بالعمل السهل على الدولة لان الموارد العامة تتسم بالشح وغالبا ما تكون غير كافية لقضاء مختلف نشاطات الحكومة لذلك تتطلب هذه العملية الالتزام بمجموعة من القواعد التي اتفق عليها علماء الاقتصاد والتي تضمن ان تتم عملية توزيع النفقات بشكل سليم والذي يحقق المنفعة العامة و يمكن توضيح هذه القواعد في النقاط التالية هي:

#### 1. النظرة الشاملة لأوجه الانفاق:

أمام تعدد أوجه الانفاق الحكومي يجب على الحكومة ان توازن بين الاحتياجات المالية لكل اوجه الانفاق العام دون تمييز حتى لا يتم غفال مطالب قد تكون أكثر نفعاً.

#### 2. العدالة في توزيع منافع الانفاق العام:

ان تقسيم عوائد الانفاق العام لا بد أن يكون له اثر عادل في دخل المواطنين واحتياجاتهم مع مراعاة التدرج في طبقات المجتمع وظروف المعيشة فالطبقة الفقيرة قد تكون أكثر عوزاً الى دعم الدولة فلا بد ان تتحقق العدالة أولاً فالمساواة في توزيع منافع الانفاق العام قد لا تكون في صالح الجميع ولا تحقق العدالة الاجتماعية لذلك لا بد ان تمس عوائد الانفاق العام كل فئات المجتمع والتكفل بالمناطق التي تعاني من التهميش حتى تحقق التكافؤ الاجتماعي.

#### 3. الاقتصاد في النفقات العامة والابتعاد عن التبذير:

لا شك أن إنفاق الدولة يحقق إشباع الحاجات العامة إلا أن المبالغة في صرف الحكومة قد يؤدي الى إهدار المال العام وتبديده حيث يعتبر الإنفاق الحكومي التفاخري أحد أوجه الإسراف التي تقلل فعالية

الإنفاق العام لذلك يستوجب توظيف أدوات الرقابة الصارمة لمتابعة عمليات الإنفاق والحرص على الإستغلال الأفضل لموارد الدولة.

ذلك أن عدم إقتصاد السلطات العمومية يؤدي إلى نشوء ظواهر سلبية في المجتمع نتيجة عدم الثقة التي تتولد في أفراد المجتمع إتجاه مؤسسات الدولة و اتساع طاهر التهرب و الغش الضريبي<sup>1</sup>، و بهذا يعد تقييد النفقات العمومية في جميع القطاعات بالإحتياجات الحقيقية الفعلية يجعل الدولة لا تتحمل إلا النفقات العامة الضرورية بحجم مثالي تتحقق به المصلحة العمومية لجميع أطراف المجتمع.

#### 4. تحديد أولويات أوجه الانفاق العام:

ان ترتيب أوليات الانفاق قبل توزيع النفقات العام على المرافق العامة خطوة هامة تأتي بأداء افضل للنشاط الحكومي حيث ان المشاريع تختلف درجة اهميتها ومنفعتها لذلك توجب مراعاة تحديد الاوليات عند صرف النفقات العام حيث أوجد علماء المالية معايير تسهل هذه العملية بحيث يتم ترتيب المرافق اما حسب: ضرورتها، نشأتها التاريخية، طبيعتها، ظروف كل دولة أو حجم منفعتها للمجتمع.

#### 5. تحقيق أقصى قدر من المنفعة للمجتمع:

ان أحد مبررات الصرف الحكومي هو تحقيق المنفعة العامة لذلك أي انفاق تؤديه الحكومة لا يحقق هذه القاعدة لا يبرر انفاق الحكومة في هذا الاتجاه والذي لا بد أن يخضع لقواعد الاقتصاد في تحقيق أقصى قدر من الاشباع بأقل حجم من الانفاق حيث يتحقق هذا عندما تتساوى المنافع الحدية لمختلف اوجه

<sup>1</sup> سوري عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر طبعة الثانية 2000، ص 51.



الانفاق في المجتمع وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه بالنسبة لجميع أوجه الانفاق لأن يصعب قياس المنفعة الحدية بالنسبة لبعض أوجه الانفاق.<sup>1</sup>

### ثالثاً: أهداف السياسة الإنفاقية:

يقصد بالسياسة الإنفاقية مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله، حيث تظهر في الموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية و توجيه النشاط الاقتصادي.

و يمكن سرد مختلف أهداف السياسة الإنفاقية للدولة من خلال الجوانب التالية:

1- تثبيت الاقتصاد و مواجهة الأزمات الاقتصادية حيث يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي أسمى الأهداف التنموية

للسياسة الإنفاقية من خلال التحكم في مستوى الإنفاق

2- تحقيق التطور و التوازن الاقتصادي العام من خلال تخصيص جزء من النفقات لإنشاء القاعدة الأساسية

للإستثمار لكي يكون عاملاً مساعداً لرفع معدلات الإنتاج الوطني، و تقديم التشجيع و الحماية اللازمة

للصناعات المحلية و تدعيمها في مواجهة المنافسة الخارجية

3- توزيع الدخل القومي عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للأفراد ذوي الدخل الضعيف أو إعادة النظر

في سياسة الأجور بما يقلل التفاوت بين الفئات المختلفة للمجتمع.

4- رفع الأداء الإداري لمختلف هياكل السلطة التنفيذية و العمل على التنسيق الجيد بين بعضها البعض

5- إقامة بعض المصانع الهامة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص من جهة و إقامة المصانع العامة لتشجيع القطاع

الخاص من جهة ثانية بالإضافة الى منح إمتيازات ضريبية من تخفيض أو إعفاء للإستثمارات الناشئة

محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 301، 302، 306.

6- تعزيز القدرة التنافسية للبلد من أجل استقطاب الإستثمارات الخارجية، من خلال تجهيز المناطق الصناعية و

تكوين اليد العاملة

7- تهدف السياسة الإنفاقية التي تنتهجها الدولة في الإنفاق على التعليم و الصحة إلى خلق مجتمع ذات طاق

إنتاجية عن طريق تنمية عقول و أجسام الأفراد من خلال تخفيض أثمان الخدمات الطبية و التعليم مما يؤدي

إلى زيادة الطلب عليها.<sup>1</sup>

---

د عبد المجيد عبد المطرب، اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، 2005 - ص 41. <sup>1</sup>

### خاتمة الفصل:

لقد تطورت الموازنة العامة عبر مراحل حددت جانب مسؤولية الحكومات التي أصبحت ملزمة بإدراج هذا التنظيم المالي لتسيير المال العام حيث وقفنا عند هذا الفصل على مفهوم الموازنة العامة وتطورها التاريخي الذي اضاف لها اهمية كبيرة الى جانب تسيير الاموال العامة وجعلها محركاً لأهداف متعددة تغطي ابعاد في الجانب الاقتصادي، المالي، الاجتماعي والسياسي التي تخدم الاقتصاد وتحقق أهداف الدولة وسياساتها.

كما و أسس لها منهجية و خطة عمل لتقدير الإيرادات والنفقات التي يتوقع ان تحقق مستقبلاً حيث تمر الموازنة العامة للدولة بمجموعة من المراحل التي تحقق دورة الموازنة العامة والتي تنفصل الى اربعة مراحل متكاملة تبدأ بمرحلة الاعداد ثم مرحلة الاعتماد فمرحلة التنفيذ لتنتهي بمرحلة الرقابة على الموازنة العامة وهي مرحلة جد هامة تضمن سلامة وفعالية خطة الحكومة، كما وتخضع الموازنة العامة الى مجموعة من المبادئ التي تسهل تنفيذها وتسهل عملية الرقابة عليها وبالتالي يتحقق افضل أداء للنشاط الحكومي وفقاً لحاجات الاقتصاد والمجتمع من خلال الاستغلال الامثل لموارد الدولة.

## الفصل الثاني:

ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج

عجز الموازنة العامة

### مقدمة:

تعتبر ظاهرة العجز المالي من اهم الانشغالات التي لازلت ترعج الكثير من الحكومات و أثقل المشاكل التي تصاحب عمليات الموازنة في ادارة المال العام، وذلك كنتيجة للتوسع في النفقات العامة وفي المقابل عدم مقدرة الإيرادات العامة على الوفاء بجميع التزامات الحكومة خاصة بعد ان اكتسحت تدخلات الحكومة حيزا واسعا في النشاط الاقتصادي وهذا ما دفعها الى الحاجة الى المزيد من الانفاق وتظهر آثار العجز المالي في خطورتها على الاستقرار الاقتصادي خاصة اذا تطور هذا العجز الى عجز مالي مزمن.

حيث اعتمدت الدراسات الاقتصادية والتجارب الدولية استخدام مختلف الادوات المالية لتحجيم العجز الموازي والتحكم فيه من خلال تدبير موارد مالية اضافية لتمويل العجز الحاصل سواء كان ذلك باستخدام مصادر داخلية أو مصادر خارجية والتي ينجر عنها آثار مختلفة حسب مصدر التمويل المستعمل، كما وأدرجت اساليب ترتبط بجانب النفقات العامة لا تقل أهمية أين استعانت الحكومات بترشيد النفقات العامة واستخدامتها لتحقيق افضل استغلال للموارد العامة وبالتالي استدراك جزء من العجز المالي حيث تم تقسيم خطة هذا الفصل كما يلي:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول عجز الموازنة العامة

المبحث الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة وأساليب علاجه

المبحث الثالث: آليات ترشيد الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة

### المبحث الاول: عجز الموازنة العامة :

إذا كانت الموازنة العامة تعبر عن برنامج عمل للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة فان أول اهدافها هو الوصول الى توازن حقيقي يضمن استقرار ونمو الاقتصاد<sup>1</sup>، حيث قد يصادف دائرة النشاط المالي للدولة حالة عجز وهو من اخطر المشاكل التي تصحب اثار مضرّة بالاقتصاد ككل وتعبر عن فشل السياسات الحكومية في ادارة المال العام .

### المطلب الاول: مفهوم عجز الموازنة العامة وتطور فكر التوازن المالي

فقد اصبحت حالة عجز الموازنة العامة ظاهرة ملازمة للمالية العامة في العديد من الدول هذا ما دفع وقوف الكثير من الاقتصاديين عند دراسة ظاهرة العجز الموازي وتطوره في الفكر الاقتصادي<sup>2</sup>.

### أولاً: تعريف عجز الموازنة العامة:

أ.العجز لغة: العجز يقصد به الضعف فيقال عجز عن الشيء اذا ضعف عنه و لم يقدر عليه.<sup>3</sup>

ب. العجز الموازي اصطلاحاً: لقد تعددت الدراسات التي تشير الى عجز الموازنة العامة محاولة الوصول الى مفهوم دقيق يصف حالة العجز الموازي ومن بين أهم هذه المفاهيم نعرض الآتي:

- يتمثل عجز الموازنة في رصيد موازني سالب أين تكون نفقات الدولة تزيد عن إيراداتها<sup>4</sup>

محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010، ص 165.<sup>1</sup>

حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 197.<sup>2</sup>

المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، مادة العجز، ص 585<sup>3</sup>

Jean Yves capul, Olivier Garnier , Edition Hatier dictionnaire d'économie et sciences sociales, Paris, 2002, p 29.<sup>4</sup>

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

- من وجهة نظر الفكر التقليدي يمثل العجز الموازي الفارق بين مجموع المصروفات ومجموع الإيرادات الحكومية.<sup>1</sup> وهي وضعية غير مرغوبة توجه نقد إلى السياسة المالية للحكومة و تتهمها بالفشل في ادارة المال العام فالتحليل الاقتصادي التقليدي كان يعتمد مبدأ التوازن كمبدأ اساسي للمالية العامة و يعتبر توازن الموازنة العامة دليل على الادارة السليمة واستقرار الاقتصاد و الغاية من ذلك أن لا تصرف الدولة أكثر من مداخيلها.<sup>2</sup>
- انعكاس و نتيجة لعدم كفاية الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة للسنة الجارية أين تجاوزت النفقات العامة إيرادات الدولة.<sup>3</sup>

### ثانيا: تطور مفهوم التوازن المالي:

لقد اعتبر التوازن المالي من اهم اهداف الدولة كونه يقدم صورة حسنة لأداء الحكومة في تسيير المال العام للدولة إلا ان مفهوم التوازن قد اخذ توجه جديد وهو نظرية العجز المالي التي ظهرت على يد الاقتصاديين المحدثين وفيما يلي سنعرض تطور النظريتين:

#### أ. عجز الموازنة العامة في النظرية التقليدية:

لقد استقرت افكار التقليديين عند دور الدولة الحارسة التي ليس لها اي تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعني مالية الدولة بجمع الإيرادات العامة التي تستخدمها في تسيير المرافق العامة وتلبية الحاجات الضرورية لا أكثر. وكان من أهم مبادئ الفكر التقليدي الحرص على ضرورة توازن الموازنة العامة اين تتساوى مجموع الإيرادات العامة مع مجموع النفقات العامة المقيدة في الموازنة العامة واعتبر اي عجز مالي قائم حالة شاذة في الاقتصاد وغير

حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة مرجع سبق ذكره، ص 198.<sup>1</sup>

غازي عبد الرزاق النفاش، المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 81.<sup>2</sup>

Micheal Parkin, Robin Bade ,Benoite Carmichael, introduction a Macroéconomie moderne, 4 éme Edition, p386.<sup>3</sup>

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

مقبولة فهي تعبر عن سوء تسيير المال العام وعدم ادارته بشكل جيد، مما يؤدي الى انعدام الثقة في الاداء الحكومي

المالي وعلى عكس ذلك تفسر حالة وجود فائض بزيادة العبء الضريبي الذي يدفعه افراد المجتمع و الذي يؤثر على تراجع الانفاق الخاص.<sup>1</sup>

و يبرر الدفاع عن مبدأ توازن الموازنة العامة بالحجج التالية:

- استنكار العجز الموازي لانه سيؤدي بالحكومة الى استخدام القروض حيث يرفض الفكر الكلاسيكي استخدام القروض لتغطية العجز المالي لانها ستؤدي حتما الى ارتفاع النفقات العامة خلال السنوات القادمة ولان الاستدانة تقوم على دفع الفوائد و بالتالي ستزيد وتيرة العجز المالي الى جانب اثار اخرى غير مرغوبة لهذا الاسلوب هما مزاحمة القطاع العام القطاع الخاص في طلب القروض العامة و بالتالي التعرض الى خسارة نسبة من المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص.

- و لان في بعض حالات العجز الموازي قد تلجأ الحكومة الى الاصدار النقدي لتدارك العجز المالي و تمويل الانفاق العام وجه له ايضا انتقادات كثيرة وهي أن زيادة طبع النقود لن تزيد من اداء النشاط الاقتصادي لانه سيتحقق التوازن عند نفس المعطيات للدخل الحقيقي و التشغيل ولكن بأسعار مرتفعة مما يورط الاقتصاد في مخاطر التضخم و يفسر ذلك بان كم المعروض النقدي المضاف تطور الى ارتفاع في الاسعار.

وهكذا اعتبرت حالة توازن الموازنة العامة في النظام الكلاسيكي قاعدة ضرورية لا يمكن التنازل عنها في الفكر التقليدي،<sup>2</sup> و اعتبرت حالة العجز الموازي كلمة مرادفة لفشل الاداء الحكومي في التصرف في المال العام.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي خليلي، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2013، ص 316.

<sup>2</sup> يسرى أحمد عيد الرحمان، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 94.

خالد سعد زغول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الكويت، 2002، ص 3.504.



ب. عجز الموازنة العامة في المالية العامة الحديثة:

1. النظرية الكينزية الحديثة وسياسة العجز المنظم:

على اثر مجموع التغيرات التي مست الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وبعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 التي تبعثها الحربين العالميتين الاولى والثانية، وقعت موازنات الدول في العجز، لم تستطع النظرية الكلاسيكية الاجابة عن هذه المسائل وأصبح من غير الممكن الالتزام بمبادئ الفكر التقليدي وبالأخص مبدأ توازن الموازنة العامة الذي طالما حرصت عليه، وكان من المبرر الاستغناء عن حالة التوازن واستفعال حلول جديدة لإنقاذ الاقتصاد من مخاطر هذه الازمات التي لم يعد الحياد المالي للدولة قادر على احتوائها وأصبح من الضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهو ما اثار ظاهرة تزايد النفقات العامة، وهنا بدأت تتبلور الافكار الحديثة وأحدثت تغييرات مهمة في جانب مالية الدول وإدارتها لموازنتها، فلم يعد التوازن الحسابي بين مجموع الإيرادات والنفقات في جانبي الموازنة العامة مهما بل ما اصبح مستجدا هو البحث عن التوازن الدوري الذي يحقق توازن الموازنة العامة على اعوام الدورة الاقتصادية وهو ما يضمن التوازن العام للاقتصاد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

حيث اجمع كل من الاقتصاديين المحدثين لينادل، ميردال وكينز و نيكولاس كالدور على ان العجز الحقيقي يتمثل في الطاقات الانتاجية المعطلة وانه في حالات الكساد لا بد من انعاش الاقتصاد من خلال اتخاذ اجراءات لتعزيز الطلب الكلي الى غاية الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل و يتم هذا من خلال زيادة انفاق الدولة خاصة في المشاريع الاستثمارية الاقتصادية و الاجتماعية وهو ما يعرف بالتمويل عن طريق العجز أين يتم التخلي عن حالة توازن الموازنة ولو لفترة مؤقتة وتصبح نفقات الدولة تزيد عن مجموع مداخيلها بحيث يتم في هذه المرحلة تراجع حصيلة الضرائب حتى يتم المحافظة على القدرة الشرائية للقطاع الخاص لان مداخيلهم قد انخفضت الى جانب تقديم تحفيزات للأنشطة الانتاجية حتى تستمر في انتاجها واحتوائها للطلب المفتعل ويتم تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاصدار النقدي الذي لا

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

يستدعي التخوف من التضخم في هذه الحالة مادام الاقتصاد في حالة دون التشغيل الكامل الى غاية الوصول الى العمالة الكاملة وتشغيل كل الطاقات المعطلة وهذا كفيل باعادة الموازنة العامة الى توازنها الحسابي.

وهكذا ساهم التحليل الكينزي الى ظهور ما يعرف بالمالية الوظيفية الذي يحث على الخروج عن القواعد التقليدية ويدعو الى استغلال سياسات الانفاق العام و الايرادات العامة والدين العام حسب متطلبات الاقتصاد لتحقيق التشغيل الكامل بغض النظر عن وضعية الموازنة العامة التي قد تحقق فائض أو عجز أو تستقر عند حالة التوازن لانه يبقى الهدف الاول لمالية الدولة الوصول الى العمالة الكاملة بما يضمن تحقيق اهداف المجتمع وهذا هو جوهر التحليل الكينزي<sup>1</sup>.

حيث لا تعبر سياسة العجز المنظم عن حالة عجز دائم و انما تعتبر أداة فعالة لإعادة استغلال الموارد الاقتصادية المعطلة في الاقتصاد و هكذا تخلت الدولة في الفكر المالي الحديث عن مبدأ ضرورة توازن الموازنة العامة و توجهت أهداف السياسات الاقتصادية لتحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي إلى جانب تحقيق التوازن المالي<sup>2</sup>.

وقد كان لاستخدام الموازنة العامة اهمية كبيرة في تحفيز الطلب و العمالة فترة الكساد واعتبر انه لا بأس من توازن الموازنة العامة في الحالات الطيبة بينما لا بد من التخلي عن توازنها ويكون ذلك قصدا في حالات الكساد من خلال زيادة حجم الانفاق لتنشيط الطلب والعمالة وهو الامر الذي اغفله وافتقره النظام الكلاسيكي<sup>3</sup>، بحيث ان النظريات الحديثة للعجز الموازي لا تعترض على توازن الموازنة العامة وانما تستنكره في حالات معينة خاصة في حالة الكساد مستغلة عجز الموازنة العامة بصفة مؤقتة الى غاية الوصول حالة التوازن الاقتصادي وهو الامر الذي سارعت الى تطبيقه دول عديدة ودفعها الى اعادة النظر في انظمتها المالية بما يتماشى واهدافها الاقتصادية والاجتماعية، في حين لازلت بعض الدول

عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 256، 257<sup>1</sup>

د خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 288،<sup>2</sup>

<sup>3</sup> جون كينيث جالبريت، ترجمة أحمد فواد بليغ، تقديم اسماعيل صبري عبد الله، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، مكتبة الاسكندرية، 2000، ص 239.

تحرص على نظرية التوازن بهدف استقرار سياساتها المالية وتخوفا من مخاطر التضخم وتقييدا للنشاط الحكومي وفقا للموازنة العامة.<sup>1</sup>

وهنا يمكن التمييز بين نظريتين للعجز المالي:

### 1.1. نظرية العجز المنهجي أو المنظم:

ترتكز هذه النظرية على مبدئين رئيسيين وهما ان توازن الموازنة العامة يضر بالاقتصاد وفي المقابل أن حالة عدم التوازن المالي بامكانها تحريك الاقتصاد المتأزم<sup>2</sup> حيث تبرر هذه النظرية فكرة العجز المالي من خلال ان ضخ نفقات اضافية في الاقتصاد سيولد قوة شراء اضافية وبالتالي تنشيط الاقتصاد وهو ما من شأنه تكوين مداخيل جديدة في المدى البعيد بحيث يتقيد مستوى الانفاق العام بحجم النشاط الذي يتم عنده تفعيل كل الطاقات الانتاجية المعطلة حينها فقط يمكن الرجوع الى حالة التوازن وفي هذه النظرية يكون مفهوم التوازن ديناميكي يمثل للوضع الاقتصادي اين يتوجب التحلي عن توازن الموازنة في حالات الركود الاقتصادي الا ان هذه النظرية قد تعرضت لعقبات منهجية تمثلت في اساليب تمويل هذا العجز و التي تمثلت في الاقتراض و الاصدار النقدي وهي نفس مبررات المنهج الكلاسيكي الذي يقر مبدأ توازن الموازنة العامة ويرفض فكرة العجز الموازي.

### 2.1. نظرية العجز الدوري:

جاءت هذه النظرية على يد الاقتصادي البريطاني وليام بوفوريج صاحب كتاب العمل للجميع في مجتمع حر في الاربعينيات واعتمد في هذه النظرية على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال اسقاط فكرة التوازن المالي وفقا للدورة الاقتصادية التي تعرف دورات كساد ودورات رخاء وعلى نطاقهما يتحقق التوازن المالي وبهذا يكون التوازن الحسابي للموازنة السنوية غير ضروري بحيث يكون العجز المالي مطلوب في حالات الكساد و الذي يغطي من خلال الفائض

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدارسة أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 257.  
<sup>2</sup> أ. بلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 90.

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

الذي يسجله رصيد الموازنات العامة لسنوات الرخاء و يقترح طرح صندوق احتياطي تسجل فيه الفوائض المالية و الذي قد يلغي الحاجة الى استخدام القروض أو الاصدار النقدي.

كما قدمت الكثير من الحلول و النماذج العلمية في هذه الحالة فمثلا استخدام اسلوب الاستهلاك المتردد الذي يقوم على اساس تسديد الديون وفقا للوضع الاقتصادي اي يمكن التسديد في حالات الرواج و الامتناع عن التسديد في حالات الكساد و يتم توجيه الانفاق لحاجات أكثر ضرورة.

و في اسلوب اخر يمكن ان تمويل المشاريع الانشائية عن طريق العجز المالي من خلال دفع الاموال للمسؤولين القائمين عن تنفيذ هذه المشاريع العامة و تمكينهم من التصرف فيها بقدر من الحرية يسمح لهم باقتناء السلع و المادة الاولية و دفع مستحقات المستخدمين و التعامل مع البنوك للاستفادة من الفوائد و بالتالي تعميم الفائدة المتمثلة بتحسين الدخل لكل افراد المجتمع وهذا ما يساهم في تحريك الانشطة الاقتصادية و يسمح باعادة تحصيل مداخيل تعوض الزيادة في النفقات التي التزمت بها الدولة<sup>1</sup>.

### 2. المدرسة النقدية الجديدة ورفض العجز المالي:

الا أنه في منتصف السبعينيات ظهرت متغيرات عالمية جديدة كانهيار نظام النقد الدولي الى جانب تدهور معدلات النمو الاقتصادي و تنامي عجز الموازنات العامة و انتشار أزمة التضخم الركودي جعلت اصابع الاتهام تشير التدخل الحكومي حيث قام الاقتصادي ميلتون فريدمان<sup>2</sup> (Milton Friedman) بنقد النظرية الكينزية انطلاقا من افكار ومبادئ المدرسة النقدية التي تمتد جذورها الى المدرسة النيوكلاسيكية الرأسمالية حيث يطالب النقديون باحياء افكار ادم

<sup>1</sup> خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 515، 518، 520.  
<sup>2</sup> ميلتون فريدمان: اقتصادي أمريكي من جامعة شيكاغو اعتنق المدرسة النقدية أو المذهب الليبرالي، تنتمي اصوله الفكرية الى المدرسة النيوكلاسيكية وهي تولي النقود والسياسة النقدية أهمية محورية في التحليل الاقتصادي.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

سميث التي تؤمن بالحرية الاقتصادية والتوازن التلقائي الذي تفتعله اليد الخفية دون أي تدخلات حكومية وتجتمع أفكار هذه المدرسة في النقاط التالية:

1. اعطاء الاهمية المحورية للنقود واعتبار التضخم من بين الظواهر النقدية التي لا تخص اداء الاقتصاد و التي ينبغي رده لتعديل النظام الرأسمالي.

2. تأييد حصر مهام الدولة في حيز الانشطة التقليدية الدفاع، الامن و النظام العام لان التدخلات الحكومية في انشطة الاقتصاد تتسبب الى العجز المالي، وتقليل الانفاق الحكومي خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية.

3. رفض فكرة التوسع في عرض النقود وبالأخص سياسة تمويل العجز المالي عن طريق التمويل التضخمي أي الاصدار النقدي الجديد وفي المقابل دعم استخدام الاقتراض من الجمهور لسد العجز حيث يرى فريدمان أن تنامي اسعار الفائدة في الاجل القصير سيكون أهون من نمو الضرائب على المدى الطويل.

وسرعان ما انتشرت هذه الافكار النقدية في الدول الصناعية الرأسمالية في الثمانينات على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتنتقل هذه الحركة بعدها الى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحكم سيطرة هذه البلدان عليهما

.1

<sup>1</sup> حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2013، ص 175، 176.

### المطلب الثاني: أسباب ومقومات ظهور عجز الموازنة العامة:

لقد تباينت الآراء و النظريات المفسرة لظاهرة عجز الموازنة العامة لذلك لابد من الاحاطة بكل العوامل التي تنمي هذه الظاهرة حتى يتم التحكم فيها و توجيهها بما يحقق اهداف مالية دولة.

### أولاً: أسباب عجز الموازنة العامة:

تتلخص اسباب عجز الموازنة العامة في سببين اثنين وهما تزايد النفقات العامة أو تراجع الإيرادات و في حالات اخرى كليهما معا وهذا ما سوف نوضحه في نقاط مفصلة.

### أ. زيادة النفقات العامة:

في علم المالية العامة توجد قاعدة عامة تشير الى ان النفقات العامة تتجه نحو النمو في كل بلدان العام عبر الزمن بغض النظر عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تحيط بهذه البلدان.

### أولاً: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

ان الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر<sup>1</sup>Wagner سنة 1982 أول من سلط الضوء على ظاهرة نمو الانفاق العام، حيث قام في بتحليل السياسة المالية لمجموعة الدول الأوروبية، وقام بقياس نمو النفقات العامة في موازنات هذه الدول، و خلص بحته على وجود علاقة طردية بين زيادة الانفاق الحكومي و نمو الناتج الوطني، و هو ما يفسر بالقانون العام للتطور الاقتصادي و سمي أيضا ب " قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي". و برهن بحث فاغنر أن الانشطة الحكومية تنمو بنسب تفوق معدّل الزيادة في النمو الاقتصادي و معدّل الكثافة السكانية و يفسر ذلك إلى أنه كلما تطورت الدولة، كلما نما حجم الصرف الحكومي وتوسعت دائرته للوفاء بكل التزامات واحتياجات المواطن، و هذا ما تؤكده احصائيات نمو الإنفاق العام اثر الحرب العالمية الثانية في الكثير من الدول، وبالامثال

\* أدولف فاغنر (1835-1917)، اقتصادي و سياسي ألماني و باحث في المالية العامة، صاحب قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي.

لقانون فاغنر، فان دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ينمو بتدخل ثلاث عوامل نذكرها فيما يلي.<sup>1</sup>

1. ان تطور الوظائف الادارية للدولة، من شأنه تحميل الدولة أعباء اضافية تؤدي الى تنامي الصرف الحكومي ويعمل هذه المسألة إحلال النشاط العام للنشاط الخاص، زيادة على نمو السكان والبناء العمراني، ما يحفز على تدخل الدولة وصرفها التنظيم الاقتصادي .

2. تنامي الإنفاق على مقومات التعليم وتعزيز المراكز الصحية اضافة الى اقتناء مختلف السلع و الخدمات الثقافية والترفيهية والكماليات، حيث أكد فاغنر ان مرونة الدخل للطلب على هذه السلع الكمالية تزيد عن الوحدة .

3. الانفاق بهدف اكتساب وتطوير التكنولوجيا والاستثمارات كونه يساهم في زيادة الاحتكارات وتحسين التنافسية وبالتالي نمو نفقات الدولة.

حيث أشار فاغنر أن هناك نسبة بين الإنفاق العام والدخل القومي لا يجب اختراقها، ولا بد ان يكون هناك توازن في انفاق الافراد لتلبية أكبر قدر من الاحتياجات والمنافع. وسعى فاغنر الى تحديد حد اعلى للانفاق نسبة الى الدخل القومي الا ان هذه المحاولات في ايجاد ووضع سقف للانفاق باءت بالفشل.<sup>2</sup>

كما ان نمو حجم الانفاق العام قد يكون زيادة ظاهرية لا تتبعها زيادة في المنافع العامة المتوتية منها، و قد لا ينتظر منها زيادة التكاليف العامة على أفراد المجتمع، حيث أن التدخل المطلوب من الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يكون عن طريق الزيادة الحقيقية للنفقات العامة التي يترتب عليها منفعة حقيقية و نمو في نسبة التكاليف العامة.<sup>3</sup> حيث أن أرقام الإنفاق العام لا تعكس بالضرورة الأثر الفعلي للنفقة العامة لأنها تكون بين زيادة ظاهرية وزيادة حقيقة ويعيب

<sup>1</sup> دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسبير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 11، 2012.

<sup>2</sup> Pappas Dimitrios1-Christian Richter2 The validity of Wagner's Law in Greece during the last , [https://editoriqlexpress.com/cgi-bin/.../doznloqd.cgi?db...id\\_2012,centuries\\_p2,](https://editoriqlexpress.com/cgi-bin/.../doznloqd.cgi?db...id_2012,centuries_p2) ( 12/05/2018 ), on..

<sup>3</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

على الزيادة الظاهرية أنها لا تعود بمردودية في حصة الفرد من كم السلع و الخدمات المستهلكة بينما الزيادة الحقيقية في الانفاق العام ينبغي أن توافق بين نمو الإنفاق العام و النمو في نصيب الفرد من استهلاكه للسلع والخدمات العامة، والتي يعبر عنها بإنتاجية الإنفاق العام.<sup>1</sup>

### - فرضية بيكوك /وايزمان :

قام الباحثان بيكوك، وايزمان باختبار قانون فاغنر، حيث قامو بتحليل مسار الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1891-1955 جزم فيها الباحثان أن قانون فاغنر لا يزال قائم. وقد توصل الباحثان بيكوك / وايزمان الى:

1. يتأثر حجم الإنفاق العام بنسبة كبيرة بحجم الإيرادات التي تم تحصيلها خلال سنوات ماضية، كما نتائج التنمية الاقتصادية حققت بإيرادات معتبرة، وهذا ما يحفز على توسيع دائرة النفقات العامة.
2. كما اشار الباحثان الى اتساع الفجوة بين تقديرات الإنفاق العام في موازنة الدولة و مقدرة الأفراد على تحمل عبء الضرائب فاذا تزايد تحصيل الإيرادات بمعدل ثابت من الضرائب، توجب على الحكومات أن تخفض سقف الإنفاق على الخدمات مع الاخذ بعين الاعتبار الاولويات عند التخلي عن خدمات معينة.
3. وبين الباحثان أنه الحروب تتطلب المزيد من الانفاق العام، وبالتالي ترفع الحكومة معدلات الضرائب، بهدف تغطية مصاريف الحرب والتي قد تلتزم الدولة على اثرها بنفس وتيرة الاقتطاع الضريبي باعتبار ان الافراد قد اعتادوا عليها وبالتالي المحافظة على نفس المستوى من الإنفاق العام الذي ارتفع في وجود الحروب.<sup>2</sup> حيث تأتي أسباب تزايد النفقات العامة في ما يلي :

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

<sup>2</sup> Gaurav Akrani , The Peacock-Wiseman Hypothesis ,wagner law of increasing state activity-public expenditure, 2011.

kalyan-city.blogspot.com/2011/.../wagner-law-of-increasing-state-activity.html on (12/05/2018)



### 1. الزيادة الطبيعية في إقليم الدولة و عدد سكانها:

ان نمو عدد السكان يلزم تدخل الدولة لتدبير حاجات هذه الافراد من خلال مضاعفة حجم الانفاق العام بما يغطي نمو الكثافة السكانية<sup>1</sup> وهي تعبر عن زيادة ظاهرية في النفقات العامة كونها تمثل زيادة في الاعباء العامة دون ان تحقق أي عائد أو منفعة عامة و من بين الامثلة على ذلك حالات الاحتلال اين تضم دولة معينة اقليم الدولة المستعمرة لها أو حالات اخرى اين يقع العكس استرجاع الدولة لاقليمها أو استقبالها للاجئين من دول اخرى، اما اذا كان اتجاه الدولة نحو زيادة النفقات يمس متوسط نصيب كل فرد من المجتمع فتصنف هذه الزيادة على أنها زيادة حقيقية للنفقات العامة. و امام هذه الزيادة في الكثافة السكانية و التوسع في اقليم الدولة تنمو وتيرة النفقات العامة و التي تثقل الحكومة كونها تتم غالباً من خلال رفع معدل الضرائب المفروضة على المواطن.<sup>2</sup>

### 2. التضخم:

يعبر التضخم عن الحالة التي تتميز بارتفاع كم النقود المتداولة أمام استقرار عرض السلع و الخدمات وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي تدهور القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الخدمات امام تزايد الطلب عليها<sup>3</sup> وهو ما يجفز الدولة الى دفع وتيرة الانفاق العام بما ان التزاماتها السلعية و الخدماتية اصبحت أكثر تكلفة وللمحافظة على نفس المستوى المعيشي للافراد وعدم التراجع في مستوى خدماتها في تلبية الاحتياجات العامة تلجأ الحكومة الى زيادة الرواتب والاجور ودعم السلع الاستهلاكية لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.<sup>4</sup>

### 3. الأسباب الاقتصادية وسياسة التمويل بالعجز:

إن من اهم اسباب ارتفاع حجم الانفاق العام هو تغير التوجه الجديد للسياسات الحكومية في الاقتصاد ويظهر ذلك من خلال تأثيراتها في الجانب الاقتصادي و اصلاحه وتوجيهه بما يحقق اهداف الدولة، أين تتعدد نشاطات الحكومة

<sup>1</sup> حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي مرجع سبق ذكره، ص 150.

<sup>2</sup> د. سوزي عنلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 66,65.

حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 154.<sup>3</sup>

<sup>4</sup> رمزي زكي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص95.

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

وتقوم بتبني المشاريع الاقتصادية بقوة بحثا عن موارد جديدة للخرينة وذلك ما يتطلب التوسع في النفقات العامة، بحيث ان نمو دخل القومي يعتبر من اهم الدوافع الى زيادة الدولة لأعبائها العامة في مختلف المجالات.

كما ان تأثر الدولة بالمالية الحديثة يلزمها بالتدخل في الحياة الاقتصادية لمواجهة اختلالات الوضع الاقتصادي خاصة في حالات الركود أي يتعين على الحكومة تحريك الطلب الكلي من خلال زيادة مصاريف الدولة حتى يصل الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل الذي يحقق النمو والاستقرار الاقتصادي و ان كانت هذه السياسة تتطلب من الحكومات جهاز انتاجي مرن يستوعب الطلب المتزايد و لا يسمح بتسرب المال العام من خلال استخدام سلة الواردات لتغطية الطلب المتزايد.

وقد يكون من بين اهداف الدول عند رفع سقف الانفاق دعم التنافسية الاقتصادية في الاسواق الدولية من خلال اعطاء امتيازات وإعانات مادية لدعم الاستثمارات الوطنية على الانتاج و التصدير و القدرة على منافسة باقي المستثمرين محليا و دوليا.<sup>1</sup>

### 4. الاسباب الاجتماعية:

ان تطور الكثافة السكانية بالمدن نتيجة النزوح الريفي إليها الى جانب تطور الصناعة و التكنولوجيا بما ساهم بشكل كبير في نمو الصرف على المرافق العامة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة<sup>2</sup>، فمن الطبيعي ان تزيد متطلبات سكان المدن من خدمات اجتماعية اضافية عن سكان القرى لم تكن موجودة في عصور مضت تأتي كنتيجة لتطور مستوى الوعي والمعرفة لديهم تتمثل في صرف الحكومة على تأمين الافراد ضد البطالة، الفقر، الامراض، الشيخوخة و العجز

<sup>1</sup> د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 110.

<sup>2</sup> د. عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

ومجموع التعويضات للأفراد غير قادرين على الكسب وهذا ما يلزم الدولة مضاعفة وتيرة الانفاق العام في هذه البنود لتسوية الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع و ضمان مستوى معيشي أفضل لهم.

### 5. الأسباب السياسية وتفتشي ظاهرة الفساد المالي:

في إطار ممارسة الديمقراطية وتطور العلاقات الخارجية للدولة ورفي الافكار السياسية زادت اهتمامات الحكومات نحو نمو الانفاق العام للتكفل بأفراد المجتمع محدودي الدخل و الطبقة الضعيفة وتغطية احتياجاتهم لطرح نوع من العدالة الاجتماعية، كما أن ظاهرة التعددية الحزبية التي انتشرت مؤخرا في معظم دول العالم دفعت الحكومات الى تعزيز المشاريع التي تخدم الجانب الاجتماعي و برامج التوظيف كوسيلة لكسب ثقة الناخبين وهو الامر الذي يدفع بالحكومة الى زيادة الانفاق في هذه البنود وكذلك الامر بالنسبة الى دور الحكومات مؤخرا في تمتين العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي والرغبة في المشاركة في منظمات الدولية و الاقليمية يتطلب تخصيص مبالغ مالية ضخمة. ومن الضروري ايضا الاشارة الى أن عدم نزاهة المسؤولين السياسيين وانحدار الاخلاق المهنية لديهم مثل الفساد، النصب، والرشوة الى جانب تصرفهم غير السليم في التعامل بالاموال العمومية يساهم في الافراط في انفاق الدولة وتحملها لاعباء مالية اضافية.

### 6. الأسباب الإدارية ونمو العمالة الحكومية:

تأخذ النفقات الادارية حيز كبير من جملة نفقات الدولة خاصة مع توسع وظائف الدولة وتعددتها فان التسيير الاداري لأجهزة الحكومة يتطلب عصونة حتى يتماشى وتطور المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا، فالنفقات الادارية تمتص مبالغ مالية مهمة تصرف في هذا الباب لذا لا بد أن تتسم اجراءات الحكومة في هذا الشأن بنوع من الحكمة خاصة عند استخدام الاساليب التنظيمية وتطوير الهيكل التنظيمي وعند خلق مناصب العمل التي غالبا ما تزيد عن الحاجة في القطاع الحكومي ما يؤدي الى نمو نفقات بند الاجور و المرتبات في الموازنة العامة للدولة بشكل ملفت، لان سوء التنظيم

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

الإداري قد يكلف الخزينة نفقات إضافية وهو ما يزيد من عبء التكاليف العامة على أفراد المجتمع ويساهم في تنامي عجز الموازنة العامة.

ولابد من الإشارة أيضاً أنه اعتماد مبادئ الموازنة العامة و بالأخص مبدأ وحدة الموازنة العامة لم تكن تعبر الموازنة العامة عن كل إيرادات الدولة و نفقاتها فقد كانت بعض مؤسسات الدولة تستخدم الإيرادات التي حصلت عليها في تسوية نفقاتها الخاصة فكانت الموازنة العامة للدولة لا تقدم صورة حقيقية حيث تكون النفقات العامة المقيدة في الموازنة أقل من النفقات الحقيقية و بعد الالتزام بمبدأ وحدة الموازنة بدأت تظهر هذه النفقات في الموازنة وفقاً لإجراءات تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة<sup>1</sup>.

### 7. الأسباب المالية وتفاقم أعباء الدين العام:

ان تزايد اعباء خدمة الدين العام هو عامل فعال في زيادة نفقات الدولة ويرجع ذلك الى كثرة الاقتراض التي تساعد عليها التسهيلات المقدمة للحصول على القروض في الآونة الأخيرة، حيث أصبح ظاهرة الاقتراض خيار سريع وفعال لتغطية العجز الحاصل في جانب الإيرادات العامة وسد التزاماتها، وهو ما يضخم من ارقام النفقات العامة لأن خدمة الدين تتطلب دفع الأقساط و الفوائد التي التزمت بها الدولة.

كما ان توفر الدول على احتياطات مالية إضافية وفوائض مالية مسجلة في الإيرادات العامة غير مستغلة يشجع الحكومات على انفاقها في مجالات مختلفة والتي ربما لا تكون بحاجة الى نفقات إضافية وهو الامر الذي يشكل خطر في حال اضطرت الحكومة الى التخلي عن هذه النفقات او تخفيضها، بحيث يستصعب على الحكومة اللجوء إلى تقليص العديد من أوجه الإنفاق العام بسهولة<sup>2</sup>.

د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 102، 100.<sup>1</sup>  
د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 69.<sup>2</sup>

## 8. الانفاق المظهري التفاخري :

يشكل الانفاق التفاخري كل صرف غير عقلاي الذي يزيد عن الحاجة ويهدف الى التفاخر والتنافس مثل الافراط في المباني الحكومية الفخمة و تجهيزات المطارات والديكورات الفاخرة وتضخيم نفقات السلك الدبلوماسي الى جانب تكثيف المؤتمرات غير الهادفة والمكلفة وهذا ما يدخل في اطار التبذير والذي قد يزاحم الانفاق على الحاجات الاكثر ضرورة وقد يكلف الدولة موارد مالية كبيرة قد تدفع الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض وفرض المزيد من الضرائب على المواطنين.

## 9. الظروف الطارئة:

قد تحتاج الحكومة الى رفع نفقاتها العامة اضطرارا بسبب نشوء ظروف فجائية تتطلب تدخلات مستعجلة من الدولة قد تكون في شكل كوارث طبيعية المتمثلة في الفيضانات، الزلازل أو ظهور مجامع و الاوبئة والتي تحتاج الى تخصيص ارصدة مالية ضخمة قد تكون في شكل ميزانيات اضافية لاعادة بناء و اصلاح ما تم تخريبه ودفع تعويضات للمتضررين واقتناء وتجهيز مؤسسات الدولة بالوسائل التي تمكنها من مواجهة حالات الطوارئ.<sup>1</sup>

## 10. الأسباب الحربية و نمو الانفاق العسكري:

ان نمو نفقات الدفاع و الامن الداخلي في تطور مستمر نظرا لحالة عدم الاستقرار والتوتر الامني الذي يشهده العالم اليوم. حيث اصبحت جل الدول تسارع الى التسليح بأحدث معدات الحرب حتى ولو استلزم الامر اللجوء الى الاقتراض للتمكن من تسديد تكاليف الانفاق العسكري والتكفل بالضحايا والخسائر في حالة الحرب.<sup>2</sup>

حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 152، 153. <sup>1</sup>  
د. عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 68. <sup>2</sup>

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

حيث أثبتت التجارب الحربية أهمية الانفاق العسكري حتى في حالات الاستقرار و الأمن وهذا ما تثبته ارقام النفقات العسكرية في الموازنات العامة للدول والتي تعرف نمو مستمر يتحدد حسب الاوضاع المالية والسياسية والاقتصادية التي تختص بها كل دولة<sup>1</sup>.

### ب. انخفاض الموارد العامة:

على عكس النفقات العامة فان الموارد العامة للدولة غالبا ما تتجه نحو التراجع مما يساهم في خلق حالات عجز الموازنة العامة نتيجة لعدم مسايرة الموارد العامة للنمو في حجم الانفاق العام ويمكن تلخيص أهم عوامل انخفاض الموارد العامة فيما يلي:

#### 1. هشاشة النظام الضريبي:

ان النظام الضريبي تأسس نتيجة تطورات اقتصادية اجتماعية سياسية شهدها العالم منذ القدم، حيث يخضع كل نظام ضريبي لخصائص و أهداف معينة، و تظهر فعاليته من خلال دوره في تعبئة موارد الدولة و تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية<sup>2</sup>.

#### أولا: ضعف الطاقة الضريبية:

تعتبر الضريبة من اهم مداخيل الدولة وهي تمثل نسبة تتراوح بين 15 الى 20 % من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية بينما تمثل مداخيل الضريبة في الدول المتطورة نسبة تفوق 30% وهنا يتضح اهمية استخدام الضريبة في تعبئة موارد الدولة بحيث لازلت الطاقة الضريبية تتسم بالضعف في اطار هذه النسب غير كافية<sup>3</sup>، حيث تكون نسبة الضرائب ضئيلة بالنسبة للناتج القومي ويرجع ضعف الطاقة الضريبية في الدول النامية الى تدني مستوى الدخل القومي والفردى

<sup>1</sup> د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 102.

د. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 175، 176.<sup>2</sup>  
حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 155<sup>3</sup>

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

وتفتشي ظاهرة الاقتصاد غير رسمي بحيث لا تظهر مجمل الدخول في حسابات الدولة و اتساع التبادلات العينية وعدم كفاءة الجهاز الاداري المخصص لجمع الضرائب الى جانب نقص الوعي الضريبي بحيث يختلف تأثير هذه الاسباب من دولة الى اخرى حسب السياسات الاقتصادية والمالية لكل دولة.<sup>1</sup>

### ثانيا: جمود النظام الضريبي:

يعبر النظام الضريبي عن المجال الذي يتم من خلاله تنظيم الضريبة وهيكلتها واختيار السياسة الضريبية الملائمة التي تسمح بتحقيق اهداف الدولة، والذي لا بد ان يتماشى والتطورات العالمية والمحلية<sup>2</sup>، وفي المقابل لم يتم تحيين وتطوير ملامح النظام الضريبي وتحديد أجهزته بما يتماشى وتغير اهداف الحكومة خصوصا وانه العديد من الدول لازلت تحتفظ بنفس النظام الضريبي لفترات طويلة رغم تغير معطيات الاقتصاد وأهدافه وبالأخص مجموع الدول النامية التي تعاني من جمود نظامها الضريبي وعدم مرونته، وهو ما يؤثر على إيرادات الدول، ويكبتها فقدان اموال معتبرة.

### ثالثا: التهرب وتجنب دفع الضريبة:

وإضافة الى ذلك تظهر مشاكل التحصيل الضريبي في مشكلة التهرب من دفع الضرائب حيث يتم التلاعب بالتصريحات واستخدام الحيل والرشوة والفراغات القانونية للإفلات من الدفع ومن عقوبات التهرب الضريبي وهذا ما قد يساهم في عدم كفاءة هذه العملية وضياع جزء من موارد الدولة مما يتسبب في تدهور حصيلة الضرائب، بحيث يعتبر عدم تجريم مثل هذه التصرفات غير القانونية وتطبيق عقوبات صارمة لفاعليها السبب الاساسي وراء التشجيع على التهرب الضريبي<sup>3</sup>. وهنا يمكن التمييز بين حالتين:

حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 207<sup>1</sup>  
<sup>2</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 125.  
حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 155<sup>3</sup>

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

- حالة التهرب الضريبي التي يستخدم فيه المكلف بدفع الضريبة الوسائل والطرق غير المشروعة للتهرب من دفع الضريبة المفروضة عليه أو تخفيضها و يتم ذلك بعد حدوث انشاء الضريبة، مثل اخفاء بعض عناصر المادة التي تخضع للضريبة.

- حالة التجنب الضريبي أين يتم فيها استخدام الممارسات والحيل التي لا تخالف القانون وتجنبه من دفع الضريبة مثل تفادي الانشطة والمنتجات التي تحقق انشاء الضريبة أو استغلال الفراغات القانونية في التشريع و التضارب في البنود واللائحات التنفيذية.<sup>1</sup>

### رابعاً: ظاهرة تأخر دفع المستحقات المالية للدولة:

كثرة ومن جانب اخر في اطار عملية تحصيل الضرائب قد تظهر بعض العراقيل الاخرى والتي تتمثل في مسألة التأخر في دفع المستحقات المالية في مواعيدها المحددة مسبقاً نتيجة لتماطل المعنيين أو تهاون الموظفين المسؤولين على هذه العملية او بسبب عدم توفير الامكانيات والتسهيلات اللازمة لتنفيذ عملية التحصيل. بالاضافة الى التأخرات المالية المستحقة على المواطنين مقابل الخدمات المقدمة اليهم مثل استهلاك الهاتف، الكهرباء، المياه والايجازات بحيث يساهم مجموع هذه التأخرات في تدهور الموارد العامة للدولة وتعطيلها.<sup>2</sup>

### خامساً: كثرة الاعفاءات الضريبية:

كما تشكل الاعفاءات الضريبية السخية والمزايا التي تقدمها الدولة لصالح المستثمرين بغزارة من بين الاسباب التي تؤخر نمو الحصيلة الضريبية وبالتالي انخفاض الايرادات في الموازنة العامة للدولة وهو الامر الذي يهدد موارد الدولة السيادية كونها تعتمد على اوعية ضريبية غير مستقرة.<sup>3</sup>

سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 226.  
حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 155.  
قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 206.



### سادسا: التجارة الخارجية وتدهور الاسعار العالمية للمواد الخام:

تعتمد موازنات الدول النامية بشكل أوسع على مداخيل الموارد الأولية التي تمتلكها وتستغلها حيث يشكل عدم استقرار اسعار المواد الاولية الى عدم ثبات موارد الدولة وتآزمها في بعض الحالات ويكون هذا التراجع في المداخيل مباشرة اذا كانت الدولة هي المستغل لهذه الموارد او بطريقة غير مباشرة من خلال الضرائب على ارباح الشركات المستثمرة في انتاج وتصدير هذه المواد.<sup>1</sup>

حيث تشكل الضرائب على التجارة الخارجية نسبة هامة من جملة المداخيل العامة في الكثير من الدول النامية، الا أن عدم استقرار مستويات الطلب على الصادرات واضطراب أسعارها يضر بمداخيل الموازنة العامة للدولة.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة وأساليب علاجه

ان ظاهرة العجز في الموازنة العامة اصبحت منتشرة في جل الدول سواء كانت مفتعلة أو حتمية حيث استخدمت الحكومات خيارات مختلفة لعلاج العجز المالي وتمويل الاقتصاد.<sup>3</sup>

### المطلب الاول: أنواع عجز الموازنة العامة و آثاره

ان تتبع ظاهرة العجز الموازي في الكثير من الدراسات لم تتوصل الى مفهوم موحد لقياس عجز الموازنة العامة وأسرفت عن مجموعة من المفاهيم لقياس العجز المالي وآثاره على الاقتصاد.

### 1. أنواع عجز الموازنة العامة:

تتوزع مفاهيم عجز الموازنة العامة الى خمسة مفاهيم نذكرها فيما يلي:

حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، مرجع أعلاه، ص 156.<sup>1</sup>  
حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 208.<sup>2</sup>  
د. زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص 317.<sup>3</sup>

### أولاً: العجز التقليدي ( الشامل أو الاجمالي):

يعرف العجز المالي في الفكر التقليدي على أنه حصيلة الفارق بين مجموع الانفاق الحكومي مع فوائد الدين العام دون احتساب مدفوعات اهتلاك الدين العام ومجموع الايرادات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية زائد المنح دون احتساب القروض حيث يأخذ على هذا المفهوم انه يلخص العجز المالي في عجز الحكومة المركزية فقط ولا يأخذ بعين الاعتبار مدفوعات فوائد الدين الحكومي التي تعتبر من بين اهم اسباب تنامي العجز المالي خاصة في الدول النامية التي تستحل الاقتراض بشكل واسع.

### ثانياً: الدين العام:

يعبر عن العجز المالي في هذه الحالة على مجموع القروض التي استعانت بها الحكومة في جانب الايرادات العامة مصحوبا بتعديلات الحياة من النقد وهو عبارة عن الفارق بين مجموع الايرادات الضريبية وغير الضريبية ومجموع الانفاق الجاري مع صافي الانفاق الرأسمالي وصافي امتلاك الاصول المالية، ففي حال اصبحت قروض الدولة معدومة تحقق التوازن المالي تلقائيا في هذه الحالة.

### ثالثاً: العجز الجاري:

يعبر عن حجم الاقتراض الذي تحتاجه الدولة لتمويل مطالب القطاع الحكومي من الموارد، ويشار اليه بالفارق بين مختلف ايرادات الدولة وكافة نفقاتها منقوصا منه الجزء المخصص لقضاء ديون الدولة المتراكمة في فترات سابقة. في حين يوجد من يشير الى العجز الجاري على أنه الفارق بين مجموع الايرادات الجارية ومجموع النفقات الجارية بغض النظر عن النفقات والايرادات الرأسمالية التي لا تأخذ في الحسبان، بإعتبار أن العجز المالي في مجال الاستثمار لا يؤثر في صافي

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

اصول الحكومة لان الدين الجديد يتطلب تخصيص اصول حكومية جديدة، بينما تستخدم الضرائب لتمويل الانفاق الجاري<sup>1</sup>.

### رابعاً: العجز التشغيلي ( العجز المصحح للتضخم):

يقاس العجز المالي في هذه الحالة بحاصل طرح متطلبات اقتراض الدولة و مقدار الفوائد التي تدفعها الدولة على الديون المستحقة عليها مع مراعاة التغير في الاسعار بهدف عدم الحاق الضرر بالدائنين عند دفع مستحقاتهم المالية على الدولة، ولهذا عرف هذا العجز المالي بالمصحح النقدي للتضخم.

### خامساً: العجز الهيكلي:

و يقصد به حالة العجز المزمّن التي تعجز فيها ايرادات الدولة عن احتواء نفقاتها لفترة مستمرة. بحيث لا يقع هذا العجز المالي كنتيجة لظروف طارئة أو مؤقتة مثل تراجع الدخل المحلي أو التغير في الاسعار وانما يحدث بسبب خلل هيكلي في الجهاز المالي للدولة أين تصبح وتيرة نمو النفقات العامة تفوق وتيرة نمو الايرادات العامة<sup>2</sup>.

## 2. آثار عجز الموازنة العامة على الاقتصاد:

يعبر عجز الموازنة العامة عن عدم قدرة ايرادات الموازنة على الوفاء بالتزامات الموازنة العامة والذي يعد من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء باختلاف حجج كل حالة عجز والذي ينتج عنه مخاطر عديدة تحيط بالاقتصاد وقد تتعدى عن كونها مشاكل داخلية فقط وفي ما يلي نذكر أهم مخاطر عجز الموازنة العامة.

<sup>1</sup> كردودي صيرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 271، 272.  
حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 200.<sup>2</sup>

### اولاً: العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم:

تختلف مصادر تمويل عجز الموازنة العامة من اقتصاد لآخر ويعتبر التمويل بالاصدار النقدي من أهم الادوات المستخدمة في معالجة العجز ومن هنا تظهر علاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والاختلال في عرض النقود الذي يؤدي الى زيادة الطلب والذي لا يوازيه مقابل من السلع والخدمات (عرض ثابت) فيقود الى ارتفاع الاسعار و تغذية التضخم، حيث يعتبر عجز الموازنة العامة سببا قويا في احداث التضخم في هذه الحالة والذي يؤدي بدوره الى احداث عجز موازنة عامة في الوضع الذي لا تستجيب فيه الايرادات العامة الى ارتفاع المستوى العام للاسعار وهذا ما يعرف بالعلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة و معدلات التضخم.<sup>1</sup>

### ثانياً: تصاعد حجم الدين العام

تعتمد الدول النامية على عائدات قطاع المحروقات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و في فترات التي تشهد هذه العائدات تعسر وانخفاض في اسعار البترول تبحث الدولة عن تدبير موارد اخرى وقد تلجأ إلى المديونية مرتكزة على توقعات تحسن أسعار البترول في المستقبل، إلا انه قد تخيب توقعاتها اثر تعرضها لصدمات تجعلها عاجزة على أداء التزاماتها<sup>2</sup> حيث أن العجز المزمن سيزيد من ضغط المديونية الداخلية وامام استمرار تراجع اسعار النفط تلجأ الحكومات الى رفع الضرائب على المواطنين والذي يتبعه آثار سلبية على حجم الاستهلاك والادخار وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي للأفراد<sup>3</sup>

<sup>1</sup> منال جابر مرسي،العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة المصرية ومعدل التضخم،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2021، ص 364. متوفر على: [https://jsec.journals.ekb.eg/article\\_140562\\_2f9f368826a89e993a00b08b1fc6430e.pdf](https://jsec.journals.ekb.eg/article_140562_2f9f368826a89e993a00b08b1fc6430e.pdf)

<sup>2</sup> عيساني العارم، بوسكي حليلة، اختبار استنادة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل دراسة قياسية،المجلة الجزائرية في الاقتصاد والتسيير،المجلد 14، العدد02، 2020، ص 604.

ايمن عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 281.<sup>3</sup>

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

وكثيراً ما تفضل الدول النفطية استغلال احتياطياتها الدولية وتصفية جزء من أصولها واستثماراتها الخارجية بهدف التخفيف من حدة عجز الموازنة العامة وبالتالي قد تتراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض عوائد الاحتياطات والاستثمارات الخارجية ويتفاقم العجز الموازي.<sup>1</sup>

### ثالثاً: تراجع الاستثمار:

في حالة عجز الموازنة العامة قد تلجأ الدول إلى الاقتراض من الخواص وبالتالي تتراجع الأموال المخصصة للاستثمارات الخاصة وفي نفس الوقت أمام اقتراض الدولة من الأفراد ترتفع أسعار الفائدة و بالتالي تزداد تكلفة الاستثمار وتراجع الاستثمارات ليتوالى إضعاف المركز المالي للدولة و تراجع الدخل القومي ومؤشرات النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

### رابعاً: خطر التعرض إلى ضغوط سياسية

و قد يدفع عجز الموازنة العامة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كأحد الحلول المنفذة لتمويل الموازنة العامة إلا أن ذلك من شأنه تراكم حجم المديونية الخارجية و إعباء خدمة الدين وهذا ما يتبعه آثار مضرّة بالاقتصاد تدفع إلى الخضوع إلى شروط وتوجيهات الجهات الدولية الدائنة وتنفيذها كمقابل لإعادة جدولتي الديون حتى ولو لم تلقى هذه التوجيهات قبول لدى الحكومات المدينة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عجز الاموازنة العامة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، ماي 2007، ص 4-5.

إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 281.

<sup>3</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عجز الاموازنة العامة المشكلات والحلول، مرجع سبق ذكره، ص 05.

### المطلب الثاني: أساليب علاج عجز الموازنة العامة:

ان تجاوز العجز الموازي في الوقت الراهن لا يعني تحقيق التوازن المحاسبي لانه لم يبقى لذلك من اثر في هذا العصر وانما يتحقق ذلك بتحجيم العجز المالي بالقدر الذي تتحمله الدولة ويضمن استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد وهذا ما يلزم كل المجتمع بجميع جزئياته بتحمل اعباء او كلفة علاج العجز الموازي<sup>1</sup>.

### أولاً: تنمية الموارد العامة:

أن أكثر اهتمامات الحكومة في الجانب المالي تتمثل في كيفية تدبير مصادر لتمويل تجهيزات الحكومة من سلع وخدمات ترضي بها احتياجات مواطنيها و البحث عن مصادر بديلة عن الضرائب لاستيفاء الايراد الضروري لتغطية العجز المالي.

2

### أ. أساليب التمويل المحلي:

يندرج ضمن أساليب التمويل المحلي ما يلي:

#### 1. الضرائب:

تشكل الضريبة أحد أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة في بناء ايراداتها و تمويل نمو نفقاتها العامة الى جانب اعتبارها وسيلة هادفة يعول عليها في تحقيق مطالب الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، خاصة وأنها فريضة الزامية وتقتطع دون مقابل<sup>3</sup>، حيث ارتكزت الدولة سابقا في اقرارها فرض الضرائب على فكرة استنفاع دافع الضريبة من الخدمات التي تقدمها الدولة اما في الوقت الحالي فتشكل نظرية التضامن الاجتماعي أهم مبررات فرض الضريبة التي تتزايد معدلاتها

<sup>1</sup> حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2013، ص 296

غازي عبد الرزاق النفاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2003، ص 46.

سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 106.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

بنمو النفقات العامة، حيث أن استخدام الضريبة على الارباح والاستثمارات الصناعية في تعبئة موارد الدولة من خلال رفع معدلاتها من شأنه أن يهدد مستقبل الاستثمارات الاقتصادية على المدى الطويل، ففي حالة المنافسة التامة للمنتج لا يمكن توجيه العبء الضريبي الى آخر مستهلك وبالتالي تتكبد هذه المنشآت خسائر تجعلها تسحب استثماراتها، كما أن رفع معدل الضريبة التي تفرض على دخل العامل الذي يملك دخل مرتفع قد يكون تأثيرها على الجزء المدخر مما يعرقل تحويل هذه الادخار الى استثمار ومن ثم الى نمو الدخل القومي وفي حال كان الفرد من الطبقة الفقيرة فسيكون تأثيرها على الجزء المخصص للاستهلاك الذي سيتضاءل وقد يؤثر في انخفاض الطلب الكلي لذلك فإن معدلات الضريبة المرتفعة قد تهمش اداء الاستثمار بينما معدلات الضريبة المعتدلة قد تساهم في نمو ايرادات الدولة.<sup>1</sup>

### 2. القروض العامة الداخلية:

تشكل القروض العامة مدخلا اخر للدولة للخروج من دائرة العجز المالي حيث تستعين الدولة بالاقتراض عندنا تستنفذ جميع مواردها وتبلغ معدلات الضرائب ذروتها، وتصبح الحكومة عاجزة عن تغطية نفقاتها بشقيها الجارية والاستثمارية،<sup>2</sup> والقروض الداخلية هي تعبير عن مجموع القروض التي تستدينها الحكومة محليا أي من افراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين المقيمون في الوطن دون الالتفات الى جنسياتهم حيث يمكن التمييز بين نوعين من القروض العامة الداخلية:

#### 1.2. قروض عامة داخلية حقيقية:

تتمثل في مجموع قروض الحكومة المحلية التي تسمح بانتقال موارد حقيقية أي جزء من الدخل والاستثمارات من الاشخاص والمؤسسات المالية المحلية الى الدولة، قد تكون قروض قصيرة الاجل المتمثلة بأذونات الخزينة أو قروض طويلة الاجل المتمثلة بالسندات الحكومية وبيعهم للقطاع الخاص بهدف الحصول على سيولة تمول بها العجز المالي، حيث

علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص 246، 250.<sup>1</sup>  
عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 174.<sup>2</sup>

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

تؤدي هذه النوعية من القروض الى سحب القوة الشرائية من افراد المجتمع وبالتالي انخفاض الانفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص بينما لا يؤثر في المعروض النقدي في الاقتصاد و لا يصحبها اثار تضخمية<sup>1</sup>.

حيث تتباين اثار الاقتراض من القطاع الخاص المكون من الافراد والشركات حسب استغلال هذه القروض ففي حال توجيهها لتمويل انفاق استهلاكي في اقتصاد لم يصل الى مستوى العمالة الكاملة و يتسم بعدم مرونة جهازه الانتاجي يقود الى التضخم بسبب ان الزيادة في المعروض النقدي لا يقابلها زيادة انتاجية في المعروض السلعي.

اما في حال توجيه هذه القروض الى انفاق استثماري ومشاريع تنموية في ظل اقتصاد يجمع موارد وطاقت انتاجية معطلة وأجهزة انتاجية قادرة على توليد رؤوس اموال ملموسة في الانتاج يسمح تكوين دخول جديدة تحسن معدلات النمو الاقتصادي، وقد تلجأ الحكومة الى هذه القروض كآلية لامتناس التضخم من خلال خلق هذه القروض وعدم انفاقها بهدف سحب الزيادة في القوة الشرائية للافراد، أما في حالة ضغوط انكماشية تعمل الحكومة على تسديد قروضها قبل مواعيدها بغاية ادرار سيولة نقدية تعمل على تحفيز الطلب الكلي<sup>2</sup>.

### 2.2. قروض عامة داخلية زائف:

تتمثل في مجموع القروض التي تستدينها الحكومة محليا من الجهاز المصرفي الوطني والمتمثل في البنك المركزي و البنوك التجارية والتي تؤدي الى انشاء قوة شرائية جديدة لم تكن متاحة لدى الدولة وزيادة كمية النقود دون التدني الى دخول وحدات المجتمع والذي يمول عادة عن طريق اصدار نقدي من البنك المركزي بقيمة القرض ويعتبر توجه الحكومة الى الاقتراض من البنك المركزي كخيار يقنع جمهور الشعب الذي يتخوف من الاصدار النقدي الجديد ان تمويل الانفاق سيكون عن طريق القروض العامة و التي تحمل نفس الاثار على الاقتصاد.

سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 340، 341.<sup>1</sup>  
محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 158، 159.<sup>2</sup>



و يأتي التمويل عن طريق القرض الزائف بالآثار المستحبة في حالة واحدة تكون فيها العمالة دون التوظيف الكامل وتوفر جهاز انتاجي مرن غير ذلك لا يمكن ترشيح هذه القروض الزائفة لتمويل العجز المالي لأنه بالضرورة سيصحبها الآثار تضخمية ومن ثم إعادة توزيع الدخل لغير صالح اصحاب الدخل الثابتة ويستفيد منها فقط الفئة التي تستريح من الارتفاع في الاسعار<sup>1</sup>.

### 3. التمويل غير التقليدي ( الاصدار النقدي الجديد ):

عندما تستنفذ الحكومة الوسائل التقليدية التي تعتمد عليها وهي الضرائب، الرسوم والقروض في تمويل ايراداتها العامة وتقع في حالة عجز مالي، تلجأ الحكومة في تمويل نفقاتها العامة الى الاصدار النقدي الجديد الذي يتمثل في خلق كميات اضافية من النقود دون الارتكاز على مدخرات حقيقية لذلك يعرف بالتمويل التضخمي أو التضخم المالي لان يصحبه التوسع في الطلب الكلي عن العرض كلي وبالتالي ترتفع الاسعار وتنخفض قيمة النقود ومن ثم ينحدر منحنى الادخار الى جانب.

الا أنه لا يمكن الجزم أن التمويل عن طريق الاصدار النقدي يولد حالة من التضخم لان هذا يقف عند حالة التشغيل الموارد فاذا كانت هناك موارد انتاجية غير مشغلة يمكن تفعيلها في زيادة الانتاج عن طريق امتصاص السيولة المرتفعة التي تسبب فيها طبع النقود الجديدة ومن ثم لا ينتج عنه ارتفاع في الاسعار.

و التضخم كظاهرة اقتصادية تعبر عن حالة الارتفاع المستمر للاسعار التي تنتج عن نمو الطلب الكلي على السلع قي ظل جهود العرض الكلي والذي يرجع الى زيادة العرض النقدي مثلما يحدث في حالة الاصدار النقدي أو لأسباب تخص الجهاز الانتاجي الذي يكون اما في حالة التشغيل الكامل ومثال ذلك الدول المتطورة واما يكون في حالة عدم مرونة إعادة تشغيله ومثال ذلك الدول النامية.

حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 335، 332.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

وخلاصة الفكر أن التمويل التضخمي كوسيلة لتمويل العجز المالي يحتاج بيئة معينة حتى يأتي بنتائج حسنة وتمثل هذه البيئة في امتلاك جهاز انتاجي مرن يتمكن من تشغيل الموارد المعطلة وزيادة الانتاج حتى تقابل الزيادة في النقد المقصودة زيادة في المعروض السلعي وبالتالي لا ينجر عن ذلك التضخم غير مرغوب فيه.<sup>1</sup>

### ب. أساليب تمويل الخارجية:

#### 1. القروض الخارجية:

تعبر القروض الخارجية عن مجموع القروض التي تطلبها الحكومات من الاسواق الخارجية سواء من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية أو حكومات الدول الاجنبية ومؤسساتها الخاصة كنتيجة للعجز المالي الناجم عن قصور الموارد المحلية حيث تحتاج الحكومة الى توفير عملات اجنبية يتم استخدامها غالباً لتمويل عمليات التنمية و استيراد معدات من الخارج وتحمل ميزانية الواردات لتدارك العجز في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

حيث يثمر عن توفير العملات الصعبة رفع القدرة الشرائية للمجتمع على عكس القروض الداخلية التي تعمل على تحويل القدرة الشرائية من المواطن الى الحكومة و لا تزيدها،<sup>3</sup> إلا ان الافراط في طلب القروض الخارجية قد يولد تفاقم اعباء خدمة الدين والذي قد يضع الوضع المالي للدولة في حرج ويتسبب في ضغوطات تجعل الحكومة تراجع ميزانية الواردات لخفض استهلاك النقد الاجنبي أو اللجوء الى سحب من صندوق الاحتياطات الدولية لسداد اعباء الدين العام او استخدام القروض القصيرة الاجل. الا ان مجموع هذه الحلول قد تقود الى الضغط على مستوى المعيشي وتراجع النمو الاقتصادي، كما ان تنامي هذه القروض خاصة في الدول النامية قد يوقعها في دائرة شروط عويصة ضمن تدخلات المنظمات الدولية و دفعها الى سياسات انكماشية قد تؤدي الى اضرار اقتصادية، سياسية واجتماعية.<sup>4</sup>

عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 158، 159.

سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 341، 342.

علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 166، 167.

## 2. المنح والإعانات الأجنبية:

في اطار المساعدات الدولية قد تمنح بعض الحكومات خاصة الدول النامية مجموعة من الاعانات والهبات التي قد تكون بحاجة اليها وتستعين بها الحكومات لتدعيم واجهة ايراداتها وتفاذي الوقوع في العجز المالي، حيث تقدم هذه الاعانات في صور مختلفة قد تكون في شكل نقد أجنبي قابل للتحويل أو تكون في شكل عيني من خلال تمويلها بالسلع الاستهلاكية و الانتاجية التي تحتاجها أو في شكل خدمة في حال تقديم خبرات أو تأهيل متدربين في المجالات التي تفشل فيها هذه الحكومات.

وقد تدخل المساعدات التي تقدمها الدول الاجنبية في اطار العمل على اتمام استثمارات معينة لفائدة الدولة المستضيفة تخص مشاريع تساهم في تنمية المجتمع فكريا واقتصاديا، حيث تتأثر طبيعة وحجم هذه المنح والإعانات المقدمة بجانب من العلاقات السياسية ومدى قوة الصداقات الدولية بين هذه البلدان.

ورغم أن هذه المساعدات تمثل مصدرا هاما لتمويل انفاق الحكومات في بعض الحالات الا أنه لا يمكن الاتكال عليه باعتباره مورد غير متاح دوما، ويتعثر بطبيعة العلاقات الدولية القائمة و احيانا بشروط الدولة المساعدة<sup>1</sup>.

### ثانيا: ترشيد الانفاق العام وتحديد أولوياته:

امام شح الموارد المتاحة في الاقتصاد مقارنة بتطور حاجات المجتمع تبرز ظاهرة تبديد استغلال الدخول في غير نفع وفي مجالات متعددة يتم من خلالها تبذير المال العام وهو من أهم الاسباب التي تؤدي الى عجز الموازنة العامة، وهنا تظهر أهمية ترشيد الانفاق العام في الحد من مثل هذه التصرفات التي لا تخدم الحكومات التي تعاني من العجز المالي ويزيد ضررها عن نفعها. حيث تثمر آلية ترشيد الانفاق العام برفع كفاية الانتاجية في توفير الخدمة أو السلعة والوصول الى

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 264، 265.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

كفاءة في الاداء ونتائج أحسن باستخدام حجم الانفاق العام نفسه او ادراك نفس النتائج المطلوبة مع التوفير في حجم الانفاق العام.

ان تفعيل آلية ترشيد النفقات العامة تستوجب الضغط على الانفاق الاستهلاكي الحكومي الذي لا يدرر نفع عام دون ان يؤدي ذلك الى المساس بدرجة الاشباع العام التي يحققها الاداء الحكومي لتوفير موارد مالية. حيث تأتي اهم بنود الانفاق العام التي تستوجب ترشيدها في النقاط التالية:

- بند الانفاق على اجور ومرتبات الموظفين التي تستهلك جزء كبير من ايرادات الدولة.
- بند الانفاق الاستثماري الحكومي خاصة وأن استهلاك تنفيذ المشاريع العمومية غالبا ما يزيد عن الاعتمادات الفعلية التي كان يتوجب الالتزام بها الى جانب عدم احترام الفترات المحددة لانجاز المشاريع.
- بند الانفاق الخاص بشراء التجهيزات والعتاد الحكومي الذي لا يستغل بعقلانية وغالبا ما يتجدد في فترات قصيرة.

وفي نفس الاطار يخضع توزيع بنود الانفاق العام الى مقاييس وأولويات وذلك وفقا للأوضاع الاقتصادية السياسية والاجتماعية للبلاد، حيث لا بد أن تراعي الحكومة ادراج النفقات الضرورية اولا ثم التدرج في باقي الاولويات فالكماليات و ربما تأجيل مشاريع التي تحقق الرفاه الاجتماعي او بعضها حسب المقدور الذي يمكن تتحمله الدولة ولا يكلفها ذلك تنامي عجز الموازنة العامة للدولة.<sup>1</sup>

حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 298، 299.

### ثالثاً: خفض الانفاق العام:

في حالات تأزم الاوضاع المالية وتفاقم العجز الموازي، قد تنتقل الحكومات اضطراراً الى مرحلة أكثر خطراً وهي تخفيض الانفاق العام والذي ينفذ من خلال الاجراءات التالية:

#### 1. تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:

تلجأ الحكومات الى التدخل في تقليص النفقات التحويلية الاجتماعية في حالات العجز الموازي الحاد باعتبارها تأخذ حيز هام من اجمالي انفاق الحكومة والتوسع فيها يشكل احد أسباب تفاقم العجز، فتعمل الحكومات على التخلي عن دعم السلع الاستهلاكية الضرورية وهذا ما جاء به صندوق النقد الدولي كاجراء بحيث تصبح قيمة السلع في السوق كما كانت عليه قبل الدعم اي بالاسعار المساوية لتكلفتها الحقيقية، اما اذا تعذر التخلي عن الدعم كلياً مرة واحدة يمكن التخلص منه تدريجياً وتقليصه على فترات على ان يتم ذلك بشكل فعال، بحيث تساهم مراجعة النفقات التحويلية والتخلي عن الدعم السلعي في التخفيف من تأزم العجز المالي.

#### 2. التخلي عن الدعم الاقتصادي:

ان استمرار الدعم الاقتصادي لمؤسسات الدولة الاقتصادية التي لا تحقق ارباح وغالبا ما تتكبد خسائر تتحملها الدولة يعتبر من بين العوامل التي تتسبب في نمو العجز المالي، لذلك يعتبر خصوصية هذه المؤسسات او اعادة هيكلتها احد الحلول التي تخفف من العبء الحكومي في تبني هذه المؤسسات الاقتصادية الفاشلة وتدارك العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة.

### 3. الضغط على النفقات المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم:

يستحوذ قطاعي الصحة و التعليم على اموال معتبرة في هيكل الموازنة العامة والتي تعرف نمو مستمر، ويعتبر عدم مراجعة بنود الانفاق في هذين القطاعين و المبالغة في الانفاق على خدمات الصحة والتعليم وعدم تسييرها واستغلالها بشكل سليم وتميزها بالمجانبة بنسب معينة يدفع الحكومة على المزيد من الانفاق وبالتالي تنامي العجز في موازنة الحكومة، لذلك لابد من الاستثمار الجيد للاموال العامة في اطار ما يحتاجه القطاعين دون مبالغة واستغلال مشاركة القطاع الخاص في تنفيذها بهدف تخفيض حجم الانفاق العام الموجه لهذين القطاعين.

### 4. تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف:

تبالغ الحكومات في التوظيف كاحد السياسات التشغيلية الهادفة لامتصاص البطالة الا أن ذلك يكلف الخزينة العمومية اموال طائلة لدفع نفقات اجور ورواتب الموظفين زيادة على العلاوات التي يطالبون بها حيث غالبا ما يزيد حجم المناصب المفتوحة عن الحاجة لأداء العمل لذلك عندما تتوجه الحكومة نحو تخفيض الانفاق العام لابد ان تغير سياساتها تجاه التوظيف ليكون فتح مناصب العمل بشكل عقلاي وبالتالي لا يضر بالموازنة العامة للدولة.

### 5. تجنب الدولة تنفيذ المشاريع الاستثمارية:

في اطار تخفيض النفقات العامة تفضل الحكومة عدم الخوض في الاستثمارات الكبرى التي تتطلب ميزانيات معتبرة خاصة وأن الاستثمار في المشاريع الكبرى في القطاع العام غالبا ما يعتبر بوابة الفساد في الدول التي لا تحرص على اقامة رقابة صارمة ما يكلف الحكومة اموال ضخمة لذلك تلجأ الحكومة الى تجنب تنفيذ هذه المشاريع في حالات العجز المالي الحاد وتترك المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها أو تعتمد الشراكة بين القطاعين لتخفيض الانفاق العام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فاطمة فوقة، حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 43، 44.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

ومراجعة تجارب تأثيرات تخفيض الانفاق العام يلاحظ أن اتجاه السياسات الحكومية نحو تحجيم الانفاق الجاري والاستثماري يوقع ضرر كبير بفئات المجتمع محدودة الدخل لأنها الطبقة الأكثر تأثراً بتخلي الدولة عن دعم السلع الاستهلاكية وتضخم الاسعار ونمو الرسوم خدمات القطاع العام بالتالي تدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وقد تكون نتيجة تخفيض الانفاق جد مكلفة فقد تؤدي الى الكساد الاقتصادي.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: آليات ترشيد الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة

لقد كان لدراسة حجم النفقات العامة وقع كبيراً لدى علماء المالية العامة بالنظر إلى الوقوف على هذا الحجم، و التي سعت إلى تحديد و معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة التي تسمح بمزاولة النشاط المالي للاقتصاد العام، لذلك زاد الاهتمام ببيان الضوابط التي تحكم النفقات العامة فضلاً عن حدود الإنفاق الذي تقوم به مع بيان الأسباب المفسرة لتزايدده و التي يعد الإتيان عليها خطوة أساسية ليكون هذا الإنفاق فعالاً في تحقيق الأهداف المسطرة من إشباع الحاجات العامة.

### المطلب الاول: آليات ترشيد الانفاق العام

تشكل سياسة النفقات العامة جزء مهم من سياسات الموازنة العامة للدول و التي تقوم الحكومات بتوجيهها لتحقيق سياسات الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عجز الموازنة المشكلات والحلول، جسر التنمية، العدد 63، ماي 2007، ص 13. 1

## 1. مفهوم ترشيد الانفاق العام:

أولاً: المعنى اللغوي:

أ. **الترشيد:** أن لفظ الترشيح في المعنى اللغوي من الفعل رشد، رشداً و رشادا أي اهتدى و إستقام، أما عند القول فلان

رشيح فهذا يعني أنه صائب و حكيم و قراره رشيح<sup>1</sup>

و يقال رشد رشداً: اهتدى فهو راشد، و رشد رشداً و رشادا بفتح الشين فهو رشيح يقال رشد أمره: رشد فيه و وفق

له، أرشده هداه و دله.<sup>2</sup>

ثانياً: اصطلاحاً:

يقصد بالترشيح اصطلاحاً التصرف بعقلانية و استخدام الحكمة و الرشد في اتخاذ القرارات.

حيث يظهر مفهوم ترشيح الإنفاق العام اصطلاحاً من خلال ضبط النفقات العامة، وإخضاع صرف النفقات للرقابة،

وتفادي التبذير والإسراف قدر الامكان، والابتعاد عن النفقات غير المهمة، وزيادة الكفاية الإنتاجية، والحصول على

أكبر قدر من المنفعة من استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.<sup>3</sup>

## 2. تعريف ترشيد الانفاق العام:

يعتبر التشريع الاسلامي الأسبق في بعث مفهوم ترشيح الانفاق و ضبط قواعده، حيث جاء في سورة الفرقان قوله تعالى

" و الذي اذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواماً " أي الذين يتجنبون التبذير و الإسراف في الانفاق

<sup>1</sup> المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص 555.

<sup>2</sup> المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة رشد، ص 346.

<sup>3</sup> محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، لبنان، 2008، ص 399.



فلا ينفقون من أموالهم إلا حسب حاجتهم و لا ييخلون من فضلهم على أهاليهم و خير الامور أوسطها (ابن كثير)<sup>1</sup>

حيث يعبر مفهوم ترشيد الانفاق العام عن زيادة انتاجية الانفاق العام بالكم الذي يكفي لمواجهة الالتزامات الداخلية و الخارجية للاقتصاد، و حسن التصرف في الاموال بما يتنافى مع التبديد و الاسراف في صرف المال العام.<sup>2</sup> و بمعنى آخر الادارة الرشيدة للانفاق<sup>3</sup> و التي لا يعني بها تقليص حجمه بمفهومه الضيق و انما نعني به بلوغ أكبر منفعة ممكنة باستخدام أقل قدر ممكن من النفقات العامة و توجيه النفقة لتكون فعالة وبالتالي تجنب تبديد المال العام من خلال الاسراف في تمويل النفقات غير الضرورية أو الانخفاض في انتاجية النفقات العامة بما

يسمح بزيادة فاعلية الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.<sup>4</sup>

### 3. أهمية ترشيد الانفاق العام:

تعتلي عملية ترشيد الانفاق العام أهمية بالغة في العصر الحديث باعتبار ان استخدام الانفاق العام في معظم الدول لا يتمتع بالرشادة المطلوبة عند توظيف سياسة الانفاق العام سواء كان ذلك من حيث حجم أو هيكل النفقات العامة في الموازنة العامة فغالبا ما نجد نمو تدفقات نقدية غير مبررة والتي لا تخضع لقاعدة تحديد الاولويات فبينما هناك أوجه انفاق ضرورية تستوجب تغطيتها يتوجه الانفاق نحو اغراض اقل نفعاً واستثمارات غير سديدة فتجد هيكل النفقات العامة يتخلله شوائب كثيرة وهذا ما يساهم في انخفاض مستوى الانتفاع بالمال العام الذي قد يكون أكثر منفعة اذا تم استغلاله وتخصيصه كما يجب.

<sup>1</sup> طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (2014-1990)، جامعة حمه لخضر الوادي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10، جوان 2016، ص 12.

<sup>2</sup> محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 72.

<sup>3</sup> علي العربي، عبد المعطي عساف، ادارة المالية العامة، الكويت، بدون سنة نشر، ص 06.

<sup>4</sup> نائل عبد الحافظ العوالمه، ترشيد الانفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992، ص 39.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

حيث ان اهمال ترشيد الانفاق العام له مخاطر عديدة أهمها الاضرار بجانب الإيرادات العامة من خلال استنزافها بغير كفاءة الى جانب انه يقف حائلا امام تحقيق مطالب النظام المالي من استقرار ونمو و عدالة وامن و الاخطر من ذلك ايضا انه يعرض ميزانيات الدول الى العجز المالي نتيجة عدم مسايرة الإيرادات العامة للانفاق الحكومي المتزايد نتيجة الاتجاه نحو سياسات التوسع في الانفاق العام وبالتالي التعرض الى مخاطر الدين و التضخم وتراجع الاستثمارات التي تدفع عملية التنمية.<sup>1</sup>

### 4. أهداف ترشيد الانفاق العام: تتمثل أهداف عملية ترشيد الانفاق العام فيما يلي:

- البحث عن الكفاءة الاقتصادية و انتاجية أكبر عند استخدام مجموع الموارد و الامكانيات المتوفرة بما يضمن زيادة في كمية ونوع المخرجات عند استخدام نفس المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات مع المحافظة على نفس مستوى المخرجات.
- الحد من عجز الموازنة العامة و احداث توازن بين مجموع الإيرادات المتاحة و الانفاق المطلوب و القضاء على مشاكل التضخم و المديونية و المساهمة في تنفيذ مشاريع جديدة.
- اعادة ترتيب النفقات حسب اولوياتها و درجة انتاجيتها، وتقليص نوعية و حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- المساهمة في بعث التنمية الاقتصادية و مواجهة المشاكل و التحديات التي تواجهها الدولة.
- القضاء على اوجه الفساد في استخدام المال العام من رشوة و سوء استعمال السلطة و اهدار المال العام

<sup>1</sup> شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية، جامعة قطر، العدد 14، 1996، ص 251- 252.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج الموازنة العامة

- تفعيل فكرة الاستدامة المالية من خلال المحافظة على التوازن بين السكان و الموارد في مختلف المراحل الزمنية مستقبلا.
- استبعاد مخاطر تفاقم الديون نظرا للمشاكل التي تتبع عملية التسديد.
- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي و القضاء على التبعية الاقتصادية و السياسية.
- الاحتياط لأي صدمات مالية مستقبلا<sup>1</sup>.

### 5. عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام:

ان تنفيذ خطوة ترشيد الانفاق العام تحتاج الى مجموعة من المتطلبات الضرورية حتى يتم انجازها في احسن صورة فهي ليست بالعملية الهينة بل يجب مراعاة الوقوف عند الركائز التالية:

#### أ. تحديد الاولويات في ظل محدودية الموارد:

- يؤكد الخبراء في المالية العامة بوجوب الالتزام بمبدأ تحديد الاولويات وعدم النزوح عنه حتى لا تتجه برامج الانفاق العام نحو مشروعات اقل نفعا وأهمية وبالتالي عدم التوفيق في بلوغ الاثار المرغوبة من الانفاق واختلال الاقتصاد<sup>2</sup>
- تتضمن هذه الخطوة تسطير أهداف المجتمع بدقة تمييز المشاريع والبرامج الانفاقية حسب درجة اشباعها للحاجات الاكثر ضرورة أي حسب سلم الاولويات مع مراعاة ادراج النجع الطرق و الاساليب التحليلية للتمييز بين افضل البرامج تحقيقا للأهداف المرجحة.
  - ادراج عامل الزمن عند اختيار المشاريع حيث كلما كان وقت الانجاز اقل كلما كان ذلك حافزا لاختيار هذا البرنامج.

<sup>1</sup> عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس و مبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص04.  
<sup>2</sup> شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 262.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

- درجة وعي المواطنين بمدى خطورة المشكلة التنموية القائمة و اهتمامهم بها يمنح هذه المشكلة الافضلية للاسراع في معالجتها.

- الامتثال لعامل الخبرات السابقة حيث كلما تأكد من سلامة الحلول المقدمة و المجربة سابقا كلما كان ذلك حافزا لاختيارها عند تقييم المشاريع.

### ب. الابتعاد عن ازاحة القطاع الخاص:

من خلال عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص والتقليل من المشروعات العامة التي اصبحت تثقل خزينة الدولة و سببا في عجز الموازنة وتفاقم الديون الى جانب ان الاستثمار في المشاريع العامة يكون اكثر عرضة للاختلاس واهدار المال وفي المقابل تشجيع القطاع الخاص على اقامة المزيد من المشاريع التي كانت حكرا على الدولة كون ان القطاع الخاص يكون اكثر حرصا على اقامة المشاريع بأقل التكاليف بحثا عن الربح مما يدعم فكرة ترشيد الانفاق العام.

حيث اصبح من الحكمة مرافقة القطاع الخاص للقطاع العام و تفعيل دوره في عمليات التنمية من خلال فسح المجال امامه في المشاريع التي يمكن ان ينفذها القطاع الخاص بشكل افضل ويبقى دور الدولة يخصص النشاطات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأديتها و ذلك وفق معايير و ضوابط معينة ترشد من انفاق موارد الدولة<sup>1</sup>.

### ج. ضرورة توفر نظام رقابي فعال:

حتى تتم عملية ترشيد النفقات العامة بصورة فعالة لا بد من وضع نظام رقابي مستمر يقوم بمتابعة انجاز الاهداف المخطط لها سابقا على مختلف مراحل تنفيذها لضمان توافق الاهداف المسطرة و الانجازات المحققة فعلا.

<sup>1</sup> محفوظ بصيري، فاعلية الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في تكريس الحوكمة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص 7.

### د. تحديد الاهداف بدقة:

بمعنى يتعين على الحكومة وضع خطط واضحة الاهداف و دقيقة للمشاريع الانفاقية التي تود برمجتها مستقبلا سواء كانت طويلة أو متوسطة الاجل و ترتيبها حسب درجة اهميتها ووفقا للمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية للمجتمع.

### هـ. كفاءة أجهزة الدولة و حسن ادارتها:

رغم وجود ارادة سياسية إلا ان نجاح عملية ترشيد الانفاق العام تتوقف على وجود هيكل اداري كفء يسهر على تنفيذ كل المشاريع العمومية، حيث تبقى الدول النامية تعاني من عدم كفاءة هذا الجهاز خاصة في جانب تحصيل الايرادات العامة خاصة التهرب الضريبي<sup>1</sup>.

### 6. خطوات ترشيد الانفاق العام:

حتى تتوقف عملية ترشيد الانفاق العام لابد ان تمر عبر الخطوات التالية:

- كأول خطوة لابد من تحديد اهداف المجتمع بوضوح و باستمرار و ترتيبها حسب اولويتها و ضرورتها باعتبار الوضع العام للبلد.

- تقييم البرامج البديلة الممكنة التي تحقق هذه الاهداف.

- الاستعانة بأجبع الاساليب التحليلية للوصول الى البديل الافضل القادر على تحقيق اهداف المجتمع.

<sup>1</sup> أولاد العبد سعد، دراسة إقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة و العجز في الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 93.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج الموازنة العامة

- تخصيص الموارد حسب متطلبات المشروع بالتنسيق مع الهيكل الإداري للدولة و تفصيل البرنامج الى وحدات تخص التنفيذ من فروع، أنشطة و مهام لتحديد المسؤوليات في استكمال المشروع.

- التقييم الدوري لبرنامج الانفاق لمتابعة التغييرات التي تعرفها الاهداف ودور كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

- وضع البرامج المختارة محل التنفيذ في اطار عمل يضمن تحقيق كفاءة الاهداف خلال فترة زمنية محددة مسبقا يراعى فيها تتبع الانجاز من فترة الى اخرى.

- تفعيل نظام رقابي لضمان انجاز البرامج وفق خطة العمل المحددة سابقة مع ضرورة السير من الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية.

- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يتوافق والوظيفة التخطيطية على المستوى الكلي اين يتم تخصيص الموارد بين

الدولة و القطاع الخاص و على المستوى الجزئي أين تم تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة وهو يدعم تخصيص

وكفاءة استخدام الموارد العامة<sup>1</sup>.

### 7. ضوابط ترشيد الانفاق العام:

تتطلب عملية ترشيد الانفاق العام الالتزام بمجموعة من الضوابط نذكرها فيما يلي:

#### أ. تحديد الحجم الامثل للنفقات العامة:

ان التقدير الجيد لسقف الانفاق العام يخضع عادة للقرار السياسي وأهداف الدولة في النظام الاقتصادي والاجتماعي

القائم والظروف التي يمر بها المجتمع،<sup>2</sup> الا أن اهمية تحديد الحجم الامثل للنفقات العامة مطلب ضروري فاذا كانت

<sup>1</sup> نائل عبد الحفيظ العواملة، الإدارة المالية العامة، مركز احمد ياسين، الطبعة الرابعة، الاردن، 2003، ص 276.  
<sup>2</sup> شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 257.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

النفقة تحقق منفعة عامة يستفيد منها الافراد لا يعني انه كلما زادت النفقة العامة كلما زاد النفع العام لذلك ينبغي بذل جهود لمعرفة السقف الامثل للحجم الكلي للانفاق لانه يمثل قيد مهم لترشيد الانفاق العام<sup>1</sup>.

و لأنه لن يخدم المجتمع أن تزيد النفقات العامة لتصل الى حد اهدار المال العام بل يجب ان يتوقف حجم النفقات العامة عند مستوى معين يتم فيه تحقيق أكبر قدر من المنفعة و الرفاهية للأفراد في حدود ما هو متاح من الموارد العادية للدولة.

### ب. ضرورة توجيه النفقات نحو تعظيم النفع العام:

يتجه هذا الضابط الى التأكيد على عدم استخدام النفوذ لاستغلال المال العام بهدف تحقيق اغراض شخصية لا تخدم الصالح العام و توجيه النفقات على اساس نظرة اجمالية شاملة لتغطية حاجات المرافق العامة باعتبار الاولوية لأوجه الانفاق التي توجه للمرافق التي تحقق أكبر منفعة.

### ج. اعداد دراسات جدوى للمشروعات:

حتى تنفذ فكرة اي مشروع لابد من القيام مسبقا بالتخطيط للمشروع عن طريق دراسة جدوى التي تقدم مجموعة من المعلومات تخص تنفيذ المشروع من خلال التعرف على حجم التكاليف التي تحقق المشروع و الخطة التمويل المناسبة لها، كيفية التسويق للمشروع و العائد المتوقع منه و مختلف تأثيراته الاقتصادية و الاجتماعية مثل العمالة، الادخار، و توزيع الدخل وغيرها، كما أن هذه الدراسة مهمة جدا و اساسية قبل اتخاذ القرار الاستثماري لأنها تسمح بتوظيف المال العام دون اي مخاطر.

<sup>1</sup> بمعامل عياش، نوي سميحة، "اليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013، ص 16.

### د. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:

لا يمكن اجراء صرف اي نفقة عامة دون الحصول على ترخيص من السلطة التشريعية وهذه هي احد مبادئ المالية العامة التي تضمن توظيف الاموال العامة في تحقيق المنفعة العامة كون ان اعضاء البرلمان يتمتعون بالصلاحيات التي تمكنهم من اجراء تعديلات تخص النفقات او الغائها تماما بما يخدم ترشيد الانفاق العام.

### هـ. تجنب الاسراف و التبذير:

في اطار المحافظة على المال العام و ترشيده يجب محاربة كل اساليب اهدار المال العام من تبذير وإسراف في غير منفعة، حيث تظهر اوجه اسراف الانفاق العام في الدول النامية كما يلي:

- تفاقم تكاليف تأدية النفقات العامة.

- الادارة غير المحكمة للجهاز الحكومي.

- استخدام النفوذ و السلطة في استغلال الاموال العامة.

- ارتفاع العمالة في الجهاز الحكومي عن النسبة المطلوبة لتأدية الاعمال.

- المزايدة في نفقات التمثيل الخارجي بشكل مبالغ فيه.

و حتى يتم تفعيل الادارة الرشيدة للانفاق الحكومي لابد من الحد لمثل هذه الظواهر التي تسمح بتسرب المال العام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مجدي محمد شهاب، اصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 229-230.



## 8. مجالات ترشيد الانفاق العام:

لتنفيذ سياسة ترشيد الانفاق العام لابد من تحديد المجالات التي تستوجب العمل عليها في اطار ترشيد النفقات العمومية و التي نفضلها فيما يلي:

### أ. ترشيد الرواتب و الاجور:

يشغل حيز الرواتب و الاجور نسبة مهمة من اجمالي النفقات العامة لذلك فان العمل على ترشيد هذه النفقات التي تصب في بند الرواتب و الاجور سيخفف من تفاقم الانفاق العام وبالتالي سيساهم في معالجة العجز في موازنة الدولة و تعتمد هذه العملية على ركيزتين اساسيتين:

- ان سياسة التوظيف المتبعة التي تسعى الحكومة من خلالها الى الالتزام بتشغيل الخريجين بما يزيد عن الحاجة الفعلية لسوق العمل يسمى بالتوظيف الاجتماعي و هذا الذي يولد اثار سلبية أهمها تدني مردودية اداء الموظفين في الحكومة و ارتفاع معدلات البطالة في قطاعات معينة.

- ان تجميد الاجور أو تسريح العمال في اطار العمل على تخفيض حجم الرواتب و الاجور سيؤدي الى انخفاض حجم الانفاق العام و بالتالي تراجع الطلب الكلي الذي يؤدي إلى اثار اقتصادية سلبية الى جانب الاثار الاجتماعية غير مرغوبة بسبب ارتفاع معدلات البطالة.

و تتم عملية ترشيد الانفاق على الاجور و الرواتب من خلال الاجراءات التالية:

**أولاً:** الاستغناء عن الوظائف الشاغرة التي تزيد عن الحاجة و التخلي عنها.

**ثانياً:** اعادة توزيع الموظفين حسب متطلبات الادوار و الوظائف في الاجهزة الحكومية حسب الحاجة و دون زيادة غير مبررة في التوظيف.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج الموازنة العامة

ثالثا: تدعيم سوق العمل بالالات و الاجهزة الحديثة التي بإمكانها التخفيف من تعداد الموظفين وتحسين الاداء الوظيفي.

رابعا: تقليص عدد العمال في الادارات العمومية.

خامسا: خفض سقف الاجور و الرواتب لموظفي الادارات العمومية.

### ب. ترشيد النفقات الاستثمارية:

يعتبر الانفاق على المشاريع الاستثمارية محركا لعجلة التنمية الاقتصادية خاصة عندما يتعلق الانفاق بقطاع البنية التحتية

لذلك يجب توخي الحذر عند تفعيل عملية الترشيد في مجال النفقات الاستثمارية حتى لا يتم المساس بمردودية و اداء

الانفاق العام الاستثماري لذلك وجب اتباع التدابير التالية في المجال النفقات الاستثمارية:

أولاً: البدء بانجاز المشاريع الأكثر أهمية ثم اتباعها بباقي المشاريع التي تقل أهمية عنها.

ثانياً: اعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية التي تعود بفوائد مالية و التي لا يتطلب إنجازها تكاليف مرتفعة.

ثالثاً: التقييم الدوري لانجاز المشاريع الاستثمارية حتى يتسنى اتخاذ الاجراءات المناسبة في حال وجود مشاريع لا يتناسب

عائدها و أهميتها مع التكاليف القائمة عليها بالاستغناء عنها او تخفيض الاعتمادات المالية الموجهة اليها.

رابعاً: الزام ادوات الرقابة المالية بمتابعة جميع مراحل انجاز المشروع و الصرف عليه.

خامساً: الوقوف على معرفة الاسباب وراء خسارة بعض المؤسسات العامة و اعتمادها اساليب التمويل الذاتي و

لاستبعاد هذه المشاكل لابد من اتخاذ الاحتياطات التالية:

- القضاء على مشكل العمالة الزائدة الذي سيوفر من تكاليف المشروع.

- اكتساب المزيد من الخبرة من خلال توظيف اليد العاملة المؤهلة.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

- مراجعة سياسة التسعير الخاصة بالمؤسسات العامة.
- من المهم جدا تمكين هذه المؤسسات من الاحتفاظ بجزء من الارباح لاستخدامه في قسم اعادة التاهيل و الصيانة لضمان المحافظة على المستوى التشغيلي و تطويره.

### ج. ترشيد النفقات التشغيلية:

بهدف ترشيد النفقات التشغيلية لابد من اعتماد الاساليب التالية:

- تخلي الحكومة عن تكاليف ايجار المباني التي لا تستغل لصالح الاعمال الاساسية للدولة
- تجنب التجديد بين الحين و الاخر في اكتساب الاجهزة و الاثاث و السيارات و المحافظة على ممتلكات الحكومة من خلال صيانتها حتى يتم استغلالها لفترة اطول.
- التعقل في اقامة المعارض الدولية التي تكلف الحكومة و تخفيض نفقاتها.
- السعي الى تخفيض اعباء ايجار الهياكل التي تستغلها الحكومة اثناء ادائها لوظائفها و البحث عن بدائل اخرى اقل تكاليف<sup>1</sup>.

### 9. اسس ترشيد الانفاق العام:

- ان تسيير الانفاق العام واعتماد الطرق السليمة لترشيده يتطلب الوقوف على مجموعة من الأسس والركائز التي لا يجب تجاوزها حتى يتم تحقيق الاهداف الحكومية و اكتساب وفورات مالية، ويمكن تلخيص هذه الاسس في النقاط التالية:
1. احكام مبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية في تحمل اعباء ترشيد الانفاق العام.

<sup>1</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 140-141.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

2. الحرص على الإبقاء على جميع الحقوق المشروعة للموظف، فمن غير الممكن المساس برواتب الموظفين.
3. ضمان عدم التخلي عن فرص النمو الاقتصادي والاستثمارات التي تزيد من الدخل.
4. المحافظة على نفس جودة وكفاءة الخدمات العامة الضرورية كالتعليم والصحة.
5. عدم اسقاط الاهتمام بالمواطن البسيط الذي يعاني الفقر والبطالة وتولي رعاية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للطبقات ذات الدخل الضعيف في المجتمع.
6. تفعيل مبدأ المسؤولية المجتمعية من خلال اسهام القطاع الخاص في التكفل بجزء من الاعباء.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تطور مفهوم ترشيد الانفاق العام في ظل تطور الموازنة العامة

لقد تطور مفهوم ترشيد الانفاق العام مع الموازنة العامة و انتقل بمراحل تماشيا مع تطور الموازنة العامة للدولة فبينما كان يرتكز ترشيد الانفاق العام على تنفيذ الرقابة على الانفاق العام توسع مفهومه مع ظهور اشكال حديثة للموازنة العامة

2.

#### 1. مراحل تطور مفهوم ترشيد الانفاق العام باستخدام الموازنة العامة:

##### أولاً: الموازنة التقليدية أو موازنة البنود:

تمثل أول شكل للموازنة العامة عند بداية ظهورها و هي أكثر نموذج متداول للموازنات العامة في العديد من الدول

<sup>1</sup> د. نصر عبد الكريم والفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، مجالات الترشيح والتقصيف في الانفاق الحكومي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، كانون الاول، 2015، ص 8.

<sup>2</sup> طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (2010-1990)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 161.

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج الموازنة العامة

النامية و المتقدمة و التي يتم من خلالها تحديد النفقات العامة للدولة لتلبية الحاجات العامة وتحديد الإيرادات العامة اللازمة لسد هذه النفقات و قد عرفت أيضا بتسميات مختلفة منها:

### 1. موازنة البنود:

وظهرت هذه التسمية كنتيجة لاهتمام الزائد ببند الموازنة العامة والتأكيد على احترام الاعتمادات المرصدة في هذه البنود عند الانفاق.

### 2. موازنة الرقابة:

لأنها تؤكد على ضرورة احكام الرقابة المالية على عملية الانفاق لتفادي اختلاس أموال الدولة والتأكد من صرف هذه النفقات في أبوابها فهي تركز على عملية الانفاق أكثر من الاهتمام بالأهداف والغايات من وراءها.

### 3. الموازنة المتدرجة أو الموازنة المتزايدة جزئيا:

هي الموازنات التي تعتمد الموازنات السابقة في التقدير وتزداد فيها النفقات العامة تدريجيا باستمرار وبمعدلات ضئيلة بهدف التكفل بالزيادات المتوقعة في الانفاق على الرواتب والمشاريع الجديدة.

و تعتمد الموازنة التقليدية نوعين من التصنيفات للنفقات التصنيف الاداري الذي يقسم النفقات العامة الوحدات الادارية للحكومة من وزارات و المصالح التابعة لها باعتبارها هي من ينفذ كل النشاطات فيحدد فصل لكل وزارة في وثيقة الموازنة العامة وتتفرع الفصول الى فقرات و بنود تسجل فيها النفقات المخصصة لها.

أما التصنيف النوعي فيفصل النفقات العامة في شكل أبواب و بنود و ذلك حسب طبيعة النفقات والغرض منها مثل الانفاق على الرواتب، الانفاق على المشاريع و غيرها ما يسهل عملية الرقابة و المحاسبة.<sup>1</sup>

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 208، 207.

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

لا تزال الموازنة التقليدية محل تطبيق في الكثير من بلدان العالم كونها تتسم بالسهولة و البساطة في الاعداد وتساعد في احكام الرقابة على صرف الاموال العامة وتحديد المسؤوليات، الا انه يؤخذ عليها أنها لا توضح اهداف الموازنة العامة التي يصعب تحديد اثارها نتيجة لعدم استخدامها تبويبا حسب الاهداف وبالتالي اضعاف امكانية الحكم على كفاءتها كونها تحفز الوحدات الحكومية على انفاق الاعتمادات المتبقية دون مبررات موضوعية و انما فقط من اجل الحصول على اعتمادات اكثر في الموازنة اللاحقة و هو احد تبديد موارد الدولة.<sup>1</sup>

### ثانيا: موازنة الاداء:

تعتبر موازنة الاداء كمحاولة لاستدراك القصور والخلل في الموازنة التقليدية اصلاحه<sup>2</sup> " فهي ذلك التويب في الموازن الذي يركز على الاشياء التي تقوم بها الحكومة و ليس على الاشياء التي تشتريها و بهذا فان موازنة الاداء تنقل التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه"<sup>3</sup>.

وهي بذلك تتيح فرصة الحكم على اداء الموازنة من خلال المقارنة بين ما تم انفاقه والنتائج المترتبة على هذا الانفاق والتركيز على ما تم انجازه بعد صرف النفقة وليس فقط النظر الى ما تحصل عليه من سلعة أو خدمة فعند قيام الحكومة بنشاط مالي في قطاع معين مثلا فهي توضح حجم الانفاق عليه وتنظر فيما تم تحقيقه في هذا القطاع كنتيجة للانفاق عليه، فهي تساهم في تحسين تنفيذ برامج الحكومة وتمكن من الحصول على أفضل كفاءة لأداء الموازنة لانها عند قياس أداء النشاط الحكومي قد تتمكن لاحقا من اختيار افضل البدائل للوصول إلى احسن النتائج.

الا أنه من بين معوقات موازنة الاداء انها تجد صعوبة في تحديد و قياس وحدات الاداء للانجازات المحصل عليها نتيجة النشاط الحكومي خاصة فيما يتعلق ببعض النشاطات مثل الانفاق على الامن و العدالة و الدفاع وغيرها وقد تزداد

أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 675،674،673.<sup>1</sup>

فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 318<sup>2</sup>

<sup>3</sup> Burkhead Jesse, Government Budgeting. New York , Wiley and Sons, Inc, 1967, p 133.

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

صعوبة قياس النتائج لان بعض الاثار قد تكون مباشرة و بعضها غير مباشر إلى جانب استحالة تجميع بنود الانفاق التي تهدف إلى نتائج معينة و هذا ما يتطلب خلق انظمة محاسبة و رقابة لمواجهة هذه الصعوبات والأخذ بموازنة الاداء<sup>1</sup>

### ثالثا: موازنة التخطيط و البرامج:

تتمحور موازنة التخطيط والبرنامج حول عملية التخطيط وهو من اهم التعديلات التي ادخلت على موازنة الاداء كنتيجة للصعوبات التي لاحقت الاخذ بها حيث تركز موازنة التخطيط والبرامج على تحسين الاداء الحكومي وترشيد استخدام موارد الدولة فهي تجمع بين الاهتمام بالمدخلات كما هو متداول في الموازنة التقليدية وتهتم بالمرحجات كما تفعل موازنة الاداء الى جانب امكانية المفاضلة بين البدائل المتاحة للوصول الى افضل اداء للنشاط الحكومي واستخدام اوجه الانفاق المختلفة للتأثير على نمو الاقتصاد، وتتميز موازنة التخطيط و البرامج بأنها تمتد لعدة سنوات مقبلة فهي خطة طويلة الاجل على عكس الموازنة التقليدية التي تستمر لسنة مالية واحدة<sup>2</sup> وكانت امريكا أول من استخدمت موازنة التخطيط والبرمجة ثم توسع توظيف هذا النظام في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعرف بنظام ترشيد خيارات الميزانية (rationalisation des choix budgétaire)<sup>3</sup> ،

بحيث تخدم موازنة البرامج والتخطيط عمليات اتخاذ القرارات والمفاضلة بينها داخل وحدات المصالح الحكومية التي تعبر عن قرارات تخطيطية لبلوغ اهداف معينة<sup>4</sup> أين يتم استخدام أدوات أكثر تطورا تختص بالتحليل الاقتصادي الكمي

فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع اعلاه، ص 319،318<sup>1</sup>

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 228،229،230<sup>2</sup>

Y Bernardet J-C.Coli , vocabulaire économique et financier , 7 eme edition , 1998 , p 497.<sup>3</sup>

أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 677،678<sup>4</sup>

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

لدراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات وقياس المنفعة لاختار افضل البدائل الذي يحقق أكبر منفعة بأقل نفقة ممكنة بحيث تعتم موازنة التخطيط و البرامج التخطيط لاستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية لاشباع أكبر قدر من الحاجات ضمن برامج عمل يؤدي وظيفة ترشيد الاقتصاد ككل<sup>1</sup>.

ومن بين أهم المزايا الجديدة التي تختص بها موازنة التخطيط والبرامج انها تقوم بتحديد الاهداف المراد تحقيقها بصورة واضحة في شكل برامج تعمل على تحسين اداء الحكومة وترشيد قراراتها من خلال توظيف الادوات اللازمة بما يحقق كفاءة عالية في التنفيذ و الاداء و يسهل عملية الرقابة، الا انها تبقى محل مجموعة من الانتقادات تتمحور حول بعض الصعوبات التي تصطدم بها الوحدات التنفيذية لموازنة التخطيط والبرامج حيث تظل عملية توضيح الاهداف تفتقر الى الدقة و التفصيل فيها كما يشكل قياس المنفعة والعوائد عائنا خاصة في بعض البرامج التي تصعب فيها الحصول على ارقام حقيقية مما قد يخل بعملية ترشيد القرارات.

كما يتطلب تنفيذ موازنة التخطيط والبرامج تكاليف مرتفعة لانها تستلزم توفير مراكز للمعلومات للقيام بالدراسات التحليلية يعمل عليها العديد من المختصين، إلا انها تبقى تمثل تطورا ملحوظا للموازنة تضمن الاستخدام الافضل للموارد عند تحقيق اهداف الدولة<sup>2</sup>.

### رابعا: الموازنة الصفريّة:

لقد بدأت فكرة الموازنة الصفريّة اعتمادا على مبدأ اغفال كل المشاريع و البرامج السابقة مع بداية السنة المالية حتى يتم وضع برامج و أهداف جديدة بدءا من الصفر أي بدون الاعتماد على البرامج التي نفذت و تم اعتمادها سابقا حتى و لو كانت طبيعة هذه المشاريع مستمرة من فترة سابقة لان هذا التقييم سيحدد اما الاستمرار في تنفيذ هذه المشاريع

فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع اعلاه، ص 320.<sup>1</sup>

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، المرجع أعلاه، ص 239، 240.<sup>2</sup>



## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

أو تعديلها أو الغائها نهائياً، حيث تعمل الموازنة الصفرية من أجل الوصول إلى نتائج باستخدام الحد الأدنى للتكلفة أي أنها تكون مبنية على تقديرات دقيقة للإنفاق و تقوم الموازنة الصفرية بالاعتماد على الخطوات التالية:

- تكوين ودراسة القرارات التي تخص النشاطات الحكومية القائمة فعلا و الجديدة أيضا.
- اعداد دراسات تحليلية للقرارات المتعلقة بكل المشاريع.
- تمييز القرارات وترتيبها و اختيار افضل البدائل بينها على أساس التكلفة و العائد.
- تخصيص الاعتمادات اللازمة لتمويل المشروعات الاكثر اهمية باعتبار مبدأ الاولوية في توزيع الموارد سواء كانت مشاريع جديدة أو مستمرة.<sup>1</sup>

وهو اسلوب يمكن من الحصول على زيادات او تخفيضات في اعتمادات المشاريع الحكومية ويستلزم تقديم المبررات الكافية للبرامج المقدمة و البدائل المقترحة انطلاقا من قاعدة الصفر<sup>2</sup>، حيث يحقق تنفيذ نظام الموازنة الصفرية مجموع من المزايا أهمها ترشيد القرارات و الاداء الحكومي من خلال تبرير جميع المشاريع ابتداء من الصفر كما تسمح باستخدام و توزيع الموارد بشكل افضل على النشاطات التي تتلاءم والكفاءة والفاعلية و توجيه الانفاق اليها بدلا من المشاريع التي لا تحقق الكفاءة المرغوبة هذا ما يساهم في تخفيض حجم الضرائب المفروضة بسبب اعادة النظر في تخصيص موارد الدولة.

إلا انها لم تخلو من بعض الانتقادات التي اشارت الى ان الموازنة الصفرية اصبحت مصدر تخوف لأنها تتطلب دائما مراجعة لجميع المشاريع وهناك فرص تخفيض الاعتمادات او الغاء البعض منها وهذا ما يزيد من حجم الوقت اللازم

خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 363،364.<sup>1</sup>  
غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الاردن، 2010، ص 123.<sup>2</sup>

## الفصل الثاني: ترشيده الانفاق العام كأحد آليات علاج الموازنة العامة

لإعداد الموازنة الصفرية إلى جانب أنها تحتاج إلى جهاز خاص بدراسة الموازنة مكون من اشخاص ذوي خبرات وكفاءة لمباشرة تحليل ومراجعة المشاريع وقياس ادائها وهذا ما يصعب الحصول عليه في العديد من الدول.<sup>1</sup>

### خامسا: الموازنة التعاقدية:

تعتبر اخر نماذج تطوير الموازنة العامة للدولة وكانت اول محاولة لادراج الموازنة التعاقدية في نيوزيلاندا 1996 م وهي تتمثل في تطبيق نظام عقد صفقات بين الجهة المنفذة والحكومة أي انه يتم تعاقد بين الطرفين لتنفيذ اعمال معينة بمقابل مادي يتم الاتفاق عليه مسبقا.

وانطلاقا من هذا المبدأ تبدأ الحكومة بعرض المشاريع التي تود تنفيذها بهدف الحصول على متعاقدين يستوفون الشروط التي تضعها الحكومة لاستكمال تنفيذ برامجها وفق الخطط والاهداف المبرمجة.

حيث تمتاز الموازنة التعاقدية بانها تحدد من المشاكل التي تواجه الادارات الحكومية وتساعد على تنفيذ البرامج بكفاءة أكبر و فاعلية مما يتوافق و ترشيده الانفاق العام مع الحفاظ على تلبية أكبر قدر من الحاجات العامة، الى جانب ان مبادئ الموازنة التعاقدية تساهم في صياغة الموازنة العامة بشكل جديد يسهل ربط الموازنة بالخطط التنموية للحكومة وهذا ما يزيد من امكانية الانتفاع من الموازنة العامة في تحقيق اهداف الدولة.

كما و تتلخص اهم مشاكل موازنة التعاقدية في غياب دراسات الجدوى للمشاريع الحكومية بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لدى مصالح الحكومة.<sup>2</sup>

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 270.<sup>1</sup>  
د.حسن عيد الكريم سلوم، د. محمد خالد المهائني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد التنفيذ الرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد الرابع و الستون، 2007، ص 115.

### 2. معايير المفاضلة بين المشاريع العامة:

تساهم آليات المفاضلة بين المشاريع العامة في اتخاذ القرارات الرشيدة والصحيحة و ذلك من خلال اختيار احد المعايير التالية لاستخدامها في تحليل، تقييم واستنتاج المشاريع التي تخدم المجتمع بشكل افضل وتأتي بالنفع العام حسب متطلبات كل مجتمع وظروفه.

#### أولاً: معيار تحليل التكلفة - الفعالية:

اسلوب يتم من خلاله المقارنة بين مجموع المشاريع المتاحة التي تؤدي الهدف المطلوب ويعمل هذا المعيار على الاختيار بين هذه البدائل المتعددة لاستنتاج البديل الاحسن الذي يحقق افضل العوائد والنتائج بأقل قدر من التكاليف التي يمكن انفاقها لتنفيذ المشروع.

ويقوم اسلوب التكلفة - الفعالية بتحليل مقارن بين مجموع المدخلات (inputs) التي تتمثل في شكل تدفقات نقدية وهي الانفاق الحكومي ومجموع المخرجات أي العائد (outputs) والذي غالباً لا يمكن تقديره نقداً لأنه لا يأخذ شكل نقدي انما يكون هذا العائد متمثل بتوقعات انجازات المشروع الحكومي مثل نسبة المتعلمين في برامج التعليم المنفذ أو عدد الاشخاص الذي قد يحافظون على ارواحهم بفضل مشاريع الدفاع المدني ضد الحرائق التي تنفذها الحكومة وبهذه الطريقة التكلفة\_الفعالية يمكن لمتخذي القرار اختيار افضل بديل ممكن ضمن قائمة المشاريع الحكومية لتنفيذه باعتبار يحقق افضل النتائج بأقل التكاليف<sup>1</sup>.

#### ثانياً: معيار تحليل التكلفة - العائد:

برز معيار تحليل التكلفة-العائد على يد المفكر الفرنسي جول دوبيه منتصف القرن التاسع عشر الذي كان صاحب الفكرة وعرض تنفيذها في مجال الاستثمارات في البنية التحتية كإنشاء الطرقات والجسور وغيرها، ثم لاقى الفكرة

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 308<sup>1</sup>

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

استحسانا ل يتم العمل عليها وتطويرها من طرف الاقتصادي الانجليزي بيجو الذي اصدر عام 1920 مؤلفا طرح من خلاله العوائد الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية.

واستخدم هذا المعيار كأحد أهم أساليب ترشيد القرارات الحكومية لمواجهة النمو المستمر للتكاليف العامة وتوظيفها لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة باقل قدر من الانفاق العام، فيعتبر هذا اسلوب التكلفة-العائد اداة وظيفية تمكن من تقييم المشاريع العامة المطلوبة وقياس تكاليف وعوائد كل بديل من البدائل المتاحة حتى يتم التمكن من اختيار المشروع الذي الذي يحقق اهداف الدولة، ويضمن أن تتفوق فيه المنافع الاجتماعية على التكاليف الاجتماعية<sup>1</sup>.

ويستند أسلوب التكلفة-العائد في الاختيار بين البدائل المتوفرة التي تحقق الاهداف الحكومية على تحليل وتقييم المدخلات المتمثلة في تكلفة المشروع والمعبر عنها نقدا وبين المخرجات المتمثلة في العائد من المشروع والذي يقوم نقدا ايضا.<sup>2</sup> ويعتبر هذا الاسلوب العملي الاكثر استخداما في مجال تقييم الاستثمارات القومية والذي يصيغ تحليل مقارن بين التكاليف الاجتماعية و العوائد الاجتماعية و قياس الرفاهية الاقتصادية التي تحققها هذه المشاريع

القومية وبالتالي اتخاذ القرار الرشيد الذي الاهداف المطلوبة.<sup>3</sup>

### أ. خطوات تحليل التكلفة-العائد:

يتضمن معيار تحليل الكلفة-العائد ستة خطوات نفصلها في الآتي:

<sup>1</sup> طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص 135-136.  
د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 311.  
<sup>3</sup> زينب صالح الأشوح، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، المجموعة العربية للتدريب و النشر، الطبعة الاولى، مصر، 2016، ص 35.

### 1. الخطوة الأولى: تحديد الوضع الحالي:

حيث يتم من خلال هذه الخطوة تحديد السياسة المعتمدة في الوقت الراهن التي يراد استبدالها والسلطات المسؤولة عنها ودوافعهم منها وأيضاً التطلع ان كانت هذه السياسات تساهم في نمو السوق الموازية الى جانب النظر في التغييرات في الاسعار والتكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تخص المعاملات والامثال والفرصة المتاحة استجابة لهذه السياسة المنفذة.

### 2. الخطوة الثانية: تقييم الارباح والخسائر في الوقت الحالي:

يتم من خلال هذه المرحلة تحديد الجهات المستفيدة التي يزيد انتفاعها من هذه السياسة الرهنة عن خسائرهم والجهات المتضررة التي تواجه تكاليف تفوق المنافع التي يتحصلون عليها مع الاخذ بعين الاعتبار انه قد يكون لنفس الجهة تكاليف وعوائد تستلزم من احتساب صافي العوائد، كما يجب اضافة التوقعات المستقبلية لهذه السياسة الحكومية اي اثر هذه السياسة من الاضافة التي ستحققها سواء في حصة المستفيدين او المتضررين مستقبلاً.

### 3. الخطوة الثالثة: تقييم الارباح والخسائر بعد تنفيذ كل بديل متاح:

تسمح هذه المرحلة بتقييم الراجحين والخاسرين بعد تطبيق السياسة البديلة وهنا لابد ان يأخذ بعين الاعتبار أن المستفيدين في ظل السياسة البديلة برباح لكنها تقل عن ارباحهم في السابق هذا يعتبر خسارة وليس ربح عند تطبيق السياسة البديلة، وبنفس المعيار اذا كان هناك خاسرون في ظل السياسة السابقة لكن انخفضت التكاليف التي يتحملونها عند تطبيق السياسة المقترحة فيحتسب هذا ربح وليس خسارة لصالح السياسة البديلة.

### 4. الخطوة الرابعة: تقويم التكاليف والعوائد نقدياً:

يتم من خلال هذه المرحلة تقويم صافي كل من التكاليف والعوائد نقداً وهو الامر الذي ليس بالهين كون أن هناك ارباح وخسائر يصعب تقييمها لذلك في هذه الحالة يتم الاعتماد في تقديرها على افتراضات تقوم على اساس تحليل الكلفة

مقابل العائد في ظل السياسات السابقة وفضل معيار في ذلك قد يكون استخدام التجارب العشوائية قياسا على السياستين الحالية والبديلة أو تحليل احصائي لهما.

### 5. الخطوة الخامسة: المقارنة بين التكلفة والعائد لكل البدائل المتاحة لاتخاذ القرار:

بعد تقويم التكاليف والعوائد نقدا بالقيمة الحالية يتم المقارنة مباشرة من خلال اجراء عملية فارق بين مجموع التكاليف ومجموع العوائد<sup>1</sup> وتقيس هذه الخطوة العلاقة بين تكلفة المشروع والعائد من خلال الاجابة على الاشكالات التالية:

هل القيمة النقدية للعائد من المشروع تفوق تكلفته النقدية؟ أم تزيد عنها؟ أم هي مساوية لها؟

وعند التحليل يتضح لنا أنه في الحالة الاولى اين يزيد العائد عن تكلفة المشروع فهو مؤشر يدل على ربحية المشروع اقتصاديا ويستحب انجازه، أما الحالة الثانية أين تقل قيمة العائد عن تكلفة المشروع فهو مؤشر على عدم نجاح المشروع اقتصاديا والذي يفضل استبعاده كبديل، أما الحالة الثالثة التي يتساوي فيها العائد مع تكلفة المشروع فهو مؤشر على أن المشروع لا يحقق ربحية اقتصاديا، الا ان هذا لا يمنع تنفيذه اذا دعمته مطالب سياسية واجتماعية، وبذلك يكون هذا الاسلوب من افضل المعايير التي تخص المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد والتي لا تستند لاعتبارات اخرى عند اتخاذ القرار.<sup>2</sup>

### 6. الخطوة السادسة: العمل على التأكد من القرارات السابقة من خلال ادراج تغيير في افتراضات التحليل

يتم في هذه المرحلة اعادة تقييم النتائج وفحص سلامتها من خلال توظيف فرضيات جديدة لتوقعات مستقبلية تخص السياسة المستقبلية ثم قياس تأثير الفرضيات الجديدة هل توافق التوصيات للسياسة التي تم اختيارها مبدئيا اما في حالة

<sup>1</sup> آلان بوتر، اجراء تحليل التكلفة والعائد: دليل عملي لمنظمات الاعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2017، ص 14-10-19.  
د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 311.<sup>2</sup>

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

تحقيق نتائج تختلف عن النتائج التي تم التوصل اليها لابد من التأكد من صحة الفرضيات والتقديرات ومناقشتها من جديد لانها الاساس الذي يقوم عليه تحليل التكلفة-العائد<sup>1</sup>.

### ثالثا: معيار العائد الاجتماعي للمشروع:

يعتبر معيار العائد الاجتماعي للمشروع احد الادوات التي تستخدمها الحكومات في تحصيل وقياس القيمة الاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع، حيث يساهم قياس الاثر الاجتماعي في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في ظل ندرة الموارد وبيان الاثر الاجتماعي الذي يتم طرحه في المجتمع واطلاع الرأي العام بهذه العوائد الاجتماعية التي سيستفيدون منها ويتطلب قياس العائد الاجتماعي المرور بمجموعة من الخطوات الواجب اتباعها نلخصها كما يلي:

1. كخطوة أولى يتم من خلال هذه المرحلة تحديد النطاق المتمثل في تعيين اصحاب المصلحة اي المستفيدين من المشروع وكيفية اشراكهم فيها.

2. كخطوة الثانية يتم رسم خارطة النتائج من خلال تحديد المدخلات و قياسها ثم تقييم المخرجات و تجميع النتائج المتحصل عليها.

3. كخطوة ثالثة يتم فيها تقييم النتائج من خلال ترجمة كل من المدخلات والمخرجات الى نتائج وتحصيل كل البيانات المتعلقة بالنتائج مع تحديد المدة.

4. كخطوة رابعة يتم فيها تقدير الاثر أي النتائج المتحصل عليها دون اي تدخلات وتقدير التغيرات التي قد تطرا في المستقبل.

آلان بوتر، اجراء تحليل التكلفة والعائد: دليل عملي لمنظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.<sup>1</sup>

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج الموازنة العامة

5. كخطوة خامسة تنطلق فيها عملية حساب العائد الاجتماعي من خلال حاصل ضرب كمية التغير مع قيمة التغير للتحصل على القيمة الاجمالية مع الاخذ بعين الاعتبار الاثار الاجتماعية في حال غياب المشروع للحصول على صافي القيمة الحالية للأثر الاجتماعي<sup>1</sup>.

### رابعاً: حجم المشروع:

يشكل حجم المشروع احد المعايير التي يتم الاعتماد عليها عند اختار المشاريع خاصة وان مزايا المشاريع تختلف حسب حجمها فأن كان المشروع الكبير يحقق قدرات انتاجية كبيرة تؤدي الى أقصى منافع اقتصادية وانخفاض في حجم التكاليف فان المشروعات الصغيرة تسهل وتسرع تكوين راسمال ولا تحتاج الى كفاءات ادارية وفنية ضخمة الى جانب انها لا تواجه مخاطر كبيرة<sup>2</sup>.

الا أنه في الواقع لا يمكن تجاهل أنه هناك حجم امثل لكل مشروع والذي يتغير من صناعة لآخرى واذا تعدى هذا الحجم تقل الكفاءة الاقتصادية للمشروع بمعنى أنه قد تستدعي بعض الصناعات مشاريع كبيرة بينما قد تتطلب بعض الصناعات مشاريع صغيرة الحجم، الا ان الواقع يشهد أن كل اقتصاد يضم المجموعتين من المشاريع الصغيرة

و الكبيرة و هذا ما يؤكد تواجد هذه المشاريع في مشهد واحد باعتبار ان لكل مشروع مزاياه سواء كان بحجم كبير أو حجم أقل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عدنان البار، تقرير قياس الاثر الاجتماعي ودراسة العائد الاجتماعي على الاستثمار، جمعية زمزم تحت اشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2017، ص 21.

د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 317.

أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، جامعة بنها، بدون ناشر، مصر، 2011، ص 17-18.



### 3. الاساليب الحديثة لتسيير الانفاق العام.

تعتبر الميزانية العامة اشملة صورة لتسيير المال العام و بعد الموجة التي ظهرت منذ حوالي عشرين سنة نحو اصلاح وتحديث انظمة الميزانية العامة ازداد طلب الهيآت و المنظمات الدولية بضرورة تحديث و تطوير اساليب نظم الميزانية العامة و تسيير المال العام.

#### أولاً. الاساليب الحديثة لتسيير الانفاق العام:

يمكن توضيح اهم هذه الاساليب المتبعة و المطالبة بها مؤخرًا لتسيير الاموال العمومية فيما يلي:

#### أ. الشفافية في تسيير الاموال العمومية:

تسعى المنظمات الدولية الناشطة في محاربة الفساد و ارساء الشفافية على التصرف العمومي الى ضم مبادئ حديثة لصالح فعالية اداء الحكومة أهمها الشفافية و مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات، و تعرف الشفافية على انها التصريح عن كافة المعلومات المالية التي تخص الميزانية باستخدام اسلوب منهجي صحيح و على الحكومة تمكين الجمهور من معلومات تسيير المال العام المطلوبة في تاريخ معين يتم فيه النشر و الجهات التي يوجه اليها.

لذا ينبغي ان يكون الجمهور على اطلاع بجميع الاصول المالية للدولة والديون التي عليها وبكل شفافية وعلى علم بكافة الانشطة المالية للحكومة هو المطلب التي تسعى اليه كل من:

#### المنظمة العالمية للشفافية:

وهي منظمة أهلية رائدة مختصة في ردع الفساد و تثبيت مبادئ الشفافية صدر عنها مؤشر مدركات الفساد الذي يكشف عن الفساد في القطاع العام<sup>1</sup>.

عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية و اثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أدرار، 2020، ص 1.108.

## صندوق النقد الدولي (FMI):

حيث جاء عمل الصندوق بمجموعة من الاصدارات من اهمها: مدونة الممارسات الجيدة، دليل حول الشفافية في المالية العامة، التي تتضمن مجموعة من المبادئ و هي:

### 1. التحديد الواضح للأدوار و المسؤوليات:

من خلال التمييز في هيكل الحكومة بين اختصاص الجهات التنفيذية التشريعية والقضائية وتحديد المسؤوليات داخلها وحسن ادارة العلاقات مع القطاع الخاص الى جانب وضع اطار عمل شفاف ومعلن عنه في ادارة المالية العامة.

### 2. ارساء مبدأ الشفافية في جميع عمليات الميزانية:

عن طريق احترام اعداد الموازنة وفق الاطار الزمني المحدد والوقوف عند اهداف السياسة المالية العامة، الى جانب الافصاح عن كل مراحل اعداد الموازنة العامة وتطوراتها وصولا الى نتائجها.

### 3. التأكد من توصيل المعلومات التي تخص أنشطة المالية العامة:

الزام الحكومة بتوفير كل المعلومات التي يحتاجها الشعب و تمكينهم منها والتأكد من تعزيز مبدأ المساءلة.

### 4. الالتزام بجودة و دقة المعلومات المقدمة في مجال الميزانية:

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة اخضاع كل عمليات الموازنة للرقابة الداخلية والفحص الخارجي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007، ص 4-5-6.

### منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD):

تخضع فيها دول الاعضاء لمبدأ الشفافية في ممارساتها للميزانية حيث عمل فريق العمل يخص المنظمة على جمع تجاربها كنموذج عمل بالنسبة لباقي الدول الاعضاء وغير الاعضاء و التي تعتبر كأداة مرجعية لدعم مبدأ شفافية الميزانية في باقي الدول.

### شراكة الميزانية المفتوحة (IBP):

هي منظمة اهداف تأسست سنة 1997 و اطلقت برنامج بحث شامل مبادرة الميزانية المفتوحة يهدف الى دعم شفافية الميزانية و تمكين الشعب من المعلومات و قدرته على مساءلة الحكومة و دعمت بمؤشر سنة 2006 يقيس مستوى شفافية الميزانية العامة للدولة و صحتها في وثائق الميزانية يطبق كل سنتين لدراسة التطورات الحاصلة من خلال اراء اسئلة استبائية للميزانية المفتوحة.

### ب. التسيير القائم وفق النتائج:

لقد اعتمدت الاساليب التقليدية تعيين مجالات الانفاق حسب ما هو متوفر من موارد مالية و هو ما يعرف بالتسيير وفق الوسائل أو البنود حيث يتم تخصيص الموارد المالية الموجودة لبنود معينة للانفاق عند اعداد الميزانية بهدف أن يتحقق الانفاق في الاهداف المحددة سابقا. بينما تعتمد الاساليب الحديثة لتسيير المال العام على التسيير القائم وفق النتائج بحيث يلتزم هذا الاسلوب بتحقيق النتائج كهدف رئيسي لتسيير المال العام.

و من خلال الميزانية يتم الاجابة على الاسئلة التالية: ماهي الاهداف الاساسية المرغوبة ؟ وكيف يمكن تحديد هذه الاهداف و برمجتها ؟ وماهي علاقتها بالسياسة العليا للدولة؟

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

و يعتمد التسيير القائم وفق النتائج استخدام مؤشرات لمتابعة و تقييم الاداء الفعلي مع النتائج المنتظرة بما يضمن الوصول الى الاهداف و السياسات المقررة عند اعداد الميزانية.

### ج. مؤشرات الاداء:

هو عبارة عن اداة لقياس الاداء ومتابعة تنفيذ المشاريع و البرامج الحكومية من خلال تقييم النتائج المحققة فعلا مع النتائج المرغوبة في ظل الموارد المتاحة حيث استخدم هذا المؤشر لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية في الخمسينيات ثم انتشر بعد ذلك في الدول الاوروبية و بعض الدول العربية و بقي محل دراسة في دول اخرى.

### د. احكام و ترشيد آليات الرقابة:

ان حماية المال العام من كل اوجه الفساد هو دور أدوات الرقابة على الميزانية التي تعددت اشكالها واهدافها و التي تمثلها هيئات و مؤسسات خاصة حيث غالبا ما تكون هذه الرقابة رقابة مالية (مستندية) و التي لا تهتم بالأهداف الحكومية و النتائج المرتقبة للانفاق و انما تعمل على التحقق من صحة و دقة عمليات الانفاق ومراقبة الوثائق المتعلقة به، ومن هنا نشأت أدوات رقابة جديدة تعني بصرف الاموال العمومية ترافق الرقابة المالية و هي رقابة كفاية و رقابة على الفعالية بهدف حماية المال العام ومتابعته وزيادة على ذلك الحرص على تحقيقه للاهداف المنتظرة منه و هو من أهم الادوات الحديثة لتسيير الاموال العمومية وهو ما يعرف بالرقابة على الاداء و التي تتماشى و موازنة الاداء و التسيير القائم وفق النتائج.

### هـ. تفعيل دور المسيرين:

يقتضى تنفيذ المشاريع الحكومية مهمة العنصر البشري الممثل بمجموعة من المسيرين حيث اهتمت الاساليب الحديثة بضرورة اعطاء قدر من الحرية للمسيرين الماليين في التصرف في الاموال العمومية و عدم التضيق عليهم في اتخاذ القرارات

## الفصل الثاني: ترشيد الانفاق العام كأحد آليات علاج عجز الموازنة العامة

اللازمة مقابل تحملهم المسؤولية الكاملة في اطار الحرية الممنوحة لصالح النفع العام و الاهداف المرتقبة، بحيث لا تهتم الرقابة بمدى التزام المسير المالي بالمبالغ المحددة بقدر مسائلته عن مدى تحقيقه للاهداف والنتائج المنتظرة من وراء هذا الانفاق و هذا في اطار التسيير القائم وفق النتائج.

### و. مكافحة الفساد و ارساء النزاهة في تسيير المال العام:

ان ظاهرة الفساد تحللت تسيير الاموال العمومية و بقوة و تبقى الرشوة و المحسوبية و كل اساليب النهب السبب الرئيسي وراء تراجع فعالية المشاريع الانفاقية الحكومية و الاستغلال الجيد للموارد العامة و تحقق النفع العام حيث تسعى الدراسات الحالية الى مكافحة ظاهرة الفساد و الحد منها و ادراج افضل الاساليب الحديثة في تسيير المالية

العمومية لانها تساعد في محاربة الفساد بمختلف اشكاله وذلك حسب التقارير السنوية للفساد.<sup>1</sup>

### ز. تفعيل آليات المساءلة لضمان كفاءة استخدام المال العام:

تجمع المساءلة بين الابلاغ عن استخدام الموارد العامة و نتائج الفشل في انجاز الاهداف او استخدامها في غير اغراض المنفعة العامة خلال تقديم كل التبريرات المطلوبة حول كيفية استخدام الصلاحيات و تقبل الانتقادات والتوجيهات و تحمل المسؤولية في حالة الفشل او سوء استخدام المال العام.

و المساءلة هي اداة فعالة في الادارة العامة لمواجهة كافة اجهزة الحكومة من الموظفين والمسؤولين القائمين على ادارة الاموال العامة لاستبيان الحقائق حول تصرفاتهم و انجازاتهم في اطار مسؤوليتهم بهدف تشخيص الانظمة الفاسدة و ضمان الاداء الجيد للحكومة ومؤسساتها و الكفاءة في استخدام الأموال العامة لتحقيق ترشيد الانفاق الحكومي

<sup>1</sup> عيود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية و اثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أدرار، 2020، ص 109، 108.

و تستوجب فعالية المساءلة توفر جملة من الشروط و هي:

- تحديد المهام بدقة لتحديد المسؤوليات.

- التوافق بين المهام و الوسائل المتوفرة لانجازها.

- تقدير النتائج وتحقيق الاهداف.

- المتابعة.

### ح. تعزيز المشاركة في عملية الموازنة:

تعتمد السياسة الاقتصادية على عاملين رئيسيين لبلوغ الاهداف التنموية للاقتصاد و هما الموارد المتاحة في المجتمع

وكيفية استغلالها، فمن خلال نظام المشاركة الفعالة للمجتمع في عمليات الموازنة و اشراك الرأي العام يمكن تحقيق المساءلة على مستوى اجهزة الحكومة بمختلف مؤسساتها. وقد تعددت اشكال المشاركة فمنها مشاركة البرلمان، اللامركزية، الحكم المحلي و الدور الفاعل للمجتمع المدني، الا انها تهدف جميعها لحماية المال العام وحسن التصرف فيه ودعم مصداقية الدولة<sup>1</sup>.

حيث يمكن توضيح أوجه الاختلاف بين أساليب تسيير المال العام التقليدية والأساليب الحديثة لتسيير المال العام في مجموعة من النقاط ندرجها في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> شعبان فرج، قوراية بلبشير، الحوكمة و دورها في ترشيده الانفاق العام، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثامن دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات و الاقتصاديات، جامعة الشلف، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013، ص 14-15.

الجدول 01: أوجه الاختلاف بين الأساليب التقليدية والحديثة في تسيير الاموال العمومية

نقاط الاختلاف	الاسلوب التقليدي	الاسلوب الحديث
الاهداف	الالتزام بالقواعد والاجراءات	تحقيق النتائج وإرضاء العملاء
النظام	المركزية (تسلسل وظيفي في شكل هرم)	اللامركزية (تفويض الصلاحيات )
المسؤولية	عدم الوضوح والغموض	واضحة
تنفيذ المهام	التقسيم حسب التخصص	الاستقلالية
التوظيف	اجتياز المسابقات	التعاقد
الترقية	حسب الاقدمية	الترقية حسب الاداء والانجاز
الرقابة	مؤشرات المتابعة	مؤشرات الأداء
الميزانية	تركز الميزانية على الوسائل	تركز الميزانية على الأهداف

المصدر:

Anne amar, ludovic berthier, le nouveau management public:avantages et limites , revue RECEMAP, janyary 2007, p 3

### خاتمة:

لقد رأينا في هذا الفصل تطور مفهوم التوازن المالي في الفكر الاقتصادي فبعد ان اصر الفكر التقليدي على ضرورة توازن الموازنة العامة و تحقيق الحياد المالي، اظهرت ازمة الكساد العالمي ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الذي لا بد أن يصاحبه نمو في هيكل النفقات العامة وبالتالي وقوع الحكومات في دائرة العجز المالي الذي اقره الفكر المالي الحديث وأجاز للاقتصاد باحتواء القليل من العجز الذي يقود الى تصليح اختلالات الاقتصاد خاصة في مراحل الكساد، إلا ان العجز المالي المزمع بإمكانه تدمير الاقتصاد تدريجياً.

ان عدم سيطرة الحكومات على عجز الموازنة العامة وتفاقمه مع عدم كفاية الموارد العادية لاحتوائه ألزمها البحث عن مصادر تمويل جديدة لتعبئة موارد مالية اضافية تمثلت في الاستعانة بالقروض العامة الداخلية والخارجية من افراد وهيئات مختلفة أو اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد الذي تأكد ارتباطه بظاهرة التضخم في حال عدم امكانية الدولة توفير جهاز انتاجي مرن لامتناس الطلب المتزايد حيث يتميز كل مصدر بآثار مختلفة قد تكون غير مرغوبة تخضع لطبيعة الاقتصاد وسببية توفير الشروط المناسبة لإنجاح هذه السياسات.

ويعتبر ترشيد الانفاق العامة أحد الحلول الفعالة لتدارك العجز المالي خاصة مع عدم مسايرة الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة فكان لا بد من استخدام ترشيد الانفاق العام والذي لا يعني به تخفيضه وانما تحقيق اقصى قدر من الاشباع باستخدام اقل حجم من الانفاق العام والابتعاد عن كل اسباب اهدار المال العام وضياعه من اجل تحقيق فعالية استغلال موارد المجتمع والذي من شأنه المساهمة في تحجيم العجز المالي.



## الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لسياسة ترشيد الانفاق العام في  
الجزائر ودورها في معالجة عجز الموازنة العامة

خلال الفترة 2001-2018

## مقدمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشاكل عديدة فبينما يتعثر ادأؤه امام هشاشة هيكل الايرادات العامة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على موارد قطاع المحروقات التي تشكل تهديد دائم على استدامة مداخل الدولة وفي حين عدم استقرار هذه الموارد تميزت نفقات الدولة بالنمو الامر الذي يورق العجز المالي لموازنة الدولة وامام هذا التضارب تواجه الدولة تحديات عديدة لاستدراك العجز الموازي.

ومع بداية الالفية انصرفت الحكومة الجزائرية فترة البجوحة المالية الى تبني سياسة التوسع في الانفاق كنتيجة لتحسن اسعار المحروقات الا انه مع مرور الوقت ضاقت محفظة المحروقات مما استدعى الحكومة الى البحث عن حلول واصلاحات تمكن من التسيير الحسن لموارد الدولة بغية الحفاظ على المال العام من الضياع والتبذير والحصول على اداء افضل للنفقة العامة. ومن هذا المنطلق تم اللجوء الى ترشيد الانفاق العام كاحد الحلول المقترحة لضبط السياسة الانفاقية والتخفيف من حدة العجز الموازي الذي شهدته الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة. وفي هذا السياق سيستوفي هذا الفصل الحاور الثلاث الآتية:

المبحث الاول: هيكل الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور السياسة الانفاقية في الجزائر وانجازاتها خلال الفترة 2001-2018.

المبحث الثالث: سياسة ترشيد الانفاق العام كآلية لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر.

### المبحث الاول: هيكل الموازنة العامة في الجزائر :

تعتبر الموازنة العامة تنظيم مالي محاسبي تعمل على تحقيق التوازن المالي وبلوغ الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وهي بذلك اداة لتنفيذ السياسة المالية ومخطط عمل الحكومة لفترة محددة<sup>1</sup> وتتكون الموازنة العامة للدولة من قسمين الايرادات والنفقات النهائية للدولة والتي يحددها قانون المالية سنويا والتي توزع حسب الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.<sup>2</sup>

### المطلب الاول : نفقات الموازنة العامة للدولة:

تمثل النفقات العامة مجموع اعباء الميزانية العامة للدولة كما يوضحها القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم،<sup>3</sup> بحيث تتوزع نفقات الموازنة العامة للدولة في مجموعتين يدلي بهما التشريع الجزائري وهما نفقات التسيير و نفقات التجهيز<sup>4</sup>.

### أولا. نفقات التسيير : (dépenses de fonctionnement)

تغطي نفقات التسيير الاعباء العادية الضرورية للمصالح العمومية والتي تتضمنها الموازنة العامة للدولة في شكل اعتمادات مالية<sup>5</sup>، و تمثل مجموع المصروفات التي توزع على مختلف الدوائر الوزارية وتستخدم لادارة أجهزة الدولة والتي لا تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> مالك عليان، اعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18-15 يتعلق بقوانين المالية، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2021، ص 66.

<sup>2</sup> انظر المادة 6 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

<sup>3</sup> انظر المادة 4 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1990.

<sup>4</sup> بلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية وهران، الجزائر، 2008، ص 58.

<sup>5</sup> انظر المادة 5 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1990.

<sup>6</sup> علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 33.

و غالبا ما يطلق على نفقات التسيير بالنفقات الاستهلاكية فهي تتلاءم والدور الحيادي للدولة الذي يتعارض والتدخل في شؤون الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.<sup>1</sup>

و تتحد نفقات التسيير في أربعة أبواب تفصلها في الآتي:

### الباب الاول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:

تتخصص اعتمادات هذا الباب لقضاء تكاليف الدين العمومي، الى جانب تغطية المصاريف العامة المحسومة من

الإيرادات، وهي مركبة في خمسة اصناف تفصل كما يلي:

- الصنف الاول: ديون قابلة للاستهلاك.
- الصنف الثاني: الديون الداخلية (ديون عائمة فوائد سندات الخزينة).
- الصنف الثالث: الدين الخارجي.
- الصنف الرابع: ضمانات (يخص القروض و التسبيقات التي تؤديها الجماعات والمؤسسات العمومية).
- الصنف الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات (تعويضات تخص تسديد أو ارجاع التحصيلات الحكومية بغير حق)

### - الباب الثاني: تخصيصات السلطات العامة:

تجمع انفاق الدولة على الجهات السياسية البرلمان، الاحزاب، المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة، المجلس الدستوري وغيرها من التنظيمات السياسية المعترف بها، بحيث نفقات الباب الاول والثاني هي نفقات تستفيد منها كل الوزارات دون استثناء لذلك تم ضمها تحت مسمى التكاليف المشتركة.

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 66.

### - الباب الثالث: وسائل المصالح :

ويضم هذا الباب مختلف الاعتمادات لتسيير مصالح الوزارات وهي مركبة من سبعة أصناف وهي:

- الصنف الاول: مرتبات العمال والتي تلي اجور وتعويضات المستخدمين.
- الصنف الثاني: المعاشات والمنح.
- الصنف الثالث: التكاليف الاجتماعية.
- الصنف الرابع: الادوات وتسيير المصالح وهي تلي مصاريف اقتناء الادوات والاثاث.
- الصنف الخامس: أشغال الصيانة وهي تلي مصاريف اصلاح وصيانة المرافق الحكومية.
- الصنف السادس: اعانات التسيير تخص المؤسسات العمومية تحت الوصاية
- الصنف السابع: النفقات المختلفة. تغطي تكاليف اللجوء الى المحاكم وغيرها.

### - الباب الرابع: التدخلات العمومية:

وتضم انفاق الدولة في شكل تدخلات في مختلف الانشطة الثقافية، الاجتماعية،الاقتصادية وتتركب من :

- الصنف الاول: التدخلات الإدارية بما في ذلك اعانات للجماعات المحلية.
- الصنف الثاني: النشاط الدولي وتضم نفقات مشاركة الدولة في مختلف المنظمات الدولية.
- الصنف الثالث: النشاط التربوي والثقافي وتضم المنح التي تستفيد منها الاسر لدعم الانشطة التربوية و الثقافية.
- الصنف الرابع: النشاط الاقتصادي وتضم مساعدات واعانات لدعم الانشطة الاقتصادية
- الصنف الخامس: إسهامات اقتصادية تضم دعم المؤسسات الاقتصادية المحلية
- الصنف السادس: النشاط الاجتماعي وتضم انفاق الدولة في شكل اعانات اجتماعية.

-الصفحة السابع: إسهامات اجتماعية دعم الدولة لمختلف صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.  
بحيث نفقات الباب الثالث والرابع تحدد عن طريق قانون المالية السنوي حسب كل وزارة، ويتم تقسيمها حسب الأقسام  
المشار إليها أعلاه.

و تحدد ميزانية التسيير بالجدول "ب" ضمن قانون المالية السنوي في شكل اعتمادات موزعة حسب الدوائر الوزارية  
بحيث تتشارك الوزارات التكاليف المشتركة المتمثلة بنفقات الباب الأول والثاني أما باقي النفقات فيتم فصل الاعتمادات  
فيها بمقتضى المرسوم في شكل أقسام وفصول حسب ما تم توضيحه سابقاً<sup>1</sup> ويظهر التوزيع النهائي لميزانية التسيير ضمن  
قانون المالية السنوي نموذج 2018 في الجدول الموالي.

---

<sup>1</sup> يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

الجدول 02: ميزانية التسيير لسنة 2018 (الجدول ب)

7.859.006.000	رئاسة الجمهورية
4.458.622.000	مصالح الوزير الاول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
35.216.850.000	الشؤون الخارجية
425.576.433.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
74.543.069.000	العدل
86.823.922.000	المالية
50.806.569.000	الطاقة
225.169.592.000	المجاهدين
25.244.314.000	الشؤون الدينية والأوقاف
709.558.540.000	التربية الوطنية
313.336.878.000	التعليم العالي والبحث العلمي
46.840.000.000	التكوين والتعليم المهنيين
15.272.000.000	الثقافة
2.344.644.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
35.237.000.000	الشباب والرياضة
67.379.794.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.612.355.000	الصناعة والمناجم
211.814.118.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.624.426.000	السكن والعمران والمدينة
19.979.062.000	التجارة
20.702.804.000	الاتصال
25.984.720.000	الاشغال العمومية والنقل
14.099.310.000	الموارد المائية
3.157.141.000	السياحة والصناعة التقليدية
392.163.373.000	الصحة والسكان واصلاح المستشفيات
154.011.680.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
229.880.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة والطاقات المتجددة
4.109.479.306.000	المجموع الفرعي
474.982.927.000	التكاليف المشتركة
4.584.462.233.000	المجموع العام

المصدر: قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الخميس 28 ديسمبر 2017، ص 66.

### ثانيا: نفقات التجهيز. dépenses d'équipements.

تعبّر عن رخص البرامج والتي تشكل اقصى حد للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف بتوظيفها في اقامة الاستثمارات الحكومية، بحيث تدون في موازنة الدولة نفقات التجهيزات العمومية و نفقات الاستثمار و نفقات برأسمال في صورة رخص برامج يتم تنفيذها عن طريق اعتمادات الدفع<sup>1</sup>. و تضم نفقات التجهيز الاعتمادات المفتوحة في موازنة الدولة حسب المخطط الانمائي السنوي للتكفل بنفقات الاستثمارات العمومية في الجدول "ج" ضمن قانون المالية السنوي والتي تنقسم الى أبواب ثلاثة وهي:

- الاستثمارات والمشاريع التي تنفذها الهيئات العامة.
- إعانات الاستثمار التي تقدمها الدولة للمستثمرين.
- النفقات الأخرى برأسمال<sup>2</sup>.

وتختلف نفقات التجهيز عن نفقات التسيير كونها تعتبر نفقات استثمارية تتميز بالانتاجية وبالتالي لها القدرة على التأثير في نمو الدخل الوطني وتنمية موارد الدولة<sup>3</sup>.

حيث توزع ميزانية التجهيز في المخطط الانمائي السنوي المتعلق بقانون المالية حسب القطاعات والتي تحصر في عشرة قطاعات نذكرها في الآتي: المحروقات، الصناعات المصنعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاساسية الاقتصادية والادارية، التربية والتكوين، المنشآت الاساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز(السكن)،المخططات البلدية للتنمية.

وتظهر تفاصيل القطاعات في شكل قطاعات فرعية، فصول ومواد بمعنى أن كل انفاق سيدرج في قطاع يفصل الى

قطاع فرعي،فصل ومادة، حتى تعرض جوانب النفقات بوضوح تام على مستوى جميع الانشطة الحكومية

<sup>1</sup> انظر المادة 6 من القانون 21-90 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1990.

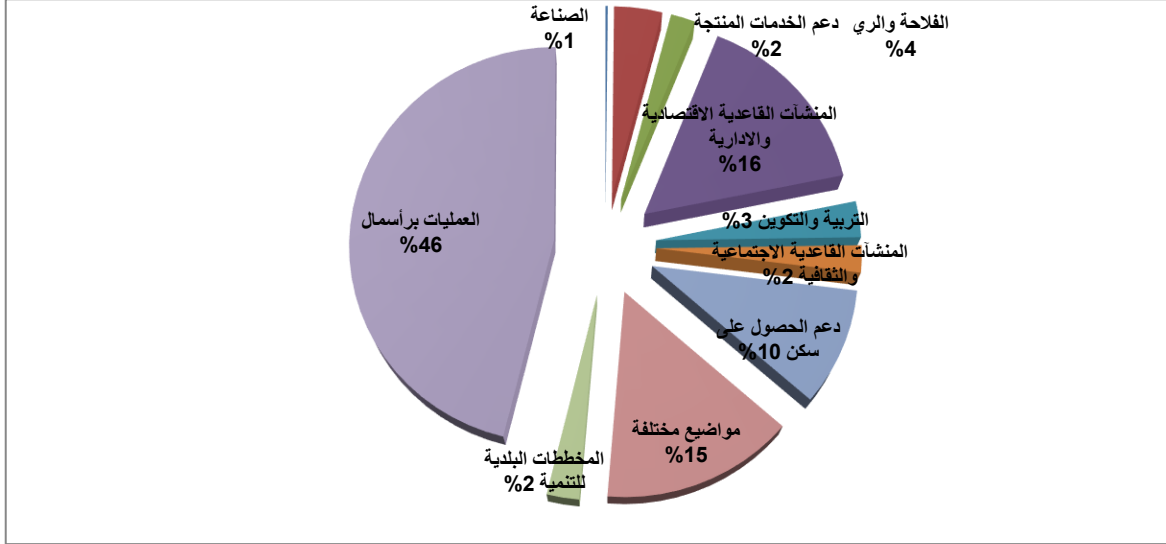
<sup>2</sup> أنظر المادة 35 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

<sup>3</sup> صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992، ص 32.



الاستثمارية<sup>1</sup>. و يمكن تصوير ميزانية التجهيز من خلال نموذج ميزانية التجهيز لسنة 2018 وفق الشكل التالي:

### الشكل 01: توزيع نفقات ميزانية التجهيز حسب القطاعات على سبيل ميزانية 2018



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الخميس 28 ديسمبر 2017، ص 67.

### المطلب الثاني: إيرادات الموازنة العامة للدولة

تشمل الإيرادات العامة جمع كل من الحواصل الجبائية وشبه الجبائية والأتاوى والغرامات وجميع التحصيلات التي ينص عليها القانون<sup>2</sup>، والتي تظهر في قانون المالية السنوي ضمن الجدول "أ" بحيث تلخص موارد الموازنة العامة للدولة من

المداحيل التالية:

1. الإيرادات الجبائية والغرامات.
2. عوائد أملاك الدولة.
3. تكاليف الخدمات المقدمة والأتاوى.
4. الهبات والهدايا

<sup>1</sup> يحيوي عبد الحفيظ، البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة للفترة (2000-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 28، جامعة زيان عاشور الجلفة، بدون تاريخ نشر، ص 314.  
<sup>2</sup> انظر المادة 10 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1990

5. الدفع للقروض والتسبيقات التي تمنحها الدولة والفوائد الناجمة عنها
  6. جميع تحصيلات الموازنة التي يأمر القانون بجمعها.
  7. مداخيل المساهمات المالية القانونية للدولة.
  8. مدفوعات صناديق المساهمة لإدارة حافظة الاسهم التي تقدمها الدولة.<sup>1</sup>
- والتي تظهر في شكل الايرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة السنوية وفق الجدول " أ " الذي تدرج فيه الايرادات العامة للدولة في قسمين:
- أولاً: الموارد العادية:** والتي تنقسم الى ثلاث اقسام:
- أ. الايرادات الجبائية:** والتي يدرج تحتها التصنيفات التالية:
1. **الضرائب المباشرة:** وهي مجموع الاقتطاعات التي توجه الى الدخل و تضم الضريبة على الدخل والضرائب على ربح الشركات.
  2. **حواصل التسجيل والطابع:** تجمع تحصيلات تسجيل العقود المختلفة وتخص العقود الادارية، عقود نقل الملكية، عقود التنازلات، الطوابع الجبائية و الدمغة.
  3. **الضرائب غير المباشرة:** تضم الاقتطاعات التي توجه الى منتجات معينة بما في ذلك الرسم على الاستهلاك الخاص والرسم على القيمة المضافة.
  4. **الحقوق الجمركية:** تعبر عن جدول الاقتطاعات على مجموع السلع المصدرة والسلع المستوردة والتي تهدف الى جانب التحصيل المالي الحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أنظر المادة 11 من من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.  
<sup>2</sup> سايج جبور علي، عزوز علي، مكانة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات مال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة شلف، 2018، ص 255.

ب. الإيرادات العادية: وتضم التصنيفات التالية:

1. إيرادات املاك الدولة: تعرف ايضا بالدومين و تجمع مداخيل استخدام واستغلال املاك الدولة باختلاف أشكالها

مثل المناجم، المحاجر.. الخ

2. الإيرادات المختلفة للميزانية: وتشمل مداخيل مبيعات المنشورات الوطنية ومجموع الرسوم المطبقة على المتاحف

والآثار.

ج. الإيرادات الأخرى: وهي تعبر عن الإيرادات الاستثنائية التي قد تستعين بها الدولة لظروف معينة مثل القروض أو

التمويل غير التقليدي الى جانب الهبات و المساعدات الخارجية<sup>1</sup>.

ثانيا: الجباية البترولية:

تعبر عن مجموع الضرائب البترولية والتي تفرض على استغلال باطن الاراضي ذات الملكية العامة والتي تكون من جزئين:

ضرائب تفرض على عملية انتاج النفط وضرائب تفرض على مجموع ارباح الانشطة البترولية<sup>2</sup> والتي تفصل كما يلي:

- رسوم مساحية تفرض سنويا.
- اقتطاعات الوكالة الوطنية التي تستفيد من قطاع المحروقات من خلال فرض اتاوات شهرية تهدف الى تامين مصادر المحروقات الوطنية.
- اقتطاعات الخزينة المتمثلة برسم الدخل البترولي الشهري.
- ضرائب تكميلية تفرض على الناتج.
- الرسوم على الارياح الاستثنائية.
- رسوم عقارية تفرض على الاموال غير موجه للاستغلال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عنتره برياش، محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة تبسة، 2018، ص 54-55.

<sup>2</sup> دواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 263.

<sup>3</sup> جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 256.

حيث يعرض الجدول الموالي هيكل ايرادات الدولة ضمن ميزانية سنة 2018.

**الجدول 03: الايرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018 (الجدول أ)**

المبالغ (بالآلاف الدينار الجزائري)	ايرادات الميزانية
	<b>1- الموارد العادية</b>
	<b>1.1- الايرادات الجبائية:</b>
1.391.701.00	..... 001-201- حواصل الضرائب المباشرة.
136.805.000	..... 002-201- حواصل التسجيل والطابع.
1.097.116.000	..... 003-201- حواصل الضرائب المختلفة على الاعمال.
(500.220.000)	..... (منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات المستوردة)
10.000.000	..... 004-201- حواصل الضرائب غير المباشرة.
397.405.000	..... 005-201- حواصل الجمارك.
3.033.027.000	<b>المجموع الفرعي (1)</b>
	<b>2-1- الايرادات العادية:</b>
27.000.000	..... 006-201- حواصل ومداخل اموال الدولة.
78.000.000	..... 007-201- الحواصل المختلفة للميزانية.
20.000	..... 008-201- الايرادات النظامية.
105.020.000	<b>المجموع الفرعي (2)</b>
	<b>3-1- الايرادات الاخرى:</b>
800.000.000	..... الايرادات الاخرى.
800.000.000	<b>المجموع الفرعي (3)</b>
3.938.047.000	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>2- الجبائية البترولية</b>
2.776.218.000	..... 011-201- الجبائية البترولية.
6.714.265.000	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر: قانون المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الخميس 28 ديسمبر 2017، ص 65.

## المبحث الثاني: تطور السياسة الانفاقية العامة في الجزائر وانجازاتها خلال الفترة (2001-2018)

مرت السياسة الانفاقية في الجزائر بتطورات عديدة ومراحل مختلفة ارتبطت بنمو عائدات المحروقات حيث ان استقرار سياسات الصرف للحكومة غالبا ما يكون مقترن بمدخيل الجباية البترولية وهذا ما سعت الدولة الى استثماره في برامج انفاق تنموية ضخمة لاعالة المجتمع الجزائري وتحقيق اهداف الدولة وهذا ما سوف نتطرق اليه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الاول: تطور السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة 2001-2018.

ان نمو الانفاق العام في الجزائر هو احد خيارات الحكومة في تبني التوجه الكينزي من خلال التوسع في الانفاق العام بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومحاولة استغلال مداخيل الجباية البترولية في تنفيذ برامج تنموية ضخمة كان من المتوقع أن تحل مشاكل الاقتصاد الوطني وتدعمه و تعمل على تحقيق انجازات مستهدفة تمس كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

### أولاً: توجه السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018:

مع بداية الاستقلال في الجزائر اتبعت الحكومة النهج الاشتراكي في تحريك الاقتصاد الوطني حيث باشرت بمخططات تنموية هامة اعتمدت في تمويلها على مداخيل المحروقات وهذا ما ساهم بشكل واضح في تحسن اداء الاقتصاد الوطني الى غاية بداية الثمانينات أين بدأت تظهر الازمات الاقتصادية الحادة، حيث شكلت أزمة تدهور أسعار النفط في عام 1986 منعرج خطير أدى الى خلق اختلالات واضحة في اداء الموازنة العامة في بداية التسعينات، باعتبار ان مداخيل النفط هي المصدر الاكثر أهمية في بناء موازنة الدولة، وبالتالي تدهور الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد بن عزة، دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 5، العدد 09، جامعة الوادي، 30 ديسمبر 2015، ص8.

وهذا ما دفع بالحكومة الى الاسراع في اتخاذ الاصلاحات اللازمة واستثمار جهود كبيرة و تفعيل سياسة انفاق انكماشية فترة التسعينات في ظل توصيات صندوق النقد الدولي لتدارك تفاقم العجز المالي وتصويب سياسات الانفاق العام للخروج من الازمة<sup>1</sup>.

وقد تغير توجه الحكومة الجزائرية في تبني السياسة الانفاقية بعد فترة الاصلاحات الاقتصادية، فبينما كانت تحرص الحكومة على تفادي العجز الموازني بكل الطرق حتى ولو ادى ذلك الى التأثير على نمو حجم الطلب الكلي، شكل الانفراج المالي الناتج عن تحسن أسعار النفط في الاسواق الدولية حافزا كبيرا ومنطلق جديدا للتوسع في أوجه الانفاق العام من خلال انطلاق الحكومة في تنفيذ برامج انفاقية ضخمة كانت انطلاقتها منذ سنة 2001 ببرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم يتبعه البرنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) ثم يليه البرنامج الحماسي للتنمية الاقتصادية (2010-2014)<sup>2</sup> وبرامج النمو الجديد (2015-2019).

حيث ثمنت هذه البرامج الانفاقية بالميزانيات التالية:

<sup>1</sup> محمد عقاب، حمايدي صديق، محددات الانفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (1980-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 3، عدد خاص 2019، جامعة زيان عاشور الجلفة، 14 جوان 2019، ص 76.  
<sup>2</sup> يوسف بودلة، موسى بوشنوب، فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 2، مدرسة الدراسات العليا التجارية، ديسمبر 2019، ص 146.

**الجدول 04: تطور بنية النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة في الفترة (2001 - 2018)**

( مليون دينار )

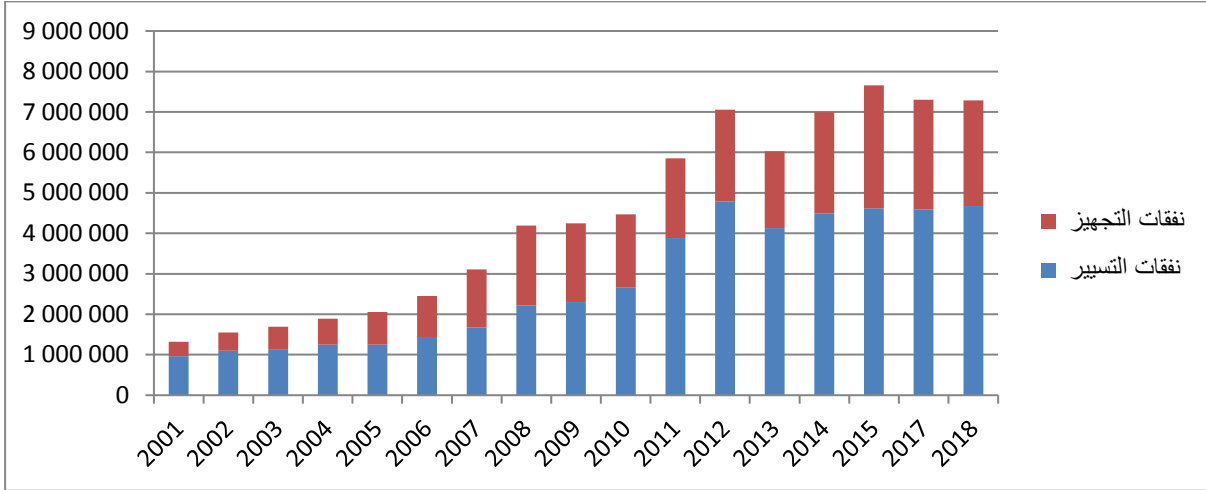
السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة *
2001	72.94 963 633	357 395	1 321 028	-
2002	70.79 1097 716	452 930	1 550 646	17.5
2003	66.43 1122 761	567 414	1 690 175	9
2004	1251 055	640 714	1 891 769	11.9
2005	1245 132	806 905	2 052 037	8.5
2006	1437 870	1015 144	2 453 014	19.5
2007	1673 931	1434 638	3 108 569	26.7
2008	2217 775	1973 276	4 191 051	34.8
2009	2300 023	1946 311	4 246 334	1.3
2010	2659 078	1807 862	4 466 940	5.2
2011	3879 206	1974 363	5 853 569	31.1
2012	4782 634	2275 539	7 058 173	20.6
2013	4131 536	1892 595	6 024 131	- 14.6
2014	4494 327	2501 442	6 995 769	16.1
2015	4617 009	3039 322	7 656 331	9.4
2016	4585 564	2711 930	7 297 494	- 4.7
2017	4 677 182	2 605 448	7 282 630	- 0.1
2018	4 670 279	3 228 782	7 899 061	8.5

Source: Ministère des finances , Solde global du Trésor , sur:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه تسارع مستمر لمعدل نمو النفقات العامة منذ سنة 2001 الى غاية سنة 2012 أين تطورت النفقات العامة خلال هذه السنة بنسبة 20.6% بقيمة 7058173 مليون دينار وذلك تجسيدا للبرامج الحكومية في ظل البجوحة المالية تلك الفترة، لتعرف بعد ذلك تذبذبات أين سجلت معدلات نمو سلبية وهي -14.6%، -4.7%، -0.1% خلال السنوات 2013، 2016، 2017 على التوالي وذلك كنتيجة للعسر المالي الذي شهدته خزينة الدولة وتوجه الحكومة نحو سياسة ترشيد الانفاق العام بسبب تراجع مداخيل عائدات النفط متزامنة مع برنامج النمو الجديد، ليتعافى معدل نمو النفقات العامة من جديد سنة 2018 أين سجلت اعلى قيمة لها 7 899 061 مليون دينار حيث يظهر الشكل الموالي نسبة نفقات التسيير الى نسبة نفقات التجهيز.

الشكل 02: تطور حجم نفقات ميزانية التشغيل و ميزانية التجهيز الى حجم النفقات العامة خلال الفترة  
(2018-2001).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على **Ministere des finances , Solde global du Trésor , sur**

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

ويظهر الشكل اعلاه تطور بنية النفقات العامة خلال نفس الفترة التي تغلب عليها حصة نفقات التشغيل بنسبة تتراوح

من 60% الى 70% من اجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة حيث سجلت نسبة 72.94% بقيمة

963 633 مليون دينار سنة 2001 لتبلغ نسبة 59.12% بقيمة 4670279 مليون دينار سنة 2018 وهذا

كنتيجة للالتزامات الدولة الكبيرة في جانب تشغيل المصالح العمومية والادارية التي تنظم نشاط الحكومة في المقابل تتراوح

نفقات التجهيز 40% الى 30%.



الجدول 05: معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة ( 2018-2001 )

البرنامج / الفترة	المبلغ (مليار دينار )	المبلغ (مليار دولار)
برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2004-2001	525	07
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	14.209,9	193,8
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15.059,5	202,41
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727	64,3
سنة 2015	3447,2	34,4
سنة 2016	1894,2	17,3
سنة 2017	1386,6	12,6
مجموع البرامج 2017-2001	36.521,4	531,8
مجموع ميزانية التسيير 2017-2000	50629,7	649,9

المصدر: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مصالح الوزير الاول، سبتمبر 2017، ص 52.

وقد عللت الحكومة الجزائرية تبنيها برامج الانفاق الضخمة المشار اليها الى ضرورة دعم التنمية الاقتصادية لتجاوز مخلفات الازمة التي مرت بها البلاد في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والأمني وتحريك الانشطة الاقتصادية، من خلال اغتنام الانفراج المالي الذي عرفته البلاد، أين تبقى سياسة الحكومة توجه مشروع نظرا لأهمية الاستثمارات العمومية في تحقيق أهداف المجتمع المصرح بها.

وقد اجتمعت اهداف برامج الانعاش الاقتصادي على تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة و رفع انتاجية الطاقات المعطلة. و لذلك يبقى التساؤل المطروح عن جدوى هذه المشاريع العمومية المنفذة و فعاليتها في توظيف موارد الدولة وترشيدها ومدى كفاءتها في انجاز الاهداف المسطرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2012، ص 147-148.

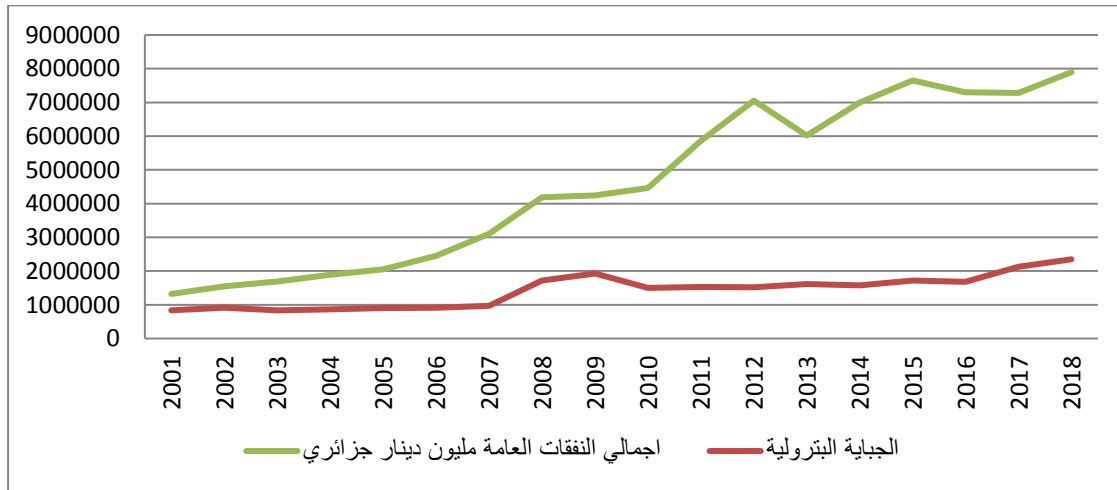
### ثانيا: أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر:

شهدت النفقات العامة في الجزائر بشقيها ( نفقات التسيير و نفقات التجهيز ) نمو ملحوظ خلال الفترة 2001-2018 ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب التي كانت وراء توسع الحكومة في الانفاق العام ونذكر اهمها فيما يلي:

#### - نمو ايرادات الجباية البترولية:

ان تسجيل فوائض في جانب الايرادات العامة كنتيجة للاتكال على ايرادات الجباية البترولية وتحسن الاسعار في سوق النفط ساهم في تسجيل ايرادات اضافية وارصدة موجبة في موازنة الدولة، الامر الذي حفز الحكومة الى ضخ اوجه جديدة للانفاق العام وتدعيم مختلف اوجه الصرف وبالتالي رفع سقف الانفاق العام للدولة. حيث تستجيب النفقات العامة في موازنة الدولة لتغيرات الجباية البترولية خلال نفس الفترة<sup>1</sup>

### الشكل 03: النفقات العامة و الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2001-2018



### المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 04

Ministere des finances , Solde global du Trésor , sur:  
<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

<sup>1</sup> براق عيسى، بركان انيسة، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر: تطورها، اسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، المجلد 07، العدد 08، 2017، ص 120.

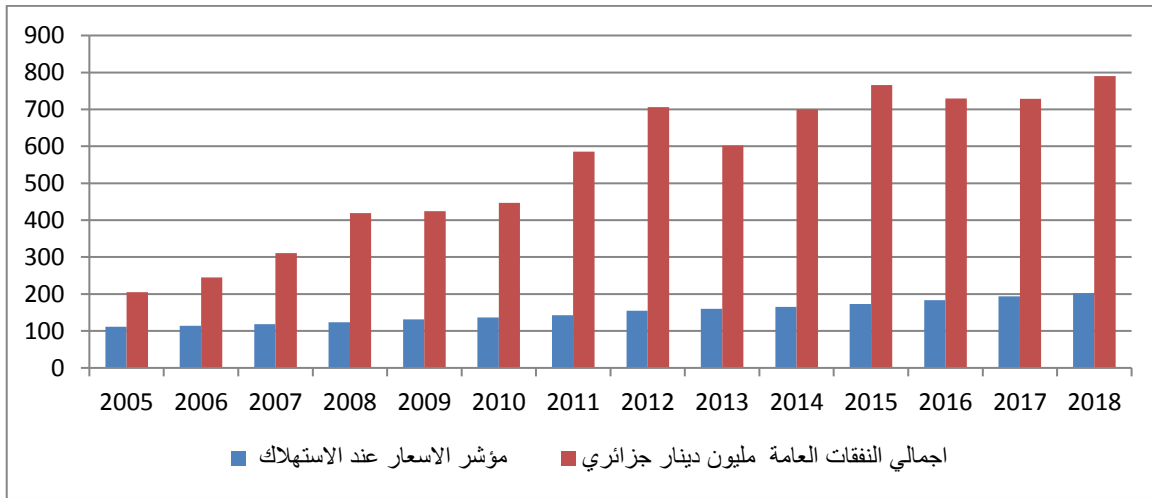
### - تراجع قيمة عملة الدينار الجزائري:

ويقصد به تراجع القدرة الشرائية لوحدة النقد وتدهورها وهذا ما يلزم الدولة بخلق المزيد من النقود للحفاظ على نفس المستوى عند السلع والخدمات.

### - ارتفاع المستوى العام للأسعار:

ان نمو مؤشرات الاسعار يتوازي ونمو النفقات العامة حيث يعتبر ارتفاع الاسعار من بين العوامل التي تتسبب في نمو الانفاق العام وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 04: تطور النفقات العامة و مؤشرات الاسعار في الجزائر خلال الفترة 2018-2001

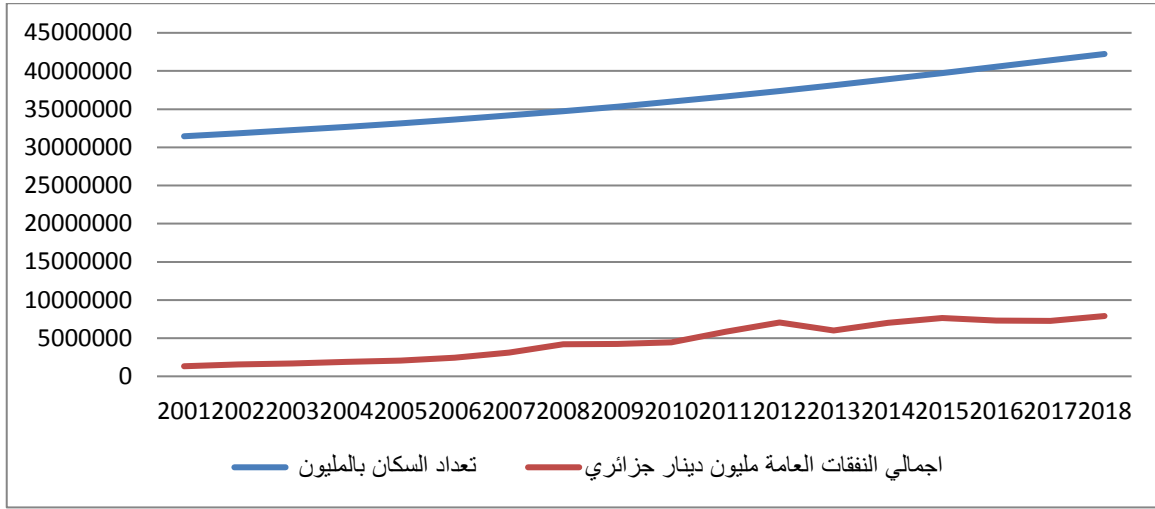


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 04 و تقارير بنك الجزائر للسنوات 2009، 2014، 2018.

### - النمو الديمغرافي:

ان نمو الكثافة السكانية يستوجب ضخ نفقات أكبر للتكفل باعباء المجتمع حيث تتماشى النفقات العامة ونمو السكان فكلما زاد تعداد السكان ارتفع حجم الانفاق العام وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي.

**الشكل 05: تطور النفقات العامة وتعداد السكان في الجزائر للفترة (2001-2018)**



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 04 ومعطيات البنك الدولي.

**- نمو نفقات الخدمات الادارية:**

من خلال توسع الحكومة في الصرف على تجهيز مراكز الخدمات وتحديثها وتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للمواطن في مختلف المجالات واهتمام الدولة بتحسين خدمات الصحة العامة و التعليم مما استدعى تخصيص مبالغ معتبرة لتعزيز تطوير وعصرنة الخدمات المقدمة للمواطن.

**- ارتفاع الحد الادنى لاجور الموظفين:**

حيث انتقل الحد الادنى لاجور الموظفين من 8000 دج سنة 2001 الى قيمة 18000 دج منذ سنة 2012 ليستمر بهذا المبلغ الى غاية سنة 2018. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 06: تطور الاجر الوطني الادنى المضمون الوحدة (دينار جزائري)

السنة	أ.و.أ.م
01 جانفي 2001	8000
01 جانفي 2004	10000
01 جانفي 2007	12000
01 جانفي 2010	15000
01-جانفي 2012	18000

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر بالارقام، ص 21.

- دعم الدولة للطبقة الضعيفة ومحدودة الدخل في المجتمع وتقديم المساعدات للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.<sup>1</sup>

- اسباب سياسية:

استخدمت الدولة الجزائرية سياسة التوسع في النفقات العامة في مجالات مختلفة كسياسة ظرفية في ظل تشبع الخزينة العمومية للدولة وذلك لتخفيف ضغط المجتمع والتجند لمواجهة مخاوف أي انقلابات داخل المجتمع المدني والسياسي.<sup>2</sup>

ثالثا: فضاءات تمرير سياسات التوسع في الانفاق العام:

ان المبادرة الى التوجه نحو سياسات التوسع في الانفاق العام بالارتكاز على مبادئ النظرية الكنزوية للتاثير في الطلب الكلي بهدف تحريك عجلة الاقتصاد و تحقيق نمو اقتصادي يستوجب تحرير فضاءات تدعم تمرير سياسة التوسع في الصرف و تدعم تحقيق مبررات التزايد في الانفاق والتأكد من الوصول الى النتائج المنتظرة و تتمثل هذه الادوات فيما يلي:

<sup>1</sup> صادق جميلة، دربال عبد القادر، اجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، جوان 2019، ص 62.

<sup>2</sup> عيساني العارم، العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، جوان 2018، ص 23.

## 1. تمويل عمليات البحث والتطوير:

ان من بين اهتمامات نظريات النمو الاقتصادي الانفاق على عمليات البحث والتطوير والذي من شأنه تحسين الانتاجية وهو ما اشاد به الاقتصادي **Paul.M.Romer**<sup>1</sup> الذي أسس نموذج يبحث في تفسير كيف و لماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نمو مضاعفا والذي فسر ذلك بعامل الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير. حيث اصبحت الدول المتقدمة تهتم كثيرا بالانفاق على البحث والتطوير من خلال مختلف مؤسساتها سواء كانت شركات انتاجية خاصة أو معاهد ومخابر بحثية او عن طريق الدولة من خلال ادراج اعتمادات مالية في موازنة الدولة للصرف على عمليات البحث والتطوير وهذا بهدف احداث فاصل يعرف بالتراكم المعرفي للتسابق على تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل والجدول الموالي يوضح تمويل مجموعة من الدول المتقدمة لعمليات البحث والتطوير<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أنظر عدة اسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران 2، 2016، ص 88.  
<sup>2</sup> فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر، دراسة تقييمية قياسية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2019، ص 147-148.

الجدول 07: انفاق بعض الدول على البحث والتطوير

نسبة الانفاق على البحث والتطوير بالمليون أورو		نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى الناتج الداخلي %		الدولة
2017	2007	2017	2007	
318108	229601	2.07	1.77	دول الاتحاد الاوروبي
203202	35614	2.06	1.37	الصين
11336	6357	2.58	1.84	بلجيكا
129819	110116	3.28	3.34	اليابان
50099	39303	2.25	2.02	فرنسا
15811	11608	3.33	3.25	السويد
99052	61501	3.02	2.45	المانيا
38898	36529	1.67	1.62	انجلترا
52493	24589	2.22	3	كوريا الجنوبية
7245	3410	0.96	0.69	تركيا
453261	277502	2.76	2.63	امريكا

Source: Renata Palen, service de presse d'Eurostat, 5/2019, 10 janvier 2019

sur: <https://ec.europa.eu/eurostat/documentssur>

حيث تصدر امريكا القائمة باكبر رقم انفاق موجه لعمليات البحث والتطوير تتبعها دول الاتحاد الاوروبي ثم الصين واليابان ثم المانيا فكوريا وفرنسا حيث ان تخصيص هذه المبالغ الهامة دلالة على وعي هذه الدول بأهمية التقدم التقني و اعتباره أداة هامة تساهم في الترويج باللقاب الدول المتقدمة الامر الذي لا تنافس عليه الدول العربية حيث تبقى مؤشراتها

ضعيفة أين سجلت الجزائر نسبة 0.54 % من الناتج الداخلي كغلاف مالي مخصص للبحث والتطوير لسنة 2017 وهي النسبة التي لا تختلف عنها كثيرا باقي الدول العربية<sup>1</sup>

## 2. الانفاق على تكوين راس مال البشري:

ان رأسمال البشري من أهم محركات النمو الاقتصادي وهو ما اشد به روبرت سولو Robert Solow سنة 1956 و كينيث ارو Arrow Kenneth سنة 1962 حيث يتوجب اهتمام الحكومات بجانب التنمية البشرية من خلال مراعاة تأهيل المحتوى المعيشي و الصحي والتعليمي للأفراد الى المستوى المطلوب والذي يليق بانشاء افراد قادرة على الانتاج والتطوير.

ان الاستثمار في الافراد من بين اهتمامات الحكومات حاليا أين اصبحت ميزانيات الدول تبني بالتركيز على راس المال البشري وقد اشار تقرير هيئة الامم المتحدة لسنة 2019 الى مؤشر التنمية البشرية HDI أين سجلت الجزائر المرتبة 82 في حين كانت المرتبة الاولى في صالح النرويج ثم سويسرا في المرتبة الثانية وتونس في المرتبة 91 ومصر في المرتبة 116 والمغرب في المرتبة 121.

## 3. الانفاق على الاستثمارات العمومية:

يهدف التوسع في الانفاق العام عادة الى تنفيذ استثمارات عمومية و التخطيط لها عبر برامج انفاقية لفترات معينة حيث تؤثر هذه المشاريع الاقتصادية في التنمية الاقتصادية بشكل كبير و تفيد في تنشيط الاقتصاد و انقاذه من حالة الركود.

La banque mondiale ,sur: <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?view=map><sup>1</sup>



كما تزداد الآثار الايجابية للنفقات المتعلقة بالاستثمارات خاصة في جانب البنية التحتية كونها تساهم في جذب وتحسين مناخ الاستثمار وتسهيل حرية النقل والاتصال والتي قد لا يتجرأ عليها المستثمر الخاص كونها تهدف الى تحقيق عائد اجتماعي بالدرجة الاولى ثم العائد الاقتصادي كما انها تتطلب اغلفة مالية كبيرة قد لا تحفز المستثمرون الخواص.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: انجازات برامج الانفاق العام خلال الفترة (2001-2018)

في اطار تنفيذ سياسات الانفاق العام استهدفت الحكومة الجزائرية تحسين معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توزيع اغلفة المالية هامة حسب احتياجات قطاعات الحكومة المختلفة وفي سياق تحليل نتائج السياسة المالية للحكومة خلال الفترة 2001-2018 نستعرض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التالية في الجدول الموالي:

#### الجدول 08: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2018).

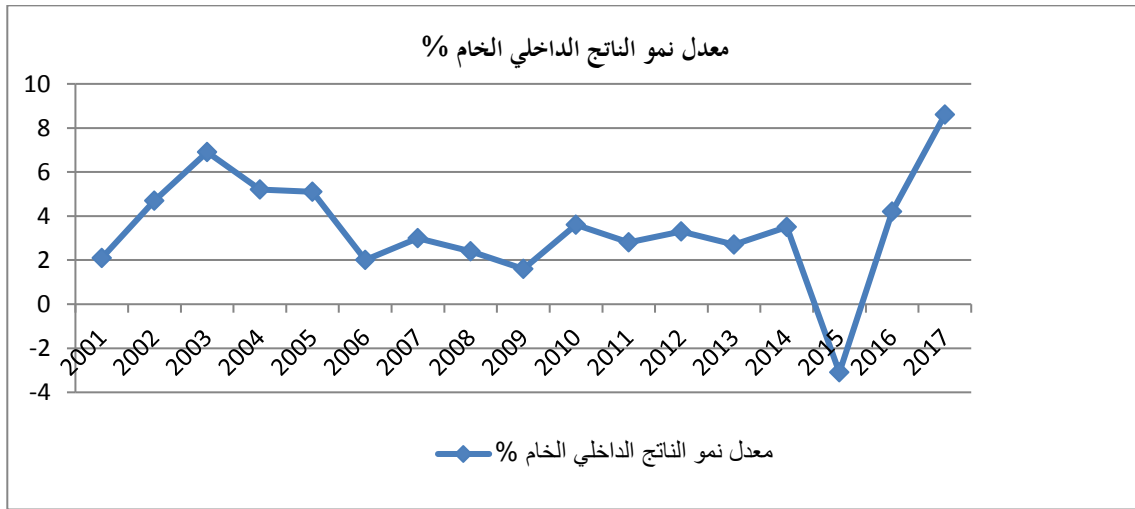
المؤشرات	الوحدة	الموجود سنة 2000	الموجود سنة 2017	المنجز 2010-2017
التربية الوطنية: عدد المؤسسات تعداد المتمدرسين	العدد	20.859 7.661.023	26.964 9.104.204	6105 1.443.181
التعليم العالي: عدد المؤسسات اجمالي الطلبة المسجلين	العدد	53 488.617	106 1.654.000	53 1.165.383
الصحة: عدد المستشفيات عدد العيادات المتعددة الخدمات	العدد	230 497	331 1732	101 1235
الموارد المائية: عدد السدود الربط بالمياه الصالحة للشرب	العدد %	44 80	81 98	37 18
السكن: السكنات 2017-2000 عدد السكات قيد الانجاز 2017	العدد	- -	- -	3.585.572 956.805
الاشغال العمومية: قوام شبكة الطرق الطريق السيارة شرق غرب	كلم	104.450	127.196	22.746 1132
الطاقة: الربط بشبكة الغاز الربط بشبكة الكهرباء	%	31 88,7	58 99,8	27 11,1
الثقافة: دور الثقافة المكتبات	العدد	22 02	49 386	27 384
الشباب والرياضة: الملاعب المركبات الرياضية	العدد	34 43	78 648	44 605

المصدر: مصالحي الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 51-52.

<sup>1</sup> فرجي محمد، المحددات الاساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 252-254.

حيث نستدل بالجدول السابق في الاشارة الى ان هناك تحسن واضح في بعض مؤشرات الاداء الحكومي والمتمثلة في النتائج المباشرة في انجازات الهياكل القاعدية وتحسين أداء الخدمات الحكومية، فنلاحظ انجازات كثيرة في قطاع الطاقة والإسكان وكذا الموارد المائية والصحة وتحسين التعليم وهيئة المرافق العامة والتي تمثل قفزة نوعية مستهدفة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، حيث يظهر جليا جهود السلطات العمومية في دفع حركية التنمية للدولة وهذا ما يفسره تطورات معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو القطاعية.

#### الشكل 06: تطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2018).



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على:

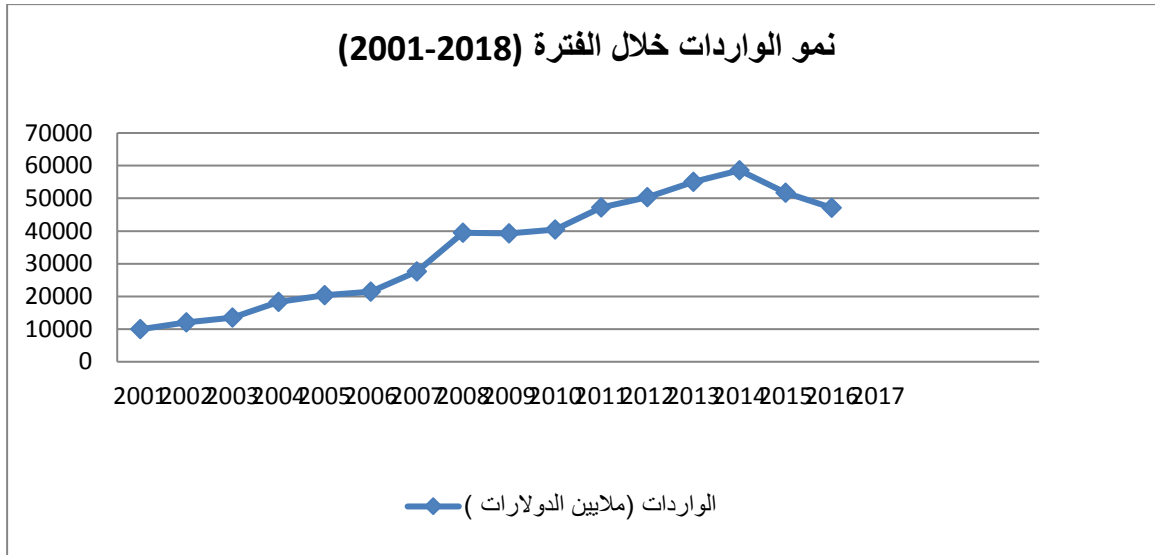
- Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005,2007,2012,2017, p 176-190-174-139

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ معدلات نمو مرضية نوعا ما مقارنة بالفترات السابقة، حيث كان لدور برنامج الانفاق الحكومي تأثير بارز في تنشيط الطلب الكلي وانعاش الاقتصاد الوطني مساهم في تحسن معدلات النمو الاقتصادي، كما يلاحظ تباطؤ النمو سنة 2008 متأثرة بأزمة الركود في الاقتصاديات المتقدمة وباستثناء سنة 2015 التي عرفت معدل نمو سلبي قدر ب 3.1% كنتيجة لصدمة انخفاض أسعار النفط مع بداية سنة 2014 و 2015 و 2016 أين بلغ سعر برميل النفط 99.1 و 52.8 و 44.7 دولار أمريكي على التوالي، حيث تعتبر

مداخيل الجباية البترولية المورد الاهم لتمويل ميزانية الإنفاق العام والتي لازلت تساهم بنسبة هامة من اجمالي النفقات العامة، وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وعجزه أمام تعرضه لصدمات انخيار اسعار النفط. ويظهر جليا من خلال مؤشرات الجدول السابق أن هذا النمو قد ارتبط بقطاعات معينة هي قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات وهذا ما توضحه معدلات النمو القطاعية التي لاقت استحسانا في هذين القطاعين، بينما تبقى مؤشرات القطاع الصناعي جد متواضعة ولا تحقق الاهداف المرصودة ضمن برامج الانفاق العام.

حيث يشكل الجهاز الانتاجي غير المرن عائقا امام امتصاص الطلب الكلي المتزايد كونه لم يحقق استجابة تمنع تسرب المال العام وهذا ما يجد من انتاجية المال العام ويظهر ذلك من خلال قراءة تطور حجم واردات الدولة والتي تتولى امتصاص الطلب المتزايد خلال هذه الفترة.

#### الشكل 07: تطورات الواردات خلال الفترة (2001-2018).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصالح الوزير الاول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 52-53.

يدلي منحى الواردات بنمو مستمر لحجم واردات الدولة ابتداء من سنة 2001 اين بلغت قيمة الواردات 9.940 مليون دولار لتبلغ ذروتها سنة 2014 بقيمة 58.580 مليون دولار لينحى المنحى بعد ذلك سنة 2015 مدليا بتراجع حجم الواردات التي لم تتعد كثيرا عن محتواها الرقمي متأثرة بتراجع مداخيل الدولة نتيجة انخفاض اسعار النفط وتعبيرا عن سياسات السلطات العمومية في تقليص ميزان الواردات محتاطة من تأزم الاوضاع بعد تراجع مداخيل النفط. وقد تم اللجوء الى نمو الواردات الوطنية لتلبية الطلب المتزايد خاصة نمو الطلب الاستهلاكي الوطني حيث شملت سلة الواردات منتجات استهلاكية ومواد نصف مصنعة الى جانب تجهيزات صناعية التي شكلت القسم الاكبر فيها وهذا ما عجل في نمو حصيلة الواردات بهذه الوتيرة والتي غطت الطلب المتزايد بعل تزايد الانفاق العام وكنتيجة عجز الجهاز الانتاجي المحلي في امتصاصه.<sup>1</sup>

والجدول الموالي يوضح تطور الايرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2018-2001

**الجدول 09: تطور حجم الايرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر الفترة (2001-2018) (مليون دينار)**

السنوات	الايرادات العامة	معدل نمو الايرادات العامة *	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة *
2001	1 389 737	-	1 321 028	-
2002	1 576 648	13.5	1 550 646	17.5
2003	1 525 551	- 3.24	1 690 175	9
2004	1 606 397	5.3	1 891 769	11.9
2005	1 713 992	6.7	2 052 037	8.5
2006	1 841 925	7.5	2 453 014	19.5
2007	1 949 050	5.8	3 108 569	26.7
2008	2 902 448	48.9	4 191 051	34.8
2009	3 275 362	12.9	4 246 334	1.3
2010	3 074 644	- 6.12	4 466 940	5.2
2011	3 489 810	13.5	5 853 569	31.1
2012	3 804 030	9	7 058 173	20.6
2013	3 895 315	2.4	6 024 131	- 14.6
2014	3 927 748	0.8	6 995 769	16.1
2015	4 552 542	15.9	7 656 331	9.4
2016	5 011 581	10.1	7 297 494	- 4.7
2017	6 047 885	20.7	7 282 630	- 0.1
2018	6 313 959	4.4	7 899 061	8.5

Source: Ministère des finances , Solde global du Trésor , sur:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

<sup>1</sup> أنظر عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.

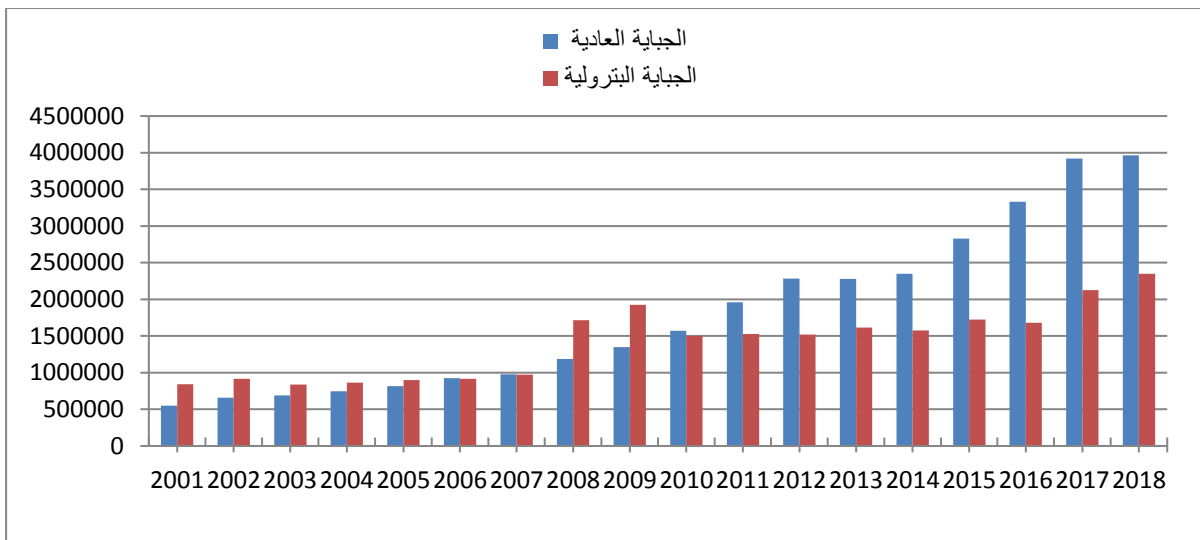
\* من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المصدر.

### 1. قراءة في أرقام الإيرادات العامة:

من خلال قراءة أرقام الجدول السابق يلاحظ ان تدفق حجم الإيرادات العامة في نمو مستمر بمعدلات نمو متباينة حيث قفزت الإيرادات العامة من مبلغ 1 389 737 مليون دينار جزائري سنة 2001 الى مبلغ 6 313 959 مليون دينار جزائري سنة 2018 باستثناء سنتي 2003 و 2010 التي عرفت تراجع ضعيف في حجم الإيرادات العامة مقارنة بالسنوات التي تسبقها حيث ان ذلك يتم اعتبارا لتطور متغيرات مصادر الإيرادات العامة وعدم ثباتها، ويرجع التعافي في إيرادات خزينة الدولة الى مبررات مهمة على رأسها تحسن عائدات الإيرادات غير العادية من الجباية البترولية نتيجة تحسن اسعار النفط بداية منذ سنة 2000 و تعزيز الإيرادات العادية من خلال التوسع في قاعدة النظام الضريبي، كما يعتبر استقرار اسعار الصرف عامل هام يساهم في تحسن اداء الإيرادات العامة ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال النقاط التالية:

### أولاً: تطور الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة 2018-2001

الشكل 08: تطور الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة (2001-2018) (مليون دينار)



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات:

Ministere des finances , Solde global du Trésor , sur:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان تطور مصادر الإيرادات العامة في موازنة الدولة من جباية عادية وجباية بترولية قد

مرت بمراحل وتطورات على طول الفترة (2001-2018) والتي توضحها ارقام الجدول الموالي:

الجدول 10: تطور بنية الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2018) (مليون دينار)

السنة	الجباية البترولية	الموارد العادية	مجموع الإيرادات العامة
2001	840600	549137	1 389 737
2002	916400	660284	1 576 648
2003	836060	689491	1 525 551
2004	862200	744197	1 606 397
2005	899000	814992	1 713 992
2006	916000	925925	1 841 925
2007	973000	976050	1 949 050
2008	1715400	1187048	2 902 448
2009	1927000	1348362	3 275 362
2010	1501700	1572944	3 074 644
2011	1529400	1960410	3 489 810
2012	1519040	2284990	3 804 030
2013	1615900	2279415	3 895 315
2014	1577730	2350018	3 927 748
2015	1722940	2829602	4 552 542
2016	1682550	3329031	5 011 581
2017	2126987	3920898	6 047 885
2018	2349694	3964265	6 313 959

Source: Ministère des finances , Solde global du Trésor , sur:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

\* من اعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات المصدر.

فمن خلال تتبع أرقام الجدول السابق نلاحظ أنه منذ سنة 2001 الى غاية سنة 2005 تمت الجباية البترولية بوتيرة

أسرع من الجباية العادية فخلال هذه الفترة سجل متوسط المداخل البترولية 852 870 مليون دينار بينما سجلت

المداخل العادية متوسط بقيمة 620.2 691 مليون دينار و خلال السنتين اللاحقتين تطورت مداخل الجباية العادية

لتجابه حصة مداخل الجباية البترولية و ادلت بنسب جد متقاربة سنتي 2006 و 2007، لنلاحظ بعدها خلال

سنة 2008 نمو ملحوظ لإيرادات الجباية البترولية كنتيجة لتحسن اسعار البترول بنسبة 33.4% من 74.95 دولار سنة 2007 الى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 الى جانب انشاء الرسم على الارباح الاستثنائية لمؤسسات المحروقات مما ساهم في تغذية صندوق ضبط الايرادات حتى ومع تراجع الكميات المصدرة بنسبة 2.4%<sup>1</sup>.

و انطلاقا من سنة 2010 تخطت الجباية العادية الجباية البترولية حيث اصبحت الجباية العادية تغطي نسبة 62.8 % من مجموع الايرادات العامة سنة 2018 وهذا كنتيجة لحرص الحكومة على توسيع دائرة تحصيل الايرادات العادية لدعم موارد الميزانية ومسايرة النفقات العامة وفي المقابل تباطؤ نمو العوائد البترولية بسبب عدم استقرار اسعار النفط حيث ساهمت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 37.2% في تغطية إيرادات الموازنة العامة سنة 2018.

ويمكننا الاستدلال بالجدول الموالي لتوضيح تطورات اسعار النفط بالدولار التي تقيد مداخيل الجباية البترولية للدولة الجزائرية والأسعار المرجعية لبرميل النفط التي تبنى عليها الموازنة العامة للدولة وذلك خلال نفس فترة الدراسة (2001 - 2018).

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel.2008 , 1 septembre 2009, p 51

**الجدول 11: تطور اسعار برميل البترول والسعر المرجعي خلال الفترة (2001-2018)**

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
62.2	99.9	74.9	65.8	54.6	38.6	29	25.2	24.8	سعر البرميل بالدولار
37	37	19	19	19	19	19	19	19	السعر المرجعي بالدولار
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
* 71.44	54	45	53	100.2	108.9	111	112.9	80.1	سعر البرميل بالدولار
50	50	37	37	37	37	37	37	37	السعر المرجعي بالدولار

Source: Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2003, 2012, 2017, p 204-252-153

\*: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، التقرير الاحصائي السنوي 2018، ص 124.

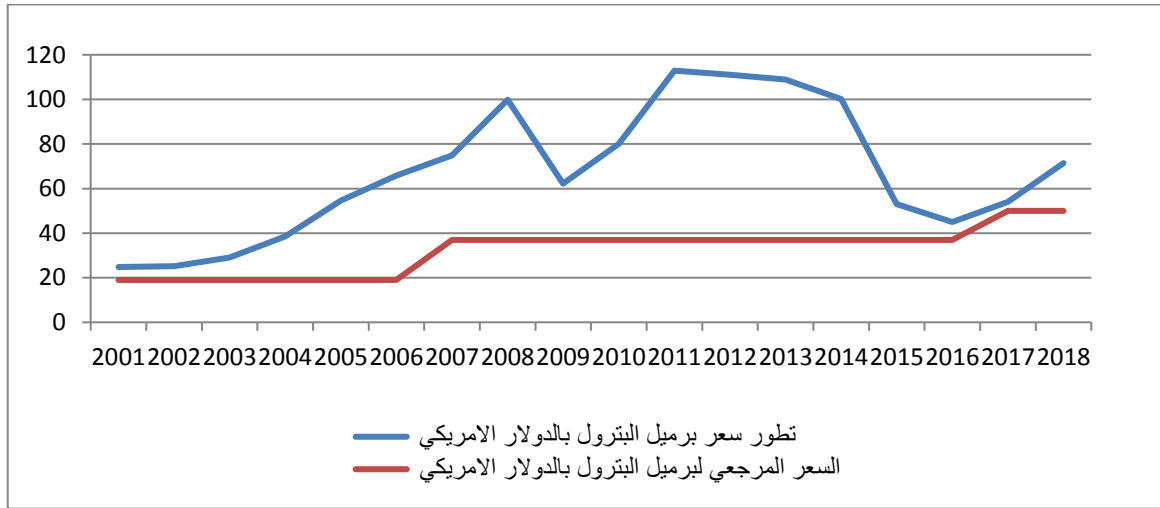
من خلال قراءة تطورات الجدول يلاحظ نمو مستمر لسعر البرميل البترول من 24.8 دولار سنة 2001 الى 99.9 دولار سنة 2008 بحيث حققت انتعاش مستمر ساهم في اغراق موارد الدولة حيث مثلت مداخيل الجباية البترولية قرابة 59.1% أي في حدود 60% من مجموع الايرادات العامة في موازنة الدولة لسنة 2008. حيث تقيد السعر المرجعي لبرميل البترول في الموازنة العامة خلال تلك الفترة ب 19 دولار فقط الامر الذي ساهم ايضا في تغذية صندوق ضبط الموارد من خلال توجيه الجزء المتبقي من العوائد النفطية في صندوق ضبط الموارد الذي خصص لتمويل حالات عجز الموازنة العامة، حيث يبقى عمليا 19 دولار للبرميل رقم غير كافي لتحمل الخزينة سياسات التوسع في الانفاق العام، وذلك من خلال مقارنة ارقام الايرادات العامة بالنفقات العامة خلال نفس الفترة<sup>1</sup>. ومع

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel. 2008,<sup>1</sup> septembre 2009, p 103.



نخاية سنة 2008 وبداية 2009 تراجعت اسعار البترول بنسبة 37.7% كنتيجة لتأثير الازمة المالية العالمية على أسعار المواد الاساسية<sup>1</sup>. لتحسن اسعار النفط في الاسواق الدولية بعد ذلك منذ 2010 الى غاية 2014 أين بدأت في تراجع حاد يقارب 50% خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 على التوالي لتتعاين من جديد اسعار البترول في الاسواق الدولية سنة 2018 حيث صدر برميل البترول بسعر 71.44 دولار أمريكي في مقابل اقرار سعر مرجعي 50 دولار للبرميل سنتي 2017 و2018. و يظهر جليا عدم استقرار اسعار النفط وتقلباته وفق اعتبارات دولية خارجة عن الارادة الحكومية وبالتالي لا يمكن الاتكال على مداخيل قطاع المحروقات لضمان استدامة تمويل الموازنة العامة، وهذا ما يبرزه الشكل الموالي الذي يوضع تطورات اسعار برميل البترول المصدر وسعر البرميل المعتمد في تقديرات الموازنة العامة للدولة.

#### الشكل 09: تطور اسعار برميل البترول والسعر المرجعي خلال الفترة (2001-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

<sup>1</sup> لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير السنوي 2009، فبراير 2010، ص 13 متوفر على الرابط:

<https://www.cosob.org/wpcontent/uploads/2015/05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2009.pdf>

تاريخ الزيارة: 2020-06-04، توقيت الزيارة: 22:35.

**الجدول 12: تطور مصادر الموارد العادية خلال الفترة (2001-2018)**

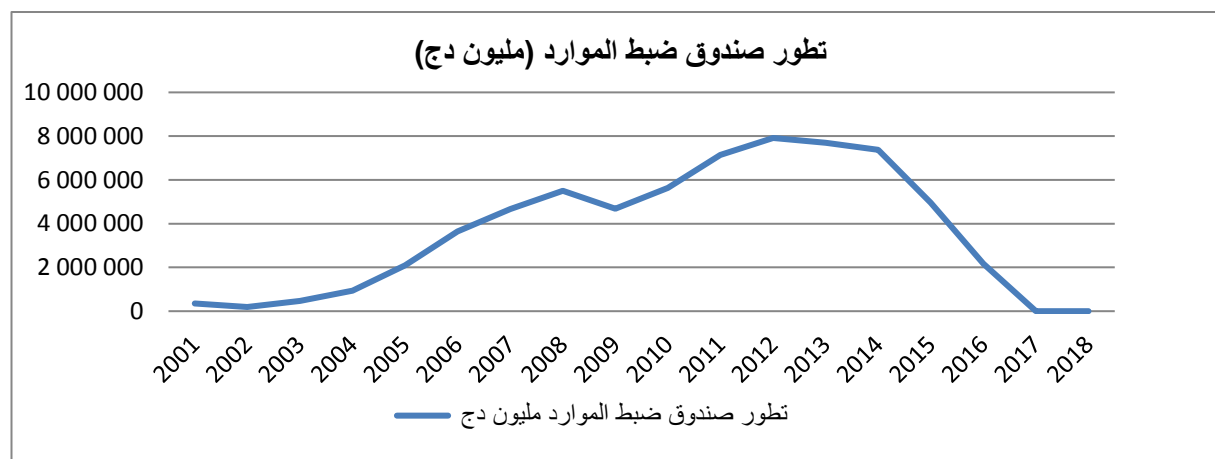
السنة	الجباية العادية	مجموع الإيرادات العامة
2001	549137	1 389 737
2002	660284	1 576 648
2003	689491	1 525 551
2004	744197	1 606 397
2005	814992	1 713 992
2006	925925	1 841 925
2007	976050	1 949 050
2008	1187048	2 902 448
2009	1348362	3 275 362
2010	1572944	3 074 644
2011	1960410	3 489 810
2012	2284990	3 804 030
2013	2279415	3 895 315
2014	2350018	3 927 748
2015	2829602	4 552 542
2016	3329031	5 011 581
2017	3920898	6 047 885
2018	3964265	6 313 959

Source: Ministère des finances , Solde global du Trésor , sur:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

في حين ساهمت السنوات التي شهدت ارتفاع في أسعار النفط في تفضيل مداخيل الجباية البترولية التي تزيد عن السعر المرجعي في صندوق ضبط الموارد للدولة ويمكن استخدام الشكل الموالي لكشف اداء صندوق ضبط الموارد.

**الشكل 10: تطور مداخيل صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2001-2018)**



Source: Ministère des finances , Solde global du Trésor , financement sur:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

Ministère de finance , rapport de présentation du budget de la loi de finances pour 2018 et prevision 2019-2020, p 27, Sur :

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf>

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد (Fonds de Régulation des Recettes) بموجب أحكام المادة 10 من القانون 02 - 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لغاية إيداع فوائض الجباية البترولية المكتسبة عن طريق ارتفاع أسعار المحروقات عن الاسعار المدرجة في قوانين المالية ليتم تخصيصها لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة وتسديد الدين العام، حيث يتم اللجوء الى صندوق ضبط الموارد لتمويل الميزانية الدولة في حال ما انخفضت أسعار البترول إلى ما دون السعر المرجعي المقيد في إعدادات تقديرات إيرادات الميزانية العامة؛ وبداية من سنة 2006 ، وبالنظر لأحكام المادة 25 من الأمر 04 - 06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، لقانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، رخص تمويل عجز الخزينة العمومية عن طريق مداخيل صندوق ضبط الموارد، شرط أن لا يقل رصيده عن 740 مليار دينار جزائري، الى جانب إستمرار موارد الصندوق في دعم تسديد المديونية العمومية.<sup>1</sup>

حيث وضع الشكل السابق تطور مداخيل صندوق ضبط الإيرادات نتيجة تحسن اسعار النفط و ارتفاعها عن السعر المرجعي المستخدم في بناء موازنة العامة للدولة، والتي لاقت تحسنا مع بداية سنة 2001 برصيد 365001 مليون دينار الى غاية سنة 2012، حيث سجل الصندوق ارصدة معتبرة كان أهمها سنة 2012 بقيمة 7917011 مليون دينار، ثم عرف خلال السنوات اللاحقة تراجعاً نتيجة استنزافه في تمويل العجز المالي للخزينة بسبب تراجع فائض الجباية البترولية الى غاية نضوبه مع نهاية سنة 2017.

حيث يعتبر صندوق ضبط الموارد رصيد احتياطي يجمع فوائض موارد الدولة فترة البحبوحة المالية ليتم استخدامها في تمويل الخزينة العمومية في فترات العسر المالي نتيجة التعرض لصدمات في سوق النفط وانخفاض اسعاره دون السعر المرجعي.

<sup>1</sup> بلعطل عياش، آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2020، ص 275.

الجدول 13: تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2001-2018) (الوحدة مليون دينار)

السنة	Frr قبل الاقتطاع	سداد الدين العام	سداد تسبيقات البنك	تمويل عجز الموازنة العامة	رصيد frr بعد الاقتطاع	رصيد الموازنة
2001	356 001	184 467	0	0	171 534	-200 461
2002	198 038	170 060	0	0	27 978	-265 308
2003	476 892	156 000	0	0	320 892	-454 057
2004	944 391	222 703	0	0	721 688	-392 000
2005	2 090 524	247 838	0	0	1 842 686	-673 223
2006	3 640 686	618 111	0	91 530	2 931 045	-1 872 134
2007	4 669 893	314 455	607 956	531 952	3 215 530	-2 115 460
2008	5 503 669	465 437	0	758 179	4 280 073	-2 119 190
2009	4 680 747	0	0	364 282	4316 465	-2 295 874
2010	5 634 775	0	0	791 938	4842 837	-3 545 460
2011	7 143 157	0	0	1 761 455	5381 702	-5 074 161
2012	7 917 011	0	0	2 283 260	5633 751	-4 276 447
2013	7 695 982	0	0	2 132 471	5563 511	-3 059 821
2014	7 373 831	0	0	2 965 672	4408 159	-3 185 994
2015	4 960 351	0	0	2 886 506	2073 846	-3 172 340
2016	2 172 396	0	0	1 387 938	784 458	-2 343 735
2017	*915 400	-	-	915 400	0	-1 590 283
2018	0	0	0	0	0	-2 110 134

Source: Ministère des finances , Solde global du Trésor , financement sur:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

\*: Ministère de finance , rapport de présentation du budget de la loi de finances pour 2018 :et prevision 2019-2020, p 27, Sur

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf>

الفترة الاولى 2001-2005 من خلال الجدول اعلاه يتضح استخدامات مداخيل صندوق ضبط الموارد خلال

الفترة 2001-2018 للدولة الجزائرية بحيث نجد أنه خلال الفترة 2001-2005 استخدمت الحكومة صندوق

ضبط الموارد في سداد الدين العام، حيث كانت تغطي عجز الموازنة العامة بالاعتماد على الاقتراض من مصادر داخلية

تم سدادها عن طريق صندوق ضبط الموارد أي أنه تم تغطية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الموارد بطريقة غير

مباشرة.

**الفترة الثانية 2006-2008** جمعت الحكومة الجزائرية في تمويل عجز الموازنة العامة في هذه الفترة من خلال الجمع بين الاقتراض و صندوق ضبط الموارد حيث بدأت في اسغلاله بطريقة مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة انطلاقا منذ سنة 2006 مستغلة الانفراج المالي اثر نمو اسعار النفط عن السعر المرجعي المعتمد في اعداد الموازنة العامة للدولة.

**الفترة الثالثة 2009-2017** واصلت الحكومة استغلال مداخل صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة حيث تزايد نمو استخدام الصندوق في الفترة 2009 الى غاية 2014 لينتقل من مبلغ 364 282 مليون دينار الى مبلغ 2 965 672 مليون دينار على التوالي وهو اعلى معدل تم اقتطاعه خلال فترة الدراسة ليتناقص معدل اقتطاع الصندوق لتمويل الموازنة العامة الى غاية استنزافه تماما في سنة 2017 اين تم اقتطاع اخر رصيد بقيمة 915400 مليون دينار في تغطية عجز الموازنة العامة حيث ان مداخل الصندوق لم توظف بالشكل السليم فبينما كان تكوينها يعود لتراكمات مداخل الجباية البترولية الاضافية كان صرفها لتغية العجز المالي للدولة دون الاهتمام باستثمارها في مشاريع منتجة تحل مشاكل الموازنة العامة للدولة.

### **المبحث الثالث: سياسة ترشيد الانفاق العام كآلية لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2018/2001):**

ان دواعي ترشيد الانفاق العام ازدادت مؤخرا مع تراجع الايرادات العامة وارتفاع حجم النفقات العامة وتطورها في سبيل التكفل باهداف المجتمع النامية وفي هذا الصدد نمت الحاجة الى ترشيد النفقات العامة من خلال التسلح بكل الامكانيات المتاحة والتي يعرضها الاخصائيون للحفاظ على المال العام من الضياع وضبط الانفاق العام عند سياسات مالية متوازنة.

### المطلب الاول: سياسة ترشيد الانفاق العام في الجزائر

ان سياسات علاج عجز الموازنة العامة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وهذا ما يستوجب الامام بآليات ترشيد الإنفاق العام، والوصول عند أقصى اشباع ممكن.

### أولاً: اجراءات ترشيد الانفاق العام في الجزائر

لقد عملت الدولة الجزائرية على خفض العجز الموازي عن طريق الجمع بين ترشيد الانفاق وتعبئة موارد أكثر من خلال تحصيل ضرائب أكثر ومن أهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في اطار ترشيد الانفاق العامة منذ سنة 2016 ماييلي: شهدت سنة 2016 تراجع في وتيرة نمو الاستهلاك النهائي، ويرجع ذلك الى تراجع وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للادارات العمومية، الذي انتقل 3.1 % في 2015 ليبلغ 1.3% سنة 2016، بينما تراجع نمو الاستهلاك الاسري من 3.9 % سنة 2015 ليبلغ 3.3% سنة 2016<sup>1</sup>

- تتضمن اجراءات التقشف التحلي التدريجي لوجه النفقات غير متكررة المتمثلة بالاستثمارات العمومية بما في ذلك تجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات العمومية وغيرها.
- من ضمن تدابير ترشيد الانفاق العام استهداف الواردات من خلال تقليصها وضبطها عن طريق طرح رخص على استيراد بعض المنتجات من بينا السيارات الاسمنت.
- تخفيف نسبة التوظيف في القطاع العام وفتح الاحالة على التقاعد بعد 60 سنة من الشغل.
- تقليص ميزانيات المؤسسات العمومية على رأسها المؤسسات التربوية باطوارها الثلاث.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 31. متوفر على: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf>

- في اطار تحصيل الايرادات العامة أدرجت موازنة 2016 مجموعة من الرسوم تخص الرسم على القيمة المضافة لاستهلاك مادتي الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية قدرت ب 15% لاستيراد أجهزة الكمبيوتر. وبمحكم هذه التدابير المتخذة تراجعت ميزانية 2016 بنسبة 8.8% كمقارنة بالسنة الماضية.

- تميزت سنة 2017 بزيادة في حجم الضرائب المفروضة فتم زيادة نسبة الضرائب من جديد على القيمة المضافة من 17% الى 19% واعادت الحكومة النظر من جديد في خفض خلق منصب شغل الى جانب اسعار بعض السلع والمنتجات على رأسها الوقود والاجهزة الكهرومنزلية.

وقد تمكنت هذه التدابير المتخذة في من طرف الحكومة سبيل ترشيد الانفاق العام من تخفيف شدة العجز الموازني خلال فترة هذه من 3 172 340 - مليون دينار سنة 2015 الى 1 590 283 - مليون دينار سنة 2017 كما يوضحها الجدول السابق.<sup>1</sup>

### ثانيا: متطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر:

ان كفاءة البرامج الانفاقية الحكومية لا بد ان تقوم على مجموعة من الاسس التي تضمن ترشيد النفقات العامة وفق معايير سليمة تضمن محاربة الفساد و تعزيز مبدأ الشفافية من خلال مشاركة الرأي العام في صنع الموازنة العامة والاطلاع على جميع الممارسات المتعلقة بالسياسات المالية قبل تنفيذها و ابداء الرأي حولها و فيما يلي سنتناول اهم هذه المتطلبات التي من شأنها أن تصحح ادارة المال العام وتجنب اهداره و تسمح بترشيد القرارات الحكومية المتعلقة بخيارات الموازنة العامة للدولة.

<sup>1</sup> كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2007-2017، مجلة الابداع، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 119-120.

## 1. الحد من انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر:

يعتبر الفساد احد الطرق التي تسمح باختلاس المال العام عن طريق تنفيذ معاملات خارجة عن الميزانية يمكن تبريرها من خلال تضخيم فواتير المقتنيات الحكومية و بالتالي التأثير على فاعلية و كفاءة النفقات العامة بمختلف أوجهها و تراجع الاستثمارات العمومية المنفذة.<sup>1</sup>

### 1.1. مظاهر الفساد المالي في الجزائر:

تعددت مظاهر الانحرافات المالية التي تخالف نظام وقواعد عمل مؤسسات الدولة والتي توغلت في كلا القطاعين العام و الخاص حيث تطورت بؤر الفساد وازدادت حدها مقابل قصور ادوات الدوة في مجابهة مختلف مظاهر الفساد في الدولة وندكر أهمها فيما يلي:

#### أولاً: تهريب الاموال:

ان انحراف اموال الدولة وتسربها عن مسارها القانوني يساهم بشكل كبير في عرقلة نمو الاقتصاد الوطني، حيث تشير الاحصائيات الحكومية الى ان الاموال المهربة في الفترة التي شهدت أزمة التراجع الحاد لاسعار المحروقات والديونية (1986-1988) قدرت ب 9.7 مليار دولار والتي عرفت ارتفاع مستمر حيث سجلت قيمة 16.3 مليار دولار سنة 1990. وهي تعبر عن مبالغ ضخمة كانت تسمح بتغطية حوالي 60% من المديونية الخارجية للدولة. كما وقد ارصدت منظمة النزاهة الدولية 13.6 مليار دولار اموال مهربة خلال الفترة (2008-2000)، حيث ساهمت مخالفات الغش الضريبي وتضخيم والتلاعب بالفواتير في الحاق الضرر بالمداخيل الجبائية للدولة التي اصبحت من بين اوائل الدول في افريقيا الاكثر معاناة من ظاهرة تهريب الاموال بسبب توسع شبكات الفساد داخل البلد.

<sup>1</sup> نشرة صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي الكلي، تقرير صندوق النقد الدولي، 11 ماي 2016، ص 02.



### ثانيا: التهرب الجمركي:

ان من أهم أوجه تسرب اموال الدولة تفشي ظاهرة التهرب من دفع مختلف الرسوم الجمركية والتي بإمكانها تعبئة موارد الدولة واثناء الخزينة العمومية وهو الامر الذي يشدد على مؤسسات الجمارك الاستخدام الصارم لكل الاجراءات القانونية بهدف مراقبة وافشال كل محاولات التهرب الضريبي حفاظا على اموال الدولة والمنتجات الوطنية من اي استغلال مخالف للقانون وبالتالي الحرص على توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

### ثالثا: التهرب الضريبي المحلي:

ان من اهم مظاهر الفساد التهرب الضريبي المحلي والذي يتم عن طريق اللجوء الى استغلال الثغرات غير مدروسة في التشريع الضريبي المحلي بهدف عدم دفع المستحقات الضريبة نهائيا او جزئيا دون أن يترتب عن ذلك اي تجاوزات قانونية تستوجب متابعة قضائية، حيث تحتل الجزائر المراتب الاخيرة في الترتيب العالمي لمؤشر التسديد الضريبي حسب تقارير البنك الدولي بسبب ارتفاع قيمة الاموال المتسربة عن طريق التهرب الضريبي وهذا من شأنه اضعاف مستوى اليرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة.

### رابعا: التهرب الضريبي الدولي:

وهي وسيلة للتمنع عن اداء الضريبة وتفادي تمكين جهات تحصيل الضرائب من فرض واقتطاع اي مبالغ مالية ضمن سلة الضرائب الحكومية حيث يقوم المكلف بدفع الضرائب بتهريب امواله الى دول اجنبية حرصا على عدم التصريح بهذه الاموال او اخفاء قسم منها من خلال تقديم تصريحات كاذبة، وهو بذلك تهرب اقتصادي يسهم في ضياع الموارد العادية ضمن اليرادات العامة للدولة.

### خامسا: الغش الضريبي:

هي مجموع التصرفات المخالفة للقانون التي يلجا اليها المكلف باداء الضريبة لتفادي دفع اقساط الضرائب وهذا ما ينجم عنه مخاطر عديدة بما في ذلك اضعاف اداء وكفاءة الجهاز الضريبي للدولة وبالتالي الحد من القدرات التمويلية للسياسة المالية المستهدفة ضمن موازنة الدولة وبالتالي صعوبة تحقيق اهداف المجتمع من تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتمويل برامج انفاق العام.<sup>1</sup>

حيث يجزم البنك الدولي على أن اجهزة الضرائب والجمارك في اعلى هرم الفساد لما لها من آثار وانعكاسات سلبية على ايرادات الدولة.<sup>2</sup>

وقد تسلحت الحكومة الجزائرية بمجموعة من القوانين والآليات لردع كل محاولات الفساد ونذكر من بينها:

#### 1.1. قانون الفساد رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته:

يهدف قانون الفساد الى تدبير مجموعة من الاجراءات القانونية لمكافحة الفساد الى جانب تعزيز مبادئ النزاهة والمسؤولية والشفافية في ادارة القطاع العام والخاص والحرص على تقديم كل التسهيلات اللازمة لدعم الجهود الدولية للحد من الفساد واسترجاع الموجودات وذلك من خلال انشاء هيئة للوقاية من الفساد ومكافحته و التي تعمل على تجريم عقوبات وأساليب التحري خاصة فيما يتعلق بمجموعة من التصرفات غير القانونية أهمها :

- رشوة الموظفين العموميين في مجال الصفقات العمومية

- اختلاس الممتلكات العمومية من قبل الموظفين او استغلالها بطرق غير شرعية

<sup>1</sup> د. فضيلة بوطورة، مريم زغلاني، سلامي أحمد، ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 15-16-17.

<sup>2</sup> لعماري وليد، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص 194.

- استغلال النفود.
  - سوء استغلال الوظيفة.
  - اعاقا السير الحسن للعدالة.
  - عدم الابلاغ عن الجرائم.
- حيث يضمن ايضا قانون الفساد تنظيم التدابير الوقائية في القطاع العام التي تستوجب الالتزام بما يلي:
- التصريح بالممتلكات
  - تشجيع النزاهة والامانة وروح المسؤولية في سلوك الموظف
  - احترام قواعد الشفافية و المنافسة في ابرام الصفقات العمومية
  - تعزيز الشفافية في تسيير الاموال العامة خاصة فيما يتعلق باعداد موازنة الدولة وتنفيذها.
  - الشفافية في التعامل مع الجمهور
  - تحصين سلك القضاة من خلال سن قواعد اخلاقيات المهنة
  - استخدام معايير المحاسبة والتدقيق في الحسابات للوقاية من الفساد
  - مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات الحكومية والحصول على المعلومات
  - كشف جميع اشكال تبييض الاموال ومحاربتها.<sup>1</sup>

القانون 01-06 المعدل و المتمم المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، 2006. <sup>1</sup>

## 2.1. الامر رقم 07-01 المتعلق بحالات التنافي و الالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف:

حيث ينص الامر 07-01 على مجموعة من المواد التي تقف عند ضبط تصرفات موظفي الدولة اثناء اداء مهامهم للوقاية من ظاهرة الفساد و تضارب المصالح وتخص بالذكر المادة الثانية و التي تمنع شاغلو المناصب العليا للدولة في المؤسسات العمومية بما في ذلك الشركات المختلطة من أن يتمتعوا باي علاقات مع اشخاص داخل البلاد أو خارجها خلال فترة ممارسة نشاطهم بحيث تكون لديهم مصالح على مستوى المؤسسات والهيئات التي ينتمون اليها اما من خلال مراقبتها أو الاشراف عليها او لدهيم عقود مشتركة أو آراء معينة بهدف التمكن من انشاء عقود صفقات معها

المادة الثالثة والتي تمنع شاغلو المناصب المذكورة أعلاه عند أنتهاء مهامهم ولفترة سنتين من ممارسة اي نشاط استشاري أو المهني مهما كانت الاسباب أو أن تكون لهم مصالح مشتركة مع المؤسسات التي سبق لهم التعامل معها أو مع أي مؤسسة أخرى تمارس أنشطة مماثلة.

المادة الرابعة تنص على أنه بعد مرور سنتين يمكن ممارسة هذه النشاطات او الاستشارة شرط تصريح كتابي لمدة ثلاث سنوات من طرف المعني تقدم لهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته لفترة لا تتجاوز شهر منذ بداية ممارسة النشاط، حيث توجه عقوبات م ستة اشهر الى سنة زائد غرامات مالية تصل الى 500000دج في حال مخالفة أحكام المواد أعلاه.

حيث يتعين على اخر جهة مستخدمة و المختصة بالوظيف العمومي اعلام المؤسسة القضائية المختصة لاتخاذ الاجراءات اللازمة وادانة كل المخالفات المنفذة.<sup>1</sup>

الامر 07-01 المؤرخ في 01 مارس 2007، المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، الجريدة الرسمية، العدد 16. 1

### 3.1. الديوان المركزي لقمع الفساد:

لقد نصت احكام المادة 24 مكرر من الامر 10-05 المؤرخ في 26 اوت 2010 على انشاء الديوان المركزي لقمع الفساد، حيث يكلف الديوان بمتابعة مختلف جرائم الفساد ويعتبر الديوان مصلحة مستقلة في وظيفتها وتابعة للوزير المكلف بالمالية تختص بها الشرطة القضائية المكونة من أعوان من وزارة الدفاع الوطني و وزارة الداخلية والجماعات المحلية الى جانب أعوان عموميين مختصين وذلك وفقا لقوانين الاجراءات الجزائية المعمول بها ويعمل الديوان المركزي لقمع الفساد على:

- البحث والتحري عن المعلومات التي تمكن من تبيان مختلف مظاهر الفساد وكشفها.
- جمع البراهين والدلائل التي تدين أفعال الفساد وعرضها على الجهات القضائية المعنية بها.
- تفعيل عمليات التعاون مع مختلف مؤسسات مطاردة الفساد.
- استخدام كل الادوات اللازمة واقتراح الاجراءات المناسبة التي تدير وتسهل عملية التحقيقات وتتبع جرائم

الفساد.<sup>1</sup>

ولقياس ظاهرة الفساد في الجزائر لابد من التطرق الى تحليل مؤشرات الفساد من خلال الاطلاع على الجدول  
الموالي:

12، 11، 68 ص 2011، العدد الرسمية الجريدة، 2011 ديسمبر 8 في المؤرخ، 11-426 رقم الرئاسي المرسوم<sup>1</sup>

الجدول 14: ترتيب الدول في العالم وفقا لمؤشر مدركات الفساد/ تقارير الشفافية العالمية 2012-2020

الدرجة					الدولة	الترتيب				
2012	2015	2018	2019	2020		2020 د179	2019 د180	2018 د180	2015 د167	2012 د140
90	91	88	87	88	الدنمارك	1	1	1	1	1
90	91	87	87	88	نيوزيلندا	1	1	1	1	1
90	90	85	86	85	فنلندا	3	3	3	3	1
87	85	85	85	85	سنغافورة	3	4	4	7	5
88	89	85	85	85	السويد	3	4	4	4	4
86	86	85	85	85	سويسرا	3	4	4	6	6
85	87	84	84	84	النرويج	7	7	7	5	7
84	87	82	82	82	هوندا	8	8	8	9	9
80	81	81	80	80	لكسمبورغ	9	9	9	7	12
79	81	80	80	80	ألمانيا	9	9	11	11	13

المصدر: متاح على الموقع: <https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl>

و يمكن تحليل ارقام الجداول التي تعني بمؤشر مدركات الفساد من خلال معرفة تفسير اي الدرجات تعني نتائج افضل و التي يمكن تبيانها من خلال الشكل الموالي حيث يظهر أن الدرجات الاعلى تخص البلدان الافضل اداء فيما يتعلق بشفافية الموازنة على عكس البلدان التي تسجل درجات أقل فهذا يرمز الى انها تتميز بشفافية أقل والدرجات المعدومة تعني انعدام تام للشفافية الموازنة في هذه المجموعة من البلدان.<sup>1</sup>

مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019، الطبعة السابعة، ص 25. <sup>1</sup>

الشكل 11: مقياس مؤشر مدركات الفساد التي حددها مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019.

20-0	40-21	60-41	80-61	100-81
مكثفة	ضخمة	محدودة	ادنى حد	غير كافية او معدومة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مسح الموازنة المفتوحة 2019، الطبعة السابعة، ص 25.

حيث يظهر اجدول أعلاه مؤشر مدركات الفساد في مجموعة من الدول التي سجلت مؤشرات الفساد الاقل في العالم وذلك خلال الفترة 2012-2020 حيث تعتبر هذه الدول من اكثر الدول شفافية حول العالم أين حازت الدنمارك على المركز الاول و نيوزيلندا المركز الثاني بدرجات متقاربة اين سجلتا درجة 88 سنة 2020 ثم فلندا في المركز الثالث تليها ستغافورة، السويد، سويسرا، النرويج، هولندا، لكسمبورغ والمانيا على التوالي.

حيث تشير هذه الاحصائيات ان هذه الدول العشرة تتمتع بشفافية عالية مقارنة بباقي دول العالم الا انه بالرغم من ذلك لا توجد دول تتمتع بالفساد التام أو غياب الفساد التام.

**الجدول 15: ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر مدركات الفساد / تقارير الشفافية العالمية 2012-2020**

الدرجة					الدولة	الترتيب				
2012	2015	2018	2019	2020		2020 د179	2019 د180	2018 د180	2015 د167	2012 د174
34	36	35	35	36	الجزائر	104	106	105	88	105
68	71	62	62	63	امارة قطر	30	30	33	22	27
47	45	52	52	54	عمان	49	62	53	60	61
44	52	49	53	53	السعودية	52	51	58	48	66
48	53	49	48	49	الاردن	60	60	58	45	58
41	38	43	43	44	تونس	69	74	73	76	75
51	51	36	42	42	البحرين	78	77	99	50	53
44	49	41	40	42	الكويت	78	85	78	55	66
37	36	43	41	40	المغرب	86	80	73	88	88
68	70	70	71	71	الامارات	21	21	23	23	27

المصدر: متاح على الموقع: <https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl>

تعبّر ارقام الجدول اعلاه عن مؤشر مدركات الفساد لمجموعة من الدول العربية بدءا من سنة 2012 حيث يظهر جليا عند قراءة الجدول ان البلدان العربية تشهد تأخرا فاضحا في مؤشر مدركات الفساد بينما لازالت مظاهر الفساد تطغى على الحكومات العربية.

حيث تحتل الجزائر المرتبة الاخيرة ضمن هذه القائمة المختارة من الدول العربية بالرغم انها بالرغم انها تحسن ترتيبها سنة 2020 اين سجلت المرتبة 104 بدرجة 36 و تسبق مجموعة اخرى من الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد مثل، موريتانيا، ليبيا، العراق، السودان، اليمن، سوريا و الصومال. الا ان هذا لا يمنع ان الجزائر واحدة من بين الدول العربية التي تعاني من مختلف مظاهر الفساد التي تحد من كفاءة الانفاق العام و تعرقل نمو الاقتصاد الوطني



## 2. الشفافية ومشاركة الجمهور في صنع الموازنة العامة:

ان تطبيق الشفافية يدر بمميزات اقتصادية واجتماعية حيث اثبتت العديد من الدراسات الصادرة عن البنك الدولي أن الدول التي تتمتع بتدفق جيد للبيانات والمعلومات ستمتع بالضرورة بدرجة عالية من الحوكمة ومعدلات فساد متدنية وكفاءة عالية في ادارة الانفاق العام.

حيث أن تفعيل الشفافية من خلال اتاحة المعومات حول الموازنة العامة من شأنه توليد حوار مجتمعي مع الجمهور حول سياسات الدولة وانشطتها خاصة فيما يتعلق بالموازنة العامة وبالتالي تمكين المواطن من مراجعة أعمال الحكومة و التقليل من ظواهر الفساد والحفاظ على المال العام وتعزيز كفاءته<sup>1</sup>.

حيث يتسع مفهوم شفافية الموازنة العامة زيادة على الافصاح عنها للجمهور الى الزامية توفير كل البيانات ومعطيات موازنة الدولة ومختلف انشطتها المالية وايصالها للمواطن بشكل مبسط وميسر وفي الوقت المناسب وهذا ما سنتطرق اليه من خلال تحليل نتائج شفافية الموازنة العامة في الجزائر الى جانب مجموعة من الدول المختارة.

<sup>1</sup> أسامة دياب، ريم عبد الحليم، شفافية الموازنة العامة للدولة الصادرة عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الاولى، ديسمبر 2014، ص 4

الجدول 16: نتائج شفافية الموازنة على مر الزمن من عام 2006 الى 2019.

مسح الموازنة 2019	مسح الموازنة 2017	مسح الموازنة 2015	مسح الموازنة 2012	مسح الموازنة 2010	مسح الموازنة 2008	مسح الموازنة 2006	البلد
02	03	19	13	01	02	/	الجزائر
19	13	14	11	13	14	/	الصين
74	74	76	83	87	87	89	فرنسا
43	41	16	13	49	43	19	مصر
69	69	71	71	68	64	/	ألمانيا
09	03	03	04	0	/	/	العراق
06	03	02	33	32	32	/	لبنان
43	45	38	38	28	28	19	المغرب
74	72	74	74	60	58	47	روسيا

المصدر: مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019، الطبعة السابعة، ص 80-81-82. متوفر على الرابط التالي:

[www.internationalbudget.org/open-budget-survey](http://www.internationalbudget.org/open-budget-survey)

1.2. نشر الوثائق المرافقة للموازنة العامة واتاحتها للجمهور:

ان اتاحة كل وثائق المرافقة للموازنة العامة للجمهور في الوقت المناسب من شأنه تحسين معدل شفافية الموازنة العامة

حيث يمكن جمع الوثائق الرئيسية للميزانية و الاطار الزمني لنشرها من خلال الجدول الموالي:

جدول 17: وثائق الميزانية الأساسية:

مراحل الميزانية	وثيقة الميزانية	المحتوى وفترة النشر
مرحلة الاعداد	البيان التمهيدي	تنبؤات الاقتصاد الكلي التي تركز عليها الموازنة العامة توضيح اولويات الايرادات والنفقات للموازنة التالية والسنوات الموالية بما في ذلك العجز الفائض و الدين والتي لا بد ان يعلن عنها شهر مسبقا.
	مشروع الميزانية	تقدير الايرادات والنفقات للموازنة ومعلومات السياسة العامة والذي يجب طرحها على السلطة التشريعية كحد ادنى أثناء عرض الميزانية
	قانون المالية	القانون الذي ينظم مبالغ أعباء الدولة من حيث الكم والطبيعة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي والتي يتم اصداها في تاريخ اقصاه ثلاث أشهر بعد مصادقة السلطة التشريعية عليه
	ميزانية المواطن	عبارة عن نسخة مبسطة تشرح خطة الحكومة تلخص كيفية تحصيل إيرادات الدولة ووجهه انفاقها والتي توفر تزامنا مع مشروع الميزانيو وقبل اقراره.
مرحلة التنفيذ	التقارير الدورية	هي تقارير توضح حوصلة عن تقدم تنفيذ الموازنة العامة في كل شهر والفترة التي تسبق اعداد التقرير والتي يجب عرضها في فترة لا تزيد عن ثلاث اشهر عن انقضاء فترة التقرير
	المراجعة نصف السنوية	يقدم صورة عامة عن تنفيذ الموازنة وتقييم فرضياتها ودراسة اثر التغير فيها وفي مختلف القرارات الحكومية وتعرض في مدة لا تزيد عن ثلاث أشهر بعد انقضاء فترة التقرير.
مرحلة الرقابة	تقرير نهاية السنة	ويعرف بالحساب الختامي وهو الوثيقة التي تقدم حوصلة نهائية للسنة المالية يجب عرضه خلال فترة لا تزيد عن سنة بعد انتهاء السنة المالية
	تقرير المراجعة	عبارة عن تقرير يشمل تقييمات ورقابة مجلس المحاسبة مرفقة بتوصيات وملاحظات التي تستوجب عرضها على رئيس الجمهورية والتي لا بد من تقديمها خلا فترة لا تزيد عن 18 شهر بعد نهاية السنة المالية

المصدر: علي مسعودي، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2019، ص 138.

والجدول الموالي يوضح مدى اتاحة الوثائق الثمانية المرافقة للميزانية لفترة سنوات المسح

الجدول 18: مسح الموازنة العامة لعام 2019 / اتاحة وثائق الموازنة للعامة.

+ : متاح للجمهور، - : تم نشرها للاستخدام الداخلي في توقيت متأخر او تم نشرها عبر الانترنت اوتم  
اصدارها للاغراض الداخلية فقط، \* : لم يتم اصدارها

البلد	البيان التمهيدي للموازنة	مقترح الموازنة المقدم من الهيئة التنفيذية	الموازنة المقررة	موازنة المواطنين	التقارير الدورية	الاستعراض نصف السنوي	تقرير نهاية السنة	تقرير التدقيق
الجزائر	*	-	+	*	-	-	*	-
الصين	*	-	+	+	+	*	+	+
فرنسا	+	+	+	+	+	*	+	+
مصر	-	+	+	-	+	+	+	-
ألمانيا	+	+	+	+	+	*	+	+
العراق	-	-	+	-	+	*	+	-
لبنان	*	-	-	+	-	*	+	*
المغرب	-	+	+	+	+	*	-	+
روسيا	+	+	+	+	+	+	+	+

المصدر: مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019، الطبعة السابعة، ص 86-87-88. متوفر على الرابط التالي:

[www.internationalbudget.org/open-budget-survy](http://www.internationalbudget.org/open-budget-survy)

تشير معطيات الجدول أعلاه الى امكانية اتاحة مراحل اعداد الموازنة العامة على الجمهور في مجموعة من الدول المختارة حيث تباينت نتائج اطلاع الجمهور عليها، فنلاحظ أن الجزائر لم تنظبط اصداراتها الا في الموازنة المقررة بينما تاخرت في اصدار مقترح الموازنة و التقارير الدورية والاستعراض السنوي والتقرير الدقيق لسنة 2019 بينما لم تصدر البيان التمهيدي للموازنة و موازنة المواطنين الى جانب تقرير نهاية سنة 2019.

فالجزائر تعتبر واحدة من الدول التي لا تقدم معطيات كافية وآنية بل و تقدم معطيات جد متواضعة لا تحدم الجمهور و لا تمكنه من مساءلة حكومته فهو يمتلك بيانات قاصرة لا تقدم صورة واضحة عن أنشطة الحكومة حيث تصنف

الجزائر ضمن المراتب الاخيرة من حيث البيانات التي تقدمها حول مختلف انشطتها المالية كما انها تشكل المرتبة الاخيرة ضمن هذه القائمة المختارة من البلدان تليها لبنان و العراق في المقابل نجد ان كل من مصر و المغرب تقدم بيانات اوسع الا انها تبقى معلومات محدودة لا تسمى الى درجة الشفافية بينما نجد روسيا افضل الدول حرصا على تفعيل مبدأ الشفافية من خلال تقديم و اتاحة كل البيانات التي تخص الموازنة العامة وتنافس في ذلك كل من فرنسا، ألمانيا والصين

1.

وتنص احكام القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المعدل و المتمم المتعلق بقوانين المالية على ضرورة ان يرافق قانون المالية السنوي مجموعة من التقارير:

1. تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي و النتائج المتحصل عليها وآفاق المستقبل.

2. ملحقات تفسيرية تخص تقديرات الحواصل التي تخص:

أ. تقييمات الضرائب والموارد الاخرى.

ب. توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب الفصول ورافقها بتقييم حول تطور تكاليف الخدمات.

ج. توزيع نفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي حسب كل قطاع.

د. التوزيع القطاعي لرخص تمويل الاستثمارات العمومية.

هـ. قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تفصل مبالغ الايرادات والنفقات.

و. القائمة الكاملة للرسوم الجبائية.<sup>2</sup>

مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019، الطبعة السابعة، ص 27، 28.<sup>1</sup>  
المادة 68 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، ص 1048<sup>2</sup>

حيث أن هذه التقارير عادة لا تتوفر في الميزانية العامة للدولة وهذا ما يعرقل رقابة المجتمع المدني في مختلف مراحل تنفيذ دورة الميزانية العامة ويفقد شفافيتها، ماعدا الجداول الرئيسية التي لا بد أن تتواجد في كل قانون مالية سنوي وهي:

الجدول (أ): الخاص بالايرادات النهائية

الجدول (ب): الخاص بميزانية التسيير

الجدول (ج): الخاص بميزانية التجهيز<sup>1</sup>

## 2.2. شفافية حسابات التخصيص:

تمثل الحسابات الخاصة للخزينة وحسابات التخصيص استثناء على مبدأ الوحدة ومبدأ السنوية للموازنة العامة للدولة، حيث تحمل المواد 56-57 من القانون 84-17 والمادة 89 من القانون 99-11 ثغرات قانونية تتنافى ومفهوم الشفافية ساهمت في دعم سوء التسيير بالدولة وهو ما شددت عليه التقارير التقييمية لمشاريع تسوية الميزانية لصادرة عن مجلس المحاسبة وتقارير تقييم الانظمة الخارجية لاداء الموازنة العامة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي<sup>2</sup> ومن بين أهم هذه التحفظات:

1. نقص الصرامة في اعداد حسابات التخصيص الخاص وارتفاع عددها بحيث تجاوزت القوانين المنصوص عليها

في القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 وهو الامر الذي يصعب متابعة اداء هذه الحسابات.

<sup>1</sup> بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 228.

<sup>2</sup> بلعاطل عياش، آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2019، ص 313.

2. خرق قواعد التمويل المحددة في القانون 84-17 الخاص بقوانين المالية والخاصة بتمويل حسابات التخصيص الخاص حيث ان الكثير من هذه الحسابات تمول عن طريق تخصيصات الميزانية دوناً عن الإيرادات الخاصة مثلما تعتمد تسمية هذه الحسابات.
3. اتهام حسابات التخصيص بالقصور في وتيرة وحجم العمليات المسجلة والتحكم في الدفاتر والتي تعتبر غير مرضية والتي تؤثر بالسلب على التوثيق المحاسبي و المالي لهذه الحسابات خاصة و للموازنة العامة عامة.
4. عدم التنسيق بين هيئات الخزينة الخاصة بتسيير ومتابعة أداء حسابات التخصيص الخاص بما في ذلك المديرية العامة للمحاسبة والمديرية العامة للخزينة.
5. سوء استغلال إيرادات حسابات التخصيص حيث ان البعض منها تسجل ارصدة كبيرة في نهاية فترة التسيير في حين ان هناك حسابات لم تسجل اي نفقات بالرغم انها انشأت لاهداف معينة وهذا يؤدي الى تعبئة اعتمادات الموازنة وعدم استغلالها في اوجه انفاق أكثر فائدة.
6. بينت التقارير التفتيشية لبعض حسابات التخصيص سوء التحكم في الوجهة النهائية للاعتمادات المقررة من خلال التلاعب بالنصوص التنظيمية الداخلية و تضخيمها وبالتالي المساهمة في اهدار موارد الموازنة العامة.
7. ان التوجيه المفرط للمال العام خارج حسابات الخزينة نحو حسابات التخصيص من شأنه تجريد حركة واداء هذه الاموال كونها لا تستغل كما يجب و بالتالي الحاق الضرر بالخزينة العمومية واثقالها، حيث يتم تعويض النقائص في بنود الانفاق الخاصة بالموازنة بمنح السندات والاحلال بمبادئ الموازنة.
8. في حين قد تمنح رخص للامرين بالصرف باستغلال اعتمادات حسابات التخصيص في غير أهدافها المحددة، باعتبارها موارد اضافية تنفق لصالح الوزارات المعنية بما مثل اقتناء السيارات، اجهزة الاعلام الآلي ولوازم مكتبية وغيرها...<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نادية مغني شكور، حسابات التخصيص الخاص في النظام الموازنتي الجزائري. تشخيص، تحديات و آفاق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 01، جوان 2018، ص 177-178.

### 3. اعادة النظر في هيكل النفقات العامة صمن الميزانية العامة للدولة:

ان التبويب الاقتصادي لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة يحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العليا باعتباره مؤشر مهم يساعد في تحليل الوضع الاقتصادي للبلد وكما سبق الاشارة فان النفقات العامة تتوزع الى قسمين وهي نفقات التسيير والتي تعبر عن الانفاق الاستهلاكي غير المنتج والتي تجمع بين:(الرواتب والاجور، منح المجاهدين، التحويلات الجارية...) و نفقات الاستثمار التي تأتي بالقيمة المضافة وتجمع بين القطاعات المختلفة:( الصناعة، الفلاحة والصيد البحري، الطاقة...)<sup>1</sup>

حيث أن هذا التوزيع المعتمد لابعاء الموازنة العامة والذي يحرص على الفصل بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز تتخلله مجموعة من العيوب التي تعرقل أهداف السياسة الانفاقية للدولة وتؤثر على اداء النظام المالي لها ومن أهم هذه العيوب نذكر ما يلي:

- يعيب على الفصل بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز على انه يؤثر على وحدة الموازنة العامة من حيث الممارسة حيث تصبح موحدة شكلا و مزدوجة ممارسة.
- تشتت عمليات الرقابة وصعوبة تحديد المسؤوليات وذلك بسبب التعدد المبالغ فيه لفصول ومواد الموازنة العامة.
- ان تنفيذ اعتمادات الموازنة العامة للدولة يعتمد بالدرجة الاولى على تشكيل الفصول والقطاعات في حين أن الاتجاهات الحديثة تعتمد مفهوم البرامج الذي يمكن من صياغة وحدة الموازنة العامة شكلا بحيث يتخلى عن الفصل بين جانبي النفقات العامة ومن حيث الممارسة وفي المقابل يقدم مفهوم البرامج مساحة أكبر من الحرية للقائمين على تنفيذ هذه الاعتمادات وفي نفس الوقت يعرضه لمساءلة صارمة.

<sup>1</sup> سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص 95.



- قد يتعارض تشخيص بعض بنود النفقات مع التقسيم المعمول به بحيث قد تتخلل بعض العمليات الاستثمارية نفقات تشغيلية ومثال ذلك نفقات الصيانة وهذا ما يقلل من مصداقية حجم البرامج الاستثمارية للدولة.
- تعارض نفقات التجهيز في الموازنة العامة مع مبدأ السنوية بحيث قد تلجأ الاجهزة التنفيذية الى انشاء حسابات التخصيص بهدف مواصلة برامج الاستثمار المعلقة.
- التركيز على نمو حجم الاعتمادات الموجهة للانفاق ونسب استهلاكها عند اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وهو ما يعرف بالمقاربة الكمية بدلا من التركيز على الأداء والنتائج المحققة من ورائها وهو ما يسمى بمقاربة التسيير المركز على النتائج وهذا ما يحول دون تحقيق أهداف دقيقة و مسطرة<sup>1</sup>.

### ثالثا: معوقات اجراءات ترشيد الانفاق العام في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر:

#### 1. محدودية صندوق ضبط الموارد:

- في حين استخدم صندوق ضبط الموارد للدولة كاهم الحلول لاستدراك وسد عجز الموازنة العامة لفترات طويلة الا انه لا يزال يواجه مجموعة من النقائص التي تقلل من فعاليته في المساهمة في تحقيق التوازنات المالية ويمكن تبيانها في مايلي:
- ان صندوق ضبط الموارد في صورته الحالية يمكن ادراجه كأحد حسابات الخزينة العمومية وهو بذلك لا يستقل عن موازنة الدولة ويسمح بتداخل الصلاحيات بينهما نتيجة لعدم ارتكازه على جوانب قانونية متينة تدعم شكله المؤسسي وتفصل بين المسؤوليات وتحددها، وهذا ما يحد من اداء صندوق ضبط الموارد خاصة عند ارتفاع مداخل الجباية البترولية.

<sup>1</sup> بلعاطل عياش، آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مرجع سبق ذكره، ص 320-319.

- عدم استقرار مداخيل صندوق ضبط الموارد الذي يعتمد على ادخار فوائض الايرادات البترولية كمورد وحيد، ما يجعله عرضة للصدمات الخارجية المتعلقة بتدهور اسعار النفط حيث تبقى استثمارية نشاط الصندوق في المستقبل ترتبط بتطورات اسعار النفط.
- ان توظيف الصندوق على المستوى الداخلي واقتصار نشاطه على المستوى الخارجي في تغطية الديون الخارجية يساهم في تجميد سيولة الصندوق المتوفرة وعدم استغلالها، مما يقلل من فرص الحصول على عوائد كبيرة في حال استثمار السيولة المجمدة في الخارج.
- ان اشراف وزارة المالية وانفرادها بادارة حركة صندوق ضبط الموارد يساهم في تقديم الاعتبارات السياسية عن الاعتبارات الاقتصادية باعتبار الصندوق تحت هيمنة الحكومة وهذا ما يجعله ينحرف عن الاهداف المرجوة ويقلل من كفاءة استغلاله.
- افتقار الصندوق الى انظمة مراقبة ومتابعة ادائه في غياب التقارير السنوية والبيانات المالية التي تتابع تحقيق الاهداف المحددة للصندوق.
- عدم خضوع الصندوق لرقابة البرلمان باعتباره احد الحسابات الخاصة لحسابات الخزينة العمومية كون ان عمليات حسابات الخزينة تدرج ضمن الحسابات الخارجة عن الموازنة العامة للدولة وهو الامر الذي يقلص من امكانية اخضاع الحكومة للمساءلة والرقابة المستقلة المتمثلة في البرلمان.
- افتقار الصندوق لوجود سياسات استثمارية محددة والالتزام بها الى جانب عدم استخدامه لانظمة لادارة المخاطر التي قد تعترض نشاط الصندوق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هاجر يحيى، سياسات ترشيد دور صناديق الثورة السيادية في اطار مبادئ سننباغو، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017، ص 231.

## 2. مشكل الفساد المالي والاختلاس:

ان ظاهرة انتشار الفساد والاختلاس تعتبر من أكثر التحديات التي تواجهها الدولة التي تعرقل عملية ترشيد الانفاق العام كونها تتركز على جوانب عديدة من الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والادارية التي تساهم في غرس هذه الظاهرة في مختلف التصرفات المالية للأفراد.

### اولا: العوامل السياسية:

- غياب مبادئ الديمقراطية
- تمكن الدولة من وسائل الاعلام وتراجع حرية التعبير.
- اعتماد الانتماء السياسي كمعيار في تاسيس القيادات الادارية.
- عدم وجود استقرار سياسي في وجود الانقلابات العسكرية.
- عدم كفاية و صرامة مؤسسات الدولة التي تردع الفساد المالي.

### ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

- تطور مستويات الفقر والبطالة.
- تدني الدخل الفردي
- غياب العدالة في توزيع الثروات.

### ثالثا: العوامل الادارية:

- تفشي مبادئ البيروقراطية.

- ضعف قوانين واجراءات محاربة الفساد في المجتمع.<sup>1</sup>

### 3. ضعف اداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على التنوع :

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه «الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الحماية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد»<sup>2</sup> وهو احد الاستراتيجيات المتبعة تهدف الى تفادي المخاطر ورفع القيمة المضافة من خلال فتح الاقتصاد على نماذج عديدة من أسواق وقطاعات مختلفة عملا على تحسين الدخل.<sup>3</sup> فالتنوع الاقتصادي يحصن الاقتصاد ويجعله مرنا للتكيف مع اي ظروف وهو بذلك يضمن أولويتين هامتين: اولا انشاء اقتصاد مستدام للأجيال القادمة بعيدا عن الاعتماد على مداخل النفط، ثانيا يضمن التنمية الاقتصادية المتوازنة اقليميا.<sup>4</sup>

وفي ظل تحديات الدولة من خلال توظيف برامج انفاقية واسعة على مستوى مختلف قطاعات الاقتصاد وتوسيع دائرة الاصلاحات الحكومة<sup>5</sup> تم خلق تنوع نسبي وطفيف داخل الاقتصاد والذي يظهر بالاحص في الانتاج ومضمون الايرادات الحكومية، حيث تشير المساهمة النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الى انتعاش مساهمة بعض القطاعات مثل القطاع الفلاحي الذي تطورت مساهمته من 8.1 % سنة 2011 الى 12.3 % سنة 2017 وقطاع الخدمات الذي سجل مساهمة بنسبة 27.3 % سنة 2017 بعدما كانت مساهمته لا تزيد عن 19.7 % سنة 2011 وقطاع

<sup>1</sup> بو عافية هشام، تقدير للعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة على الفساد في الجزائر في الفترة 2003-2020، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص 513.

<sup>2</sup> حامد عبد الحسن جبوري، التنوع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 21 سبتمبر 2016. متاح على الموقع الالكتروني: <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>

<sup>3</sup> صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي استراتيجي الجزائر لما بعد البترول، مجلة اوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد01، جوان 2020، ص75.

<sup>4</sup> حامد عبد الحسن جبوري، التنوع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، مرجع أعلاه.

<sup>5</sup> صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي استراتيجي الجزائر لما بعد البترول، مرجع أعلاه، ص75.

البناء و الاشغال العمومية الذي ارتفعت نسبة مساهمته من 9.2% سنة 2011 الى نسبة 11.7% سنة 2017 في حين تطور غير محسوس للقطاع الصناعي الذي بقيت نسبته في حدود 5% على عكس قطاع المحروقات الذي عرف تراجعاً واضحاً حيث سجل 36.1% سنة 2011 لتتخفف الى نسبة 19.1% سنة 2017 بعدما كانت مساهمة قطاع المحروقات تشكل الحصة الأكبر بين القطاعات خلال الفترة السابقة.

ويظهر ذلك في جانب مضمون الإيرادات الحكومية من خلال تراجع مساهمة إيرادات النفط في تمويل الخزينة العمومية من 67% سنة 2011 الى 38% سنة 2017 في المقابل تحسن مداخيل الجباية العادية التي تطورت من 33% سنة 2011 الى 62% سنة 2017.

حيث تبقى هذه الاحصائيات تشير الى أن الاقتصاد الوطني يظل اقتصاد ريعي لا يزال يركز على مورد النفط الناضب في تحقيق التنمية الاقتصادية بالرغم من تدهور أسعاره ولم يتمكن من تسجيل أي تنوع بعيداً عن المحروقات وهذا ما يعيق بناء اقتصاد مستديم يعتمد على التنوع في القاعدة الاقتصادية بمساهمة كل القطاعات ويسمح بالاستغلال الأمثل لمداخيل الدولة وترشيدها<sup>1</sup>

#### 4. عدم تحديث النظام الموازني واعتماد الأسلوب التقليدي في اعداد الموازنة العامة (موازنة البنود):

ان نمو النفقات العامة وتزايدها لأمبر أحياناً في الجزائر يتطلب التأكد من مدى ملائمة أنظمة الموازنة الموظفة في إدارة المال العام واصلاحها خاصة وان الأوضاع المالية تشهد فترات تعسر في المداخيل والإيرادات العمومية كنتيجة لتراجع إنتاج وأسعار النفط الجزائري في حين تحصيل عجز موازني وهذا ما يستدعي مراجعة وضبط الأساليب المتبعة في

<sup>1</sup> نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، ديسمبر 2019، ص 12-16-19.

معالجة الموازنة العامة للدولة بما يتوافق وترشيد الاموال العامة والتأكد من مدى سلامة وفعالية النفقة العامة ضمن اطار  
الأهداف المرغوبة.

#### 1.4. عيوب نظام الموازنة العامة في الجزائر ودوافع عصرتها:

يعرف الاسلوب التقليدي المستخدم في تقديم الموازنة لعامة للدولة بموازنة البنود والذي يمتاز بنقائص وعيوب عديدة  
نذكر من بينها مايلي<sup>1</sup>:

- غياب اطار تعدد السنوات في اعدادا الموازنة: عدم ملائمة مبدأ السنوية لاتخاذ القرارات الكبرى مثل ممارسة  
استثمارات طويلة الاجل ذات برامج ضخمة لا تحتويها سنة مالية واحدة والتي لا تمكن من تفسير المؤشرات الموازنة ( )  
ايرادات ونفقات ( وتحليلها بشكل معمق.

- ان ادراج الاعتمادات في الموازنة العامة يتم بناءا على الاعتمادات المقررة في السنوات السابقة دون الاخذ بعين  
الاعتبار أي معايير اخرى.

- ازدواجية الموازنة: عدم التوافق بين مدونة التسيير ومدونة التجهيز كما أشرنا اليه سابقا بحيث تفصل مدونة التسيير  
حسب الوزارات بينما تفصل مدونة التجهيز حسب القطاعات مما يتسبب في تداخل بين المدونتين.

- عدم صرامة ودقة نظام الرقابة حيث يمثل قانون ضبط الميزانية رقابة شكلية تعتمد على تصويت البرلمان على قانون  
المالية بحيث يبقى أثره عمليا ضعيف.

<sup>1</sup> مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والاداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد  
التاسع،الجزائر، ص 401.

- عجز القانون العضوي 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المعدل والمتمم المتعلق بقوانين المالية ووجوب

مراجعته، كونه لم يعد يواكب الاصلاحات المتخذة منذ التسعينات ومسايرة المالية العامة الحديثة والقوانين الجديدة<sup>1</sup>،

حيث يحتوي هذا القانون على مجموعة من الابواب وهي :

الباب الاول: أحكام عامة أو ما يسمى بقوانين المالية، الانواع، الهياكل.

الباب الثاني: الميزانية العامة، الانواع، الهياكل.

الباب الثالث: علاقة الميزانية العامة بأنواع اخرى من الميزانيات.

الباب الرابع: تنظيم العمليات الخاصة للخزينة.

الباب الخامس: قوانين المالية: التحضير، التصويت، التنفيذ.

الباب السادس: قانون ضبط الميزانية.

الباب السابع: أحكام عامة متنوعة.

والذي شهد تعديلات بعد ذلك أهمها القانون 88-05 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم والقانون رقم 24-

89 المعدل والمتمم للقانون 84-17.<sup>2</sup> الا ان احكام دستور 28 نوفمبر 1996 عن طريق المادة 123 والتي تؤكد

على أن تشريع البرلمان يخضع للقوانين العضوية خاصة في شؤون قوانين المالية والتي تشدد على أهمية تشكيل وتنفيذ

الاحكام المرتبطة بقوانين المالية.

<sup>1</sup> حيرش فايزة، طرشي محمد، موازنة البرامج والاداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد03، سبتمبر 2020، ص 129-130.

<sup>2</sup> مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الاساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016، ص 321.

- يمتاز نظام موازنة البنود بقصور في اصدار وعرض البيانات الهامة التي تتطلبها الادارة العامة حيث ان هذا الشح في تقديم المعلومات من شأنه عرقلة مهامها من تخطيط ورقابة واحكام القرارات، حيث أن معطيات الموازنة في المؤسسة العمومية الادارية لا تزيد عن مجموعة التقارير الدورية والسنوية الى جانب الحساب الاداري وحساب التسيير التي يعدها كل من الامر بالصرف والمحاسب العمومي، بحيث لا تحمل هذه التقارير تحليل للنتائج المحاسبية والمؤشرات المتحصل عليها خلال تنفيذ الخطة المالية السنوية الى جانب الاقتراحات والخيارات التي ينبغي دراستها والاطلاع عليها.

- تظهر نتائج تنفيذ الموازنة العامة بعد فترة طويلة تزيد عن سنة مما يعرقل توجيه القرارات المالية وفقا لنتائج الدورة السابقة.

- تخضع موازنة البنود الى سياسة غير مستديمة تؤسس بعيدا عن حقيقة موارد الدولة حيث ان أساليب الانفاق من خلالها لا تتضمن في محتواها اولويات اهداف الحكومة.

- يعطل النظام الموازني الحالي للدولة تسيير المؤسسات العمومية التي تمولها من خلال تأخير تمكين الحصص لهذه المؤسسات لفترة قد تزيد عن ثلاثي بعد انطلاق السنة المالية وهذا ما يؤثر بالسلب على نشاط هذه المؤسسات والمتعاملين معها.

- يقاس أداء المؤسسة في ظل النظام المحاسبي التقليدي بكم استهلاك الاعتمادات المالية المقررة في الموازنة دون النظر في نتيجة هذا الانفاق والاهداف المحققة من ورائه وهذا ما يورث التنافس على الانفاق بغية تبرير التسيير الجيد والاداء الحسن للمؤسسة وبالتالي التمكن من طلب المزيد من الاعتمادات في الفترة القادمة.

- ان نظام موازنة البنود يتنافى ومبادئ العقلانية وترشيد المال العام فبمجرد ادراج الاعتمادات في الموازنة ليس من السهل تقليصها او الغاؤها خلال السنة اللاحقة في حالة عدم صرفها بحيث يتم تقدير الاعتمادات بصفة مجردة لا تتوافق دوما ونسبة الاستهلاك.



- كما أن عدم مرونة قواعد ونصوص المحاسبة العمومية يضيق على المؤسسة العمومية الادارية غير الربحية من حيث عدم امكانية التأقلم مع سرعة المحيط الاقتصادي والمالي في اتخاذ القرارات<sup>1</sup>.

### **المطلب الثاني: ترشيد الانفاق العام بالاعتماد على نماذج حديثة للموازنة العامة لتفادي العجز الموازني:**

ان الفكر الحديث للموازنة العامة سخر الموازنة العامة في تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية وسياسية حيث ان قيام الدولة بهذه المهام اضافة الى المهام التقليدية ( الدفاع . الامن، الاشغال العامة ) أدى الى تزايد حجم الانفاق العام واحيانا الى ظهور عجز مالي حيث تجمع نماذج الموازنة الحديثة بين الاهداف التالية:

أهداف الرقابة: الرقابة على الانفاق من خلال منع التجاوزات في الصرف عن الاعتمادات المرخص بها

أهداف اجتماعية: ارساء مبادئ العدالة في توزيع الدخول على افراد المجتمع مع تقديم الاولويات للانشطة المهمة والطبقات محدودة الدخل.

أهداف اقتصادية: التحكم في معدلات البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي.

أهداف سياسية: الحفاظ على التوازنات السياسية والاستقرار السياسي

### **1. أهمية الانتقال الى موازنة البرامج والاداء**

ان مشاكل الموازنة العامة تتطلب اصلاحات هيكلية حيث يعتبر التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء من اوليات هذه الإصلاحات باعتبارها تحقق أكثر شفافية ونتاجية افضل للنفقات العامة وتعمل على ضمان تحقيق اهداف

<sup>1</sup> مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والاداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، الجزائر، ص 401-402.

الحكومة في اطار السياسات العامة وقياس اثرها في مدى توافق الاهداف والاولويات الوطنية<sup>1</sup> والتي تركز على ثلاث عناصر رئيسية:

1. **الاقتصاد:** التحكم في تكلفة المدخلات البشرية المادية والمالية وتوظيفها بالكم والجودة والوقت المناسب وتمكن من قياس المدخلات ومقارنتها بمختلف الاداءات الاخرى.

2. **الكفاءة:** هي تقدير العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتقدر بتكلفة الوحدة للمخرج.

3. **الفعالية:** قدرة البرنامج على تحقيق الاهداف و النتائج المنتظرة.<sup>2</sup>

## 2. آليات الانتقال الى موازنة البرامج والاداء:

تمر هذه العملية بمراحل ستة وهي:

**أولاً:** جمع الاعتمادات حسب هدف النفقة.

**ثانياً:** توزيع كل الاهداف الى برامج.

**ثالثاً:** تقسيم البرنامج الى برامج فرعية تشمل اهداف فرعية ترتبط بالهدف الرئيسي.

**رابعاً:** تحديد مسؤول كل برنامج للتصرف في النفقات والتحكم في تحويل الاعتمادات بين بنود النفقات

للتمكن من تحقيق الهدف الرئيسي والذي يطالب بعرض تقارير عن الانجازات المحققة.

**خامساً:** تصويت البرلمان على البرنامج الملحق بالاهداف المنتظرة.

<sup>1</sup> زياد طارق حسين، الانتقال من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء ومحاوله ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة الفدرالية، مركز التدريب و البحوث الاحصائية، ص04. متوفر على: <http://www.cosit.gov.iq/images%5Cpdf%5Cresearches%20ar%5C33.pdf>

<sup>2</sup> ماهر عبد الرحمان، موازنة البرامج، 2017، ص 03. متوفر على: [https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:WMBR3MbwNioJ:https://sitcegypt.org/%3Fdl\\_name%3Dbudget.pdf+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=dz](https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:WMBR3MbwNioJ:https://sitcegypt.org/%3Fdl_name%3Dbudget.pdf+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=dz)

سادسا: استخدام مقاييس خاصة لقياس مدى كفاءة النتائج المحققة في بلوغ الاهداف الرئيسية والفرعية<sup>1</sup>

### 3. ترشيد الانفاق العام من خلال اصلاح النظام الموازني للدولة:

ان توجه الدولة الجزائرية نحو اصلاح النظام الموازني وتحديث التسيير العمومي يتطلب الارتكاز على قاعدة قانونية تتوافق والتغيرات المطلوبة ومن هذا المنطلق بدأت عملية مراجعة القانون الاساسي المتعلق بقوانين المالية 84-17.

في إطار تحديث النظام الموازني للدولة المنصوص عليه في القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم (LOLF) والذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023 تستند عناصر الموازنة العامة على العناصر التالية<sup>2</sup>.

#### 1. عناصر الموازنة العامة استنادا على مشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية:

#### أولا: المشروع الاولي للقانون العضوي لقوانين المالية (APLOLF):

تبنّت الدولة الجزائرية بناء مشروع أولي لقانون عضوي متعلق بقوانين المالية والذي يتوافق وعناصر تحديث الميزانية التي تجمع بين:

- مقارنة تعدد سنوات الموازنة العامة (ايرادات، نفقات).
- التشديد على مسؤولية القائمين على تسيير المال العام والرقابة على الاداء.
- مراجعة مدونة الموازنة العامة.
- التركيز على تقديم محتوى أفضل لقوانين المالية وأساليب عرضها لتسهيل قراءتها.

<sup>1</sup> زياد طارق حسين، الانتقال من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء ومحاولة ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة الفدرالية، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية البرامج لسنة 2022 لغرض تجريبي، ص 01. متوفر على: [http://mfdbg.gov.dz/wp-content/uploads/2021/05/Note\\_methodologique\\_BP2022\\_VA.pdf](http://mfdbg.gov.dz/wp-content/uploads/2021/05/Note_methodologique_BP2022_VA.pdf)

- تفعيل دور السلطة التشريعية (البرلمان) و تحقيق شفافية تسيير الاموال العمومية<sup>1</sup>.

### ثانيا: دعم التوازن الهيكلي للموازنة:

في اطار اصلاح التسيير العمومي التزمت الدولة بجملة من الانشغالات والتوجهات التي تضمن عملية ترشيد الانفاق العام وفي هذا السياق اعتمد القانون العضوي لقوانين المالية مبدأ تحقيق الاستدامة المالية للموازنة العامة من خلال استغلال الإيرادات العادية في تعبئة ميزانية التسيير وتطبيقا لهذا المبدأ يتم الاعتماد على برامج وانشطة تمولها موازنة الدولة باستغلال مبدأ التعدد في السنوات<sup>2</sup>.

وبنص المادة 03"يحدد قانون المالية، بالنسبة لسنة مالية، طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه مع مراعاة توازن اقتصادي محدد. تمتد السنة المالية لسنة مدنية، تعمل الدولة في اطار تسيير المالية العمومية على تفضيل تغطية نفقات تسييرها بواسطة موارد عادية وتحدد نسبة التغطية عن طريق قانون المالية"<sup>3</sup>.

### ثالثا: مبدأ التعدد في السنوات للموازنة العامة:

تنص المادة( 2 ) من القانون العضوي على تطبيق مبدأ التسيير القائم على النتائج وفق تعدد السنوات كآطار زمني للموازنة العامة وهونفس المفهوم الذي جاءت به المادة (74) من نفس القانون، حيث ان خيار تعدد السنوات كآطار للميزانية يخدم المشاريع الكبرى أين تكون توقعات الموارد والاعباء تزيد عن سنة مالية حيث هذا المفهوم لا يتنافى ومبدأ سنوية الموازنة بل يضمن تقديم موازنة سنوية تعرض على السلطة التشريعية للمصادقة عليها سنويا وبالتالي المحافظة على التفصيل ذاته للموازنة العامة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الاساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 334.  
<sup>2</sup> حيرش فايزة، طرشي محمد، موازنة البرامج والاداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مرجع سبق ذكره، ص 133.  
<sup>3</sup> القانون رقم 18-15 المؤرخ في 02سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، المادة 03، ص9  
<sup>4</sup> مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الاساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 334.

و تنص المادة 5 من هذا القانون على أنه " يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء. يمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة. يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى"<sup>1</sup>.

حيث يتم العمل بمصادقة السلطة التشريعية على معطيات السنة المعنية فقط أين يكون التصويت سنوي فقط، وتبقى معطيات السنوات اللاحقة للاستدلال بها والاطلاع عليها وبذلك تمثل الاعتمادات المصادق عليها القسط السنوي (12 شهر) لحظة العمل متعددة السنوات.

#### رابعاً:الاتجاه نحو التسيير وفق البرامج والقائم على النتائج:

ان قانون المالية السنوي يشرع ويرخص مجموع الإيرادات والنفقات لتنفيذ برامج الحكومة خلال السنة المالية وفقاً لاهداف الدولة المسطرة والنتائج المتوقعة تحقيقها وذلك بنص المادة الخامسة (05) من المشروع الاولي للقانون العضوي المتعلق بقانون المالية، على ان تكون صفة صرف الاعتمادات هي البرامج بنص المادة (78) و المادة (22) التي تؤكد على أن الاعتمادات المالية توزع في شكل برامج في حين تظهر مواد أخرى من القانون العضوي كيفية ترخيص تحويل الاعتمادات وفق البرامج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> القانون رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، المادة 03، ص9  
<sup>2</sup> مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الاساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مرجع أعلاه، ص 334-335

## 1. الموازنة القائمة على البرامج:

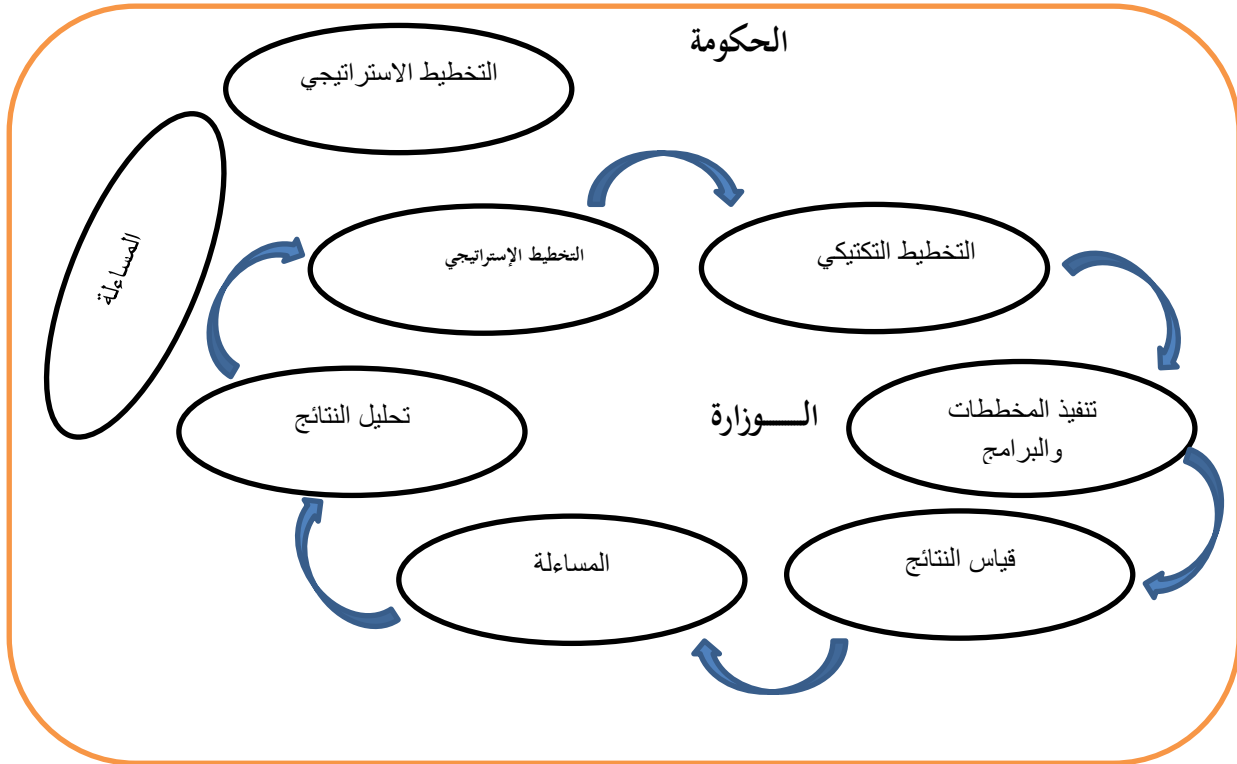
وهي موازنة تشمل مختلف اعتمادات البرامج المعتمدة المقدمة لوزارة معينة ويحتوي كل برنامج حقيبة من الانشطة التي تخدم اهداف الحكومة في هذه الوزارة، حيث يعمل هذا النظام باعتماد النفقات في الموازنة وفقا للنتائج المتوقعة والمراد بلوغها وهذا بنص المادة 28 من القانون العضوي.

## 2. التسيير القائم على النتائج:

تعتبر عن استراتيجية حديثة في تسيير المال العام تقف عند نتائج معينة تمثل جملة الاهداف التي يؤسسها المسير مسبقا أين تعتمد توجهات وخيارات الموازنة تنفيذ الخطط المالية على المدى المتوسط وتقييد بالنتائج المتوقعة خلافا عن نظام الموازنة الذي يقوم على تعبئة للوسائل بحيث يمتاز التسيير القائم على النتائج بتكوين شفافية أكبر في التسيير ومسائلة أكثر جدية للمسيرين في اختيار الانشطة التي تستوجب التماشي مع اهداف الموازنة المعتمدة<sup>1</sup>. ويرتكز نظام التسيير القائم على النتائج على ثلاث عناصر رئيسية ترتبط فيما بينها كما يوضحها الشكل الموالي:

<sup>1</sup> مراد بوعيشاوي، عماد غزاري، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 21-22.

الشكل 12: نظام التسيير المرتكز على النتائج (GAR) la gestion axée sur les résultats (GAR)



SOURCE: Pierre cliché, gestion budgétaire et dépenses publique, presse de l'université de Québec, 2009, p180.

أولاً: التخطيط:

ان عملية تحديد الاهداف المرجوة وتبني الاستراتيجيات يتم تنظيمها ودراستها عن طريق التخطيط بشقيه الاستراتيجي والتكتيكي والذي يتم من خلاله قياس الاستخدامات اللازمة من موارد مادية وبشرية لانجاز الاهداف.

ثانياً: المتابعة:

هي الآلية التي يتم استخدامها لتلقي نسبة الانجازات المحققة ضمن جملة الاهداف المسطرة من طرف الجهات المسؤولة و الاستخدامات من الموارد المتاحة وكيفية استغلالها.

### ثالثا: التقييم:

هي عملية قياس دقيق لنسب التقدم في الاهداف المتمثلة بالانشطة والبرامج بهدف تحديد المسؤوليات والتمكن من اختيار قرارات مستقبلية سليمة انطلاقا من التغذية العكسية بالمعلومات<sup>1</sup>.

### خامسا: المدونة الجديدة للموازنة وفق القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية:

تظهر المدونة الجديدة وفقا للقانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 في شكل جدول تصنف فيه النفقات العامة بما يتماشى ونظام تسيير ميزانية البرامج بحيث تشير المادة 27 من القانون الى أن نفقات الدولة توزع وفقا ل:

- النشاط.
- الطبيعة الاقتصادية للنفقة.
- الوظائف الكبرى للدولة.

### 1. تصنيف النفقات حسب النشاط:

يمكن هذا النوع من التصنيف من تشخيص النشاطات من خلال توزيعها الى مجموعة من المهام بحيث تمثل كل مهمة في حافظة، تضم كل حافظة جملة من البرامج كل برنامج فيها مكون من برامج فرعية التي تتفرع الى عمليات ثم عمليات فرعية ويهدف هذا التسلسل في توزيع الانشطة الى تحقيق اهداف المنتظرة حيث يعود مصدر هذا النوع من التصنيف الى FMI الذي تم طرحه للتصنيف الوظيفي للادارة العامة، والذي يحترم المعايير الدولية لتوزيع وظائف الدولة<sup>2</sup> بحيث

<sup>1</sup> بلعطاش عياش، آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2020، ص 99، 98.

<sup>2</sup> مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الاساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 336.



تندرج الميزانية في هذه الحالة الى: حافظات، برامج، برامج فرعية، عمليات وعمليات فرعية وهذا حسب نص المادة 28 من القانون العضوي الجديد.

## 2. التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات:

تنص المادة 29 من القانون العضوي الجديد على أن توزيع النفقات يحدد وفقا لطبيعتها الاقتصادية كما يلي:

- نفقات المستخدمين.
- نفقات تسيير المصالح.
- نفقات الاستثمار.
- نفقات التحويل.
- أعباء الدين العمومي.
- نفقات العمليات المالية.
- نفقات غير متوقعة<sup>1</sup>.

## 3. التصنيف حسب مركز المسؤولية (حسب الوظائف الكبرى للدولة):

ان تسيير ميزانية البرامج يستوجب تشخيص واضح للمسؤوليات وتفصيل أكثر من حيث التدقيق في نتيجة مسؤولية كل الهيئات الادارية المكلفة باعداد وتنفيذ الموازنة وهو تصنيف متفرد عن باقي التصنيفات ويتنافى والتصنيف الحالي وفق الوزارات والادارة العامة.

<sup>1</sup> مراد بوعيشاوي، عماد غزالي، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 22-23

حيث يتم تنظيم وهيكل هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة بحيث قبل التنفيذ يحدد الموظف المسؤول عن كل نشاط سواء كان برنامج، برنامج فرعي، عملية.. أين يوجه كل هدف لمسؤول عن وحدة تنظيمية (أمانة عامة، مديرية، مديرية فرعية..) والذين يتحملون مسؤولية النتائج المنجزة<sup>1</sup>.

#### 4. مراحل اعداد موازنة البرامج:

##### المرحلة الاولى: إنشاء/ تحديث التصنيف حسب النشاط (هيكل البرامج):

- يستوجب على كل وزارة أو مؤسسة تحديث هيكل البرامج المنفذ في السنة السابقة او تقديم نموذج لهيكل جديد يضم كل هيكله برامج، البرنامج أو البرامج الفرعية المرتبطة به بالاضافة الى تقدير اعتمادها المالي
- تحضير وثائق البرمجة الاولى للاعتمادات التي جاءت بها المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020<sup>2</sup> يتم توزيع الاعتمادات المالية المسجلة بعنوان البرنامج على برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية وحسب الأبواب. ويعد البرنامج الفرعي تقسيما ذا طابع وظيفي للبرنامج. وتعد الأنشطة وعند الاقتضاء، الأنشطة الفرعية تقسيما ذا طابع عملي للبرنامج<sup>3</sup>

##### المرحلة الثانية: التصنيف حسب الوحدات الادارية (الهيكل التنظيمي):

بالارتكاز على الهيكل الوزاري يتم تقييد مراكز المسؤولية المختصة بتسيير الميزانية والتي اختصت باعتمادات الوزارة:

- المصالح المركزية

- المصالح الغير مرمزة

<sup>1</sup> مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الاساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 337.  
<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية البرامج لسنة 2022 لغرض تجريبي، ص 05. متوفر على: [http://mfdbg.gov.dz/wp-content/uploads/2021/05/Note\\_methodologique\\_BP2022\\_VA.pdf](http://mfdbg.gov.dz/wp-content/uploads/2021/05/Note_methodologique_BP2022_VA.pdf)

<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 يحدد كفايات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، المادة 04، ص 19.

- الهيئات الخاضعة للصيانة.

- الهيئات الاقليمية لميزانية الدولة.

### المرحلة الثالثة: الربط بين هيكل البرامج والهيكل الاداري:

لابد من الربط بين هيكل البرامج والوحدات التنظيمية السابقة الذكر عند جميع مستويات النشاط

ومثال ذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبرنامج هو البحث العلمي والتطور التكنولوجي هنا يتم ادراجه بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

### المرحلة الرابعة: تحديد مسؤولي البرامج:

تعني هذ المرحلة بتعيين مسؤول كل برنامج وذلك بنص المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 واذا حافظنا على المثال السابق فان مسؤول برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هو المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

### المرحلة الخامسة: الانتقال من الميزانية الحالية الى الميزانية الجديدة حسب القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية "ملف إكسل Excel"

يتم ادراج معطيات الميزانية في برنامج excel الذي يتضمن الملفات التالية:

1. قائمة البرامج والبرامج الفرعية؛

2. المستخدمين؛

3. جدول المراسلة،

4. قاعدة بيانات التسيير؛

5. قاعدة بيانات التجهيز؛

6. التوجيهات؛

7. النتائج؛

8. الحقيقية جداول تقرير الاولويات التخطيط RPP .

9. برنامج 1 جداول تقرير الاولويات التخطيط RPP .

### المرحلة السادسة: توزيع الميزانية الشاملة حسب البرامج والبرامج الفرعية

#### 1. نفقات المستخدمين

##### أولاً: التوزيع حسب البرنامج:

يتم تقييم اجرة على توزيع الموظفين انطلاقاً من الهياكل المرتبطة بالبرنامج (عدد الموظفين في كل هيكل)

##### ثانياً: التوزيع حسب البرنامج الفرعي:

يتم تقييم اجرة على توزيع المستخدمين انطلاقاً من الهياكل المرتبطة بالبرنامج الفرعي (عدد المستخدمين في كل هيكل)

وبنفس الطريقة يتم التوزيع حسب مختلف النفقات: نفقات تسيير الخدمات، نفقات الاستثمار، نفقات التحويل... الخ

#### المرحلة السابعة: تقدير مبلغ سنتي الموائتين ( تعدد السنوات)

يتم استخدام نفس الطريقة المتبعة في الميزانية الكلاسيكية

#### المرحلة الثامنة: إعداد التقرير حول الاولويات والتخطيط RPP:

يتضمن التقرير معلومات حول الاولويات والتخطيط: رسالة الوزير، المحفظة، تخطيط مدقق للبرامج حسب

عددتها. ومعلومات متعلقة بمعطيات الميزانية (الجدول المالية)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية البرامج لسنة 2022 لغرض تجريبي، مرجع سبق ذكره، ص 6-7-8.

## خاتمة:

لقد تناول هذا الفصل ترشيد الانفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2017-2001 حيث قسم هذا الفصل الى مباحث ثلاث تناول المبحث الاول هيكل الموازنة العامة الذي فصلت فيه ميزانية الدولة بمختلف بنودها في جانب الايرادات العامة والنفقات العامة ثم فصلنا في المبحث الثاني السياسة الانفاقية للدولة منذ سنة 2001 الى سنة 2017 والتي عرفت توسعا واضحا في برامج الانفاق الضخمة التي انتهجتها الحكومة مستندة على تشبع موارد الدول من عائدات المحروقات محدثة بذلك اثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي وتحسن اداء بعض القطاعات على راسها قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات... الا أنها كانت احد اسباب العجز المالي بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع حجم انتاج المحروقات انطلاقا من سنة 2014 مما تطلب من الحكومة اتخاذ سياسات وتدابير وقائية للتغلب على رصيد الموازنة العامة السالب والتي كان من أهمها انتهاج سياسة ترشيد الانفاق العام وهذا ما تم تناوله من خلال المبحث الثالث من هذا البحث.

حيث استشهد في المبحث الثالث باجراءات ترشيد الانفاق التي بادرت بها الحكومة منذ عام 2016 التي خففت من شدة العجز المالي الا ان فعالية هذه الممارسات ترتبط بمجموعة من الشروط الواجب تداركها بما في ذلك القضاء على الفساد الذي يطغى على مختلف التعاملات المالية في القطاع العام واعتماد الشفافية المطلوبة في توفير معلومات عن موازنة الدولة التخطيط لها واشراك المواطن فيها باعتبار أن الدولة الجزائرية تتمتع بمؤشرات فساد عالية و دلالات شفافية منخفضة مقارنة بباقي دول العالم.

وفي سياق ترشيد الانفاق العام كان لا بد من مراجعة الاطر الموازنتية المنتهجة في تسيير المال العام وتكييف انظمة الموازنة بما يتوافق والتسيير السليم حيث ان التمسك بموازنة البنود يعيق تحقيق اهداف الدولة بسبب الهفوات والعيوب التي تتخلل نظام موازنة البنود المتبعة في الجزائر.

الخاتمة العامة

ان وفورات الموارد المالية التي شهدتها الدولة الجزائرية بفضل تحسن أسعار النفط في الاسواق الدولية قاد الحكومة الى اتباع سياسة التوسع في الصرف واستغلال هذه البجوحة المالية في انعاش الاقتصاد الوطني من خلال اعادة بعث عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق اهداف المجتمع، الا ان استوقف مسار الحكومة تراجع الايرادات العامة منذ سنة 2014 أين حصل حالة من عدم التوازن المالي فبينما تنمو النفقات العامة تنخفض ايرادات الدولة مما تسبب في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وبدأت الحكومة في التخمين في التدابير والحلول اللازمة للتخفيف من ظاهرة العجز التي توالى لسنوات عديدة.

ولدراسة هذا الجدل القائم حول امكانية تخفيف العجز الموازي للدولة من خلال ترشيد الانفاق العام تناولنا دراسة نظرية تظم الاحاطة بجانب عجز الموازنة العامة ثم التركيز على دراسة شق النفقات العامة وأهميته ترشيدها في المساهمة في احداث نوع التوازن على مستوى موازنة الدولة ليتم اسقاط الدراسة على الدولة الجزائرية في الجانب التطبيقي ومعرفة آليات واجراءات ترشيد الانفاق العام التي من شأنها التخفيف من الارصدة السالبة للموازنة العامة خلال الفترة 2001-2018.

#### • نتائج الدراسة النظرية:

✓ اختلف مفهوم مبدأ توازن الموازنة العامة بين الفكر المالي التقليدي والفكر المالي الحديث فبينما يرى الفكر التقليدي أن يتساوى مجموع ايرادات الدولة مع مجموع نفقاتها دون أن يكون هناك عجز أو فائض في الموازنة العامة ومعارضته للاقتراض أو الاصدار النقدي وذلك بهدف ضمان استمرار التوازن والثقة في مالية الدولة و دعم الاستقرار الاقتصادي.

الا ان الفكر المالي الحديث اشار الى انه من الصعب التوافق بين الايرادات العامة والنفقات العامة و تؤكد ذلك بعد الازمات الاقتصادية و اباح استخدام وسائل تمويل اخرى للتكفل بالنفقات العامة وأنه يجوز للدولة التخلي عن توازن الموازنة العامة في حالات معينة اين تلجأ الحكومة لانتهاج سياسة توسعية أو انكماشية للمحافظة على توازن الاقتصاد.

✓ يتمثل عجز الموازنة في رصيد موازيي سالب أين تكون نفقات الدولة تزيد عن ايراداتها. وهو انعكاس ونتيجة لعدم كفاية الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة للسنة الجارية أين تجاوزت النفقات العامة ايرادات الدولة.

✓ تتلخص اسباب عجز الموازنة العامة في عاملين اثنين اما زيادة النفقات العامة او انخفاض الايرادات العامة وقد يصادف حدوث كليهما معا بحيث تنمو النفقات العامة لاسباب عديدة من بينها زيادة الطبيعية في اقليم الدولة و عدد السكان، حالات التضخم التي قد تصاحب الاقتصاد خلال فترات معينة، انتهاج سياسة التمويل بالعجز، انتشار ظاهرة الفساد، نمو الانفاق العسكري، نمو النفقات الادارية بسبب نمو العمالة الحكومية، تفاقم أعباء الدين العام، اللجوء الى الانفاق التفاخري أو في حالات الظروف الطارئة. وقد يحدث حالات العجز بسبب تراجع الايرادات العامة الذي قد يكون بسبب هشاشة النظام الضريبي و تراجع ايرادات الموارد الطاقوية للاقتصاد.

✓ تختلف أساليب علاج عجز الموازنة العامة من اقتصاد لآخر من خلال تنمية الموارد بين أساليب تمويل محلية وأساليب تمويل خارجية بحيث تعتمد أساليب التمويل المحلية على الضرائب باعتبارها من الموارد الرئيسية في بناء الموازنة العامة وقد تلجأ الحكومات الى القروض العامة أو الاصدار النقدي حسب خصوصية كل اقتصاد وأساليب تمويل خارجية الذي تتركز على مجموع القروض الخارجية من المؤسسات الدولية والدول الاجنبية و المنح والعلاوات الاجنبية.



وقد تعتمد الحكومات سياسة ترشيد الانفاق العام والضغط عليه كاحد الاساليب المعول عليها للتخفيف من حدة الانفاق العام.

✓ يعرف مفهوم ترشيد الانفاق العام على أنه زيادة انتاجية الانفاق العام بالكم الذي يكفي لمواجهة الالتزامات الداخلية و الخارجية للاقتصاد، و حسن التصرف في الاموال بما يتنافى مع التبديد و الاسراف في صرف المال العام..

✓ يتسع مفهوم ترشيد الانفاق العام عن تخفيضه فهو لايعني تقليص حجمه بمفهومه الضيق وانما نعني به بلوغ أكبر منفعة ممكنة بإستخدام أقل قدر ممكن من النفقات العامة و توجيه النفقة لتكون فعالة وبالتالي تجنب تبديد المال العام ليعبر عنه بالادارة الرشيدة للانفاق.

✓ ان اهمال ترشيد الانفاق العام يؤثر بالسلب على الايرادات العامة من خلال استنزافها بغير كفاءة ويعرقل تحقيق مطالب النظام المالي من استقرار ونمو و عدالة وامن وقد يقود ميزانيات الدول الى العجز المالي بسبب نمو الايرادات العامة والانفاق الحكومي في اتجاه معاكس وبالتالي التعرض الى مخاطر الدين والتضخم وتراجع الاستثمارات التي تدفع عملية التنمية.

✓ يتوقف نجاح عملية ترشيد الانفاق العام على استقرار مجموعة من العوامل وهي تحديد الاولويات في ظل محدودية الموارد وضرورة توفر نظام رقابي فعال، تحديد الاهداف بدقة، كفاءة أجهزة الدولة وحسن التسيير والابتعاد عن ازاحة القطاع الخاص وذلك حتى تتم عملية ترشيد النفقات العامة بصورة فعالة ويتم انجاز الاهداف المخطط لها سابقا على مختلف مراحل تنفيذها لضمان توافق الاهداف المسطرة والانجازات المحققة فعلا.

## • نتائج الدراسة التطبيقية:

- ✓ يعتمد النظام الموازي للدولة على استخدام موازنة البنود حيث تتكون الموازنة العامة للدولة من قسمين الإيرادات والنفقات النهائية للدولة والتي يحددها قانون المالية سنويا والتي توزع حسب الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- ✓ تعتبر مداخيل الجباية البترولية المورد الاهم لتمويل ميزانية الإنفاق العام والتي لازلت تساهم بنسبة هامة من اجمالي النفقات العامة، وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وعجزه أمام تعرضه لصدمات انهيار اسعار النفط.
- ✓ مرت السياسة الانفاقية في الجزائر بمراحل مختلفة ارتبطت بنمو عائدات المحروقات حيث ان مسار سياسات الصرف يوازي مداخيل الجباية البترولية وهذا ما يظهر من خلال تنفيذ سياسات الانفاق العام التي استهدفت تحسين معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توزيع أغلفة المالية حسب احتياجات قطاعات الحكومة لاعالة المجتمع الجزائري.
- ✓ كان لدور برنامج الانفاق الحكومي تأثير بارز في تنشيط الطلب الكلي وانعاش الاقتصاد الوطني مساهم في تحسن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة والذي اختص بقطاعات معينة هي قطاع البناء والأشغال العمومية و قطاع الخدمات التي عرفت تحسن واضح في معدلات النمو القطاعية، في حين تظل مؤشرات نمو القطاع الصناعي جد متواضعة ولا تأتي بالاهداف المسطرة.
- ✓ يتميز الجهاز الانتاجي الوطني بعدم المرونة كونه لا يستجيب لامتنعاص الطلب الكلي المفتعل وهذا ما يحد من انتاجية المال العام ويفسر ذلك من خلال نمو حجم واردات الدولة والتي تتولى عملية امتنعاص الطلب المتزايد خلال هذه الفترة.

- ✓ يعتبر صندوق ضبط الموارد من اهم الوسائل التي اعتمدت عليها الحكومة في تغطية العجز الحاصل في موازنة الدولة والذي عرف نمو منذ سنة 2001 الى غاية 2012 أين بدأ استنزاف مداخيل الصندوق خاصة مع تراجع مداخيل النفط منذ 2014 كاجراء ظرفي وسريع خلال فترات العجز الى ان تم نفاذه مع نهاية 2017.
- ✓ من بين الحلول التي تولت الحكومة الجزائرية اللجوء اليها لتدارك العجز الموازي هي الانطلاق في تبني سياسات ترشيد الانفاق العام منذ سنة 2016، حيث اتخذت الدولة جملة من التدابير والاجراءات التي تحرص فيها على التخلي على بعض اوجه الانفاق العام غير ضرورية والضغط عليها بهدف عدم تبديد الاموال العامة والحفاظ عليها، وقد ساهمت هذه الاجراءات الوقائية في تخفيف من حدة عجز الموازنة العامة خلال هذه الفترة من 3 172 340 - مليون دينار جزائري سنة 2015 الى 1 590 283 - مليون دينار جزائري سنة 2017.
- ✓ ان ضمان نجاح عملية ترشيد الانفاق يتطلب توفر بيئة سليمة تضمن محاربة الفساد بمختلف أشكاله وتعزيز مبادئ الشفافية عن طريق مشاركة المواطن في اعداد الموازنة العامة وتنفيذها، الا ان الجزائر واحدة من بين الدول العربية التي تعاني من ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله وتحتل مراتب متأخرة حيث سجلت سنة 2020 المرتبة 104 في مؤشر مدركات الفساد، كما أنها تقدم معطيات جد متواضعة حول الموازنة العامة لا تمكن الجمهور من مساءلة حكومته حيث تصنف الجزائر أيضا ضمن المراتب الاخيرة في مؤشرات الشفافية وهذا ما يحد من كفاءة الانفاق العام والقدرة على ترشيده.
- ✓ ان اعتماد الدولة لنظام موازنة البنود يكسيها مجموعة من العيوب والنقائص الشكلية والموضوعية التي لا تخدم عملية ترشيد المال العام وتحقيق الاستدامة المالية للموازنة العامة باعتبار أنها تتميز بالشرح في تقديم المعلومات وهذا من شأنه عرقلة مهامها من تخطيط ورقابة على تسيير المال العام كما يعيب عليها أيضا ازدواجية الموازنة من حيث عدم التوافق البنائي لبنود الموازنة العامة مما يصعب احكام القرارات التي تخص صرف المال العام.

## ● اختبار الفرضيات:

✓ **الفرضية الاولى:** من خلال الدراسة يمكننا تأكيد الفرضية الاولى حيث انتهجت الدولة سياسة التوسع في الانفاق العام بهدف تنشيط وتحفيز الطلب الكلي بهدف انعاش الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على نمو موارد الجباية البترولية الا ان عدم كفاءة ومرونة الجهاز الانتاجي المحلي جعله غير قادر على استيعاب الطلب المتزايد ولم يحقق استجابة كافية لذلك تم تغطيته من خلال نمو حجم الواردات وبالتالي تحقق نمو اقتصادي متواضح مس القطاعات غير منتجة في الاقتصاد وهي قطاع الخدمات وقطاع البناء والاشغال العمومية بينما باقي القطاعات عرفت معدلات نمو غير مرضية.

✓ **الفرضية الثانية:** يمكننا ايضا أن نجزم بصحة الفرضية الثانية حيث أن النظام الموازي المتبع في الدولة لا يخدم عملية ترشيد الانفاق العام باعتبار انه يتخلله عيوب كثيرة تحد من فعالية وكفاءة الانفاق العام الذي يحتاج الى حسن توجيه و رقابة صارمة وهذا ما تجاهلته موازنة البنود اضافة الى اهتمامها بنمو حجم الاعتمادات الموجهة للانفاق ونسب استهلاكها أثناء اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وهو ما يعرف بالمقاربة الكمية بدلا من تصويب الاهتمام على الأداء والنتائج المحققة من وراء أداء النفقة العامة وهو ما يطلق عليه بمقاربة التسيير المركز على النتائج وهذا ما يجعل من موازنة الدولة غير مؤهلة لاحتواء عناصر ترشيد الانفاق العام والقضاء على مشكل عجز الموازنة العامة في حين تواجد اشكال اخرى للموازنة العامة قد تكون اجدر في الوفاء بمتطلبات ترشيد الانفاق العام.

✓ **الفرضية الثالثة:** ان تضمين اهداف ترشيد الانفاق في مشروع اصلاح النظام الموازي في الجزائر والعمل على عصرنته من شأنه تخفيف حدة العجز الموازي تعتبر **فرضية صحيحة** بالنظر الى عجز موازنة البنود عن الوفاء بمتطلبات ترشيد الانفاق العام في اطار تسديد وتوجيه الانفاق العام بهدف التصدي لعجز الموازنة العامة مما يستدعي العمل على عصرنة وتحديث نظام الموازنة العامة ليتلاءم ومقومات ترشيد الانفاق ومن هنا تم تعديل

القانون العضوي ليتوافق مع مبدأ تحقيق الاستدامة المالية للموازنة العامة من خلال استغلال الإيرادات العادية في تعبئة ميزانية التسيير. واعتماد النفقات في الموازنة وفقاً للنتائج المتوقعة والمراد بلوغها.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### 1. المراجع باللغة العربية:

#### أولاً: الكتب:

- 1- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2010.
- 2- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 3- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2002.
- 4- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2006.
- 5- د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 6- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- 7- د. محمد طاقة، د. هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.
- 8- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.
- 9- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2008.
- 10- مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. مادة وزن. الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004. 1425.
- 11- محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

- 12- حمدي بن محمد، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، دار النفائس للتوزيع والنشر، عمان، 2012.
- 13- مؤيد عبد الرحمان الدوري، د. طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2009،
- 14- أسامة عبد الرحمان، يونس البطريق، ميزانية الدولة في المملكة العربية السعودية، المكتب المصري للطباعة و النشر، القاهرة، 1369 هـ.
- 15- أ.د. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- 16- قطب إبراهيم محمد، الموازنة العامة، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
- 17- يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 18- د.علي خليل، د. سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2013
- 19- د. حياة اسماعيل، تطوير ايرادات الموازنة العامة، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
- 20- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2011،
- 21- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر، 2003.
- 22- دنديني يحيى، المالية العمومية، دار خلدونية للنشر و التوزيع، الطعة الثانية، الجزائر، 2014.
- 23- عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن عمان، 2007.
- 24- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- 25- رانيا محمود عمارة، المالية العامة، الايرادات العامة، مدرسة الدراسات العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2015.
- 26- سهير محمد السيد الحسن، الاقتصاد المالي، الناشر غير مدرج، 2002.
- 27- طاهر الجنابي، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر، 2005.



- 28- خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، بدون ناشر، 2002.
- 29- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004.
- 30- د. محمد خير العكام، المالية العامة 1: الايرادات والنفقات، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.
- 31- محمد صغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003.
- 32- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- 33- خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، بدون ناشر، 2002.
- 34- سوري عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر طبعة الثانية، 2000.
- 35- يسرى أحمد عبد الرحمان، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 94.
- 36- خالد سعد زغلول حلمي، ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الكويت، 2002، ص 504.
- 37- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001.
- 38- جون كينيث جالبريت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تقديم اسماعيل صبري عبد الله، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، مكتبة الاسكندرية، 2000.
- 39- حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي و الوضعي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2013.
- 40- رمزي زكي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000.
- 41- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- 42- قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

43- غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 2003.

44- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.

45- محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1999،

46- علي العربي، عبد المعطي عساف، ادارة المالية العامة، الكويت، بدون سنة نشر.

47- عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس و مبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004

48- محفوظ بصيري، فاعلية الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في تكريس الحوكمة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، الجزائر، 2013

49- نائل عبد الحفيظ العواملة، الادارة المالية العامة، مركز احمد ياسين، الطبعة الرابعة، الاردن، 2003.

50- مجدي محمد شهاب، اصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

51- زينب صالح الأشوح، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، المجموعة العربية للتدريب و للنشر، الطبعة الاولى، مصر، 2016.

52- آلان بوتتر، اجراء تحليل التكلفة والعائد: دليل عملي لمنظمات الاعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2017.

53- أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، جامعة بنها، بدون ناشر، مصر، 2011.

54- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

55- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992

## ثانيا: الرسائل الجامعية:

- 1- هاجر يحيى، سياسات ترشيد دور صناديق الثورة السيادية في اطار مبادئ سنتياغو، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017
- 2- عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية و اثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أدرار، 2020
- 3- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، جامعة حمه لخضر الوادي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10، جوان 2016
- 4- دواسي مسعود السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- 5- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر -تونس، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014،
- 6- باسم أحمد حسن محمد عامر، نظرية الانفاق في ضوء القرآن الكريم: رؤية اقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك الاردن، 2009.
- 7- كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
- 8- فاطمة فوقة، حوكمة الحسابات الخاصة للخرينة كمدخل لترشيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

- 9- أولاد العيد سعد، دراسة إقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة و العجز في الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005
- 10- بلعاطل عياش، آليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2019
- 11- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2014/2015.
- 12- عدة اسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.
- 13- فرجي محمد، المحددات الاساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة سيدي بلعباس، 2019/2020.

### ثالثا: المجلات والملتقيات

1. مراد بوعيشاوي، عماد غزالي، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2020.
2. مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الاساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016.

3. مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والاداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، الجزائر، ص 401.
4. حيرش فايزة، طرشي محمد، موازنة البرامج والاداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، سبتمبر 2020.
5. نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 52، ديسمبر 2019.
6. صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي استراتيجي الجزائر لما بعد البترول، مجلة اوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 01، جوان 2020.
7. حامد عبد الحسن جبوري، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 21 سبتمبر 2016.
8. بوعافية هشام، تقدير للعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة على الفساد في الجزائر في الفترة 2003-2020، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021،
9. سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص 95.
10. نادية مغني شكور، حسابات التخصيص الخاص في النظام الموازاتي الجزائري. تشخيص، تحديات و آفاق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 01، جوان 2018،
11. أسامة دياب، ريم عبد الحليم، شفافية الموازنة العامة للدولة الصادرة عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الاولى، ديسمبر 2014،

12. فضيلة بوطورة، مريم زغلاني، سلامي أحمد، ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 2، ديسمبر 2018.
13. لعماري وليد، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 2، 2020.
14. كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2007-2017، مجلة الابداع، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، ديسمبر 2018
15. صادق جميلة، دربال عبد القادر، اجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، جوان 2019
16. محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2012
17. يوسف بودلة، موسى بوشنب، فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 2، مدرسة الدراسات العليا التجارية، ديسمبر 2019
18. محمد بن عزة، دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 5، العدد 09، جامعة الوادي، 30 ديسمبر 2015.
19. محمد عقاب، حمايدي صديق، محددات الانفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (1980-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 3، عدد خاص 2019، جامعة زيان عاشور الجلفة، 14 جوان 2019.

20. سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات مال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة شلف، 2018.
21. عنزة برياش، محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطور الايرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة تبسة، 2018،
22. يجاويي عبد الحفيظ، البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة للفترة (2000-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 28، جامعة زيان عاشور الجلفة، بدون تاريخ نشر.
23. مالك عليان، اعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18-15 يتعلق بقوانين المالية، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2021،
24. شعبان فرج، قوراية بلبشير، الحوكمة و دورها في ترشيد الانفاق العام، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثامن دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات و الاقتصاديات، جامعة الشلف، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013
25. عدنان البار، تقرير قياس الاثر الاجتماعي ودراسة العائد الاجتماعي على الاستثمار، جمعية زمزم تحت اشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2017
26. حسن عبد الكريم سلوم، د. محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد التنفيذ الرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد الرابع و الستون، 2007
27. نصر عبد الكريم والفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، مجالات الترشيد والتقشف في الانفاق الحكومي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، كانون الاول، 2015

28. بمعاطل عياش، نوي سميحة، "اليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، اجاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013
29. شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية، جامعة قطر، العدد 14، 1996،
30. نائل عبد الحافظ العوالمه، ترشيد الانفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992
31. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عجز الموازنة المشكلات والحلول، جسر التنمية، العدد 63، ماي 2007
32. عدنان محسن ضاهر، الموازنات العامة في الدول العربية، الاعداد و الاقرار و التنفيذ و المراقبة و الحساب الختامي، منشورات البرنامج الانمائي للامم المتحدة، 2005.
33. جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الاول، نوفمبر 2001.
34. زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 2، 2019،
35. بليلة لمن، الدور التنموي للدولة: بين تدابير ترشيد الانفاق العام وضغوط الانفاق الاجتماعي مع اشارة الى واقع الجزائر، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، المجلد 14، العدد الاول.
36. براق عيسى، بركان انيسة، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر: تطورها، اسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، المجلد 07، العدد 08، 2017.



37. عيساني العارم، العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، جوان 2018.

#### رابعاً: القوانين والتقارير:

1. القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 يوليو 1984 الخاص بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، 1984 المعدل والمتمم.

2. <sup>1</sup> القانون 21/90 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35 الصادر في 15 غشت 1990

3. الامر 01-07 المؤرخ في 01 مارس 2007، المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، الجريدة الرسمية، العدد 16.

4. القانون 01-06 المعدل و المتمم المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، 2006.

5. المرسوم الرئاسي رقم 11-426، المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الجريدة الرسمية 2011، العدد 68.

6. المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، المادة 04.

7. صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007

8. مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2019، الطبعة السابعة.

9. نشرة صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي الكلي، تقرير صندوق النقد الدولي، 11 ماي 2016،

10. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير السنوي 2009، فبراير 2010،

11. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

12. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة منهجية تتعلق بتحضير ميزانية البرامج لسنة 2022 لغرض

تجريبي.

## المراجع باللغات الأجنبية:

### 1- Livres:

1. Jean Langatte ,Paseal Vanhove ,Chritophe Vipery , Economie Générale, 03 édition , Paris ,DUNOD, 2002,
2. William, Alan, public Finance and Budgetary Policy, London , 1963.
3. J.B.SAY: traite d'économie politique ,3 éme livre ,5 éme édition, paris , 1826
4. Jean Yves capul, Olivier Garnier , Edition Hatier dictionnaire d'économie et sciences sociales, Paris, 2002
5. Micheal Parkin, Robin Bade ,Benoite Carmichael, introduction a Macroéconomie moderne, 4 éme Edition.
6. Burkhead Jesse, Gouvernement Budgeting.New York , Wiley and Sons,Inc, 1967
7. Y Bernardet J-C.Colli , vocabulaire économique et financier , 7 eme edition , 1998

### 2- Rapports , Articles, et périodiques:

1. Ministere de finance , rapport de présentation du budget de la loi de finances pour 2018 et prevision 2019-2020

2. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel.2008 , septembre 2009,
3. Anne amar, ludovic berthier, le nouveau management public:avantages et limites , revue RECEMAP, janyary 2007

فائمة الملاحق

## الجزء 2. بخصوص المحفظة

### 1.2 المهمة:

ادخال المهمة الوزارية

### 2.2 الوزارة:

تقديم الهيكل التنظيمي للوزارة

إدراج مخطط الهيكل التنظيمي.

### 2.2 بطاقة المحفظة

المسير المسؤول: الوزارة X

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب البرنامج

البرامج	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
البرنامج 1		
البرنامج 2		
البرنامج 3		
...		
المجموع		

توزيع اعتمادات البرامج حسب نوع مركز المسؤولية

البرامج	المصالح المركزية	المصالح غير المركزية	الهيئات الخاضعة للوصاية	الهيئات الإقليمية	المجموع
1. البرنامج 1					
2. البرنامج 2					
3. البرنامج 3					
...					
مجموع النفقات					

نفقات المحفظة حسب البرنامج والعنوان - السنة 2022

المجموع	العنوان: 2 نفقات التحويل	العنوان: 2 نفقات الاستثمار	العنوان: 2 نفقات تسيير المصالح	العنوان: 1 نفقات المستخدمين	البرامج
					البرنامج 1
					البرنامج 2
					البرنامج 3
					...
					مجموع النفقات

تقرير عن الأولويات والتخطيط 1 الوزارة XXX

نفقات المحفظة حسب العنوان ونوع مركز المسؤولية - السنة 2022

المجموع	العنوان: 2 نفقات التحويل	العنوان: 2 نفقات الاستثمار	العنوان: 2 نفقات تسيير المصالح	العنوان: 1 نفقات المستخدمين	البرامج
					المصالح المركزية
					المصالح غير المركزة
					الهيئات الخاضعة للوصاية
					الهيئات الإقليمية
					مجموع النفقات

تطور النفقات حسب البرنامج (بالآلاف دج)

البرنامج	النفقات الفعلية (السنة N-2)	تقديرات النفقات (السنة N-1)	النفقات المتوقعة السنة 2022	النفقات المتوقعة السنة 2023	النفقات المتوقعة السنة 2024
1. البرنامج:					
2. البرنامج:					
3. البرنامج:					
....					
مجموع النفقات					

تطور المناصب المالية المفتوحة حسب نوع المصالح

نوع المصالح	N-2	N-1	2023	2022	2222
المصالح المركزية					
المصالح غير الممركزة					
الهيئات الخاضعة للوصاية					
مجموع المناصب					

1الهيئة تعني مؤسسة عمومية  
تقرير عن الأولويات والتخطيط 8الوزارة XXX

## 2.2 تخطيط النشاطات لسنة 2022

1. اشرح كيف ترتبط الأهداف الاستراتيجية للوزارة للفترة 2022-2024 بالتوجهات الحكومية.
2. اشرح كيف تعكس أهداف الوزارة لسنة 2021 الأهداف الاستراتيجية لهذه الأخيرة.
3. اشرح المبادرات الهامة للوزارة التي ستسمح بتحقيق أهداف سنة 2022
2. اشرح التحديات الرئيسية التي يجب أن تواجهها وزارتك من أجل تحقيق الأهداف المحددة في سنة 2022.
5. برر كيف يمكن للموارد المالية والبشرية للمحافظة في الفترة 2022-2024 أن تسمح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة للفترة.

تقرير عن الأولويات والتخطيط والوزارة XXX

### الجزء 2. التخطيط المفصل للبرنامج 21

#### 1.2 تقديم البرنامج

##### 1.1.2 البرنامج:1 تحديد البرنامج

1. حدد أهداف البرنامج.
2. حدد هيكل البرنامج.
3. بين المبادرات الرئيسية للبرنامج التي ستسمح بتحقيق أهداف (ادخل السنة المالية المعنية) هذا الأخير.
2. عين المسؤولين عن البرنامج.

### 2.1.2 تقديم البرامج الفرعية

1. حدد أهداف البرامج الفرعية.
2. اشرح المبادرات الرئيسية للبرامج الفرعية التي ستسمح بتحقيق أهداف (ادخل السنة المالية المعنية) هذه الأخير.



## 2.2 مبررات النفقات المتوقعة لسنة 2022

المستخدمين
تسيير المصالح
الاستثمارات
التحويلات

تقرير عن الأولويات والتخطيط 00 الوزارة XXX

### 2.2 بطاقات البرامج:

اسم البرنامج: 1

الأهداف الإستراتيجية للفترة: 2022-2024

المسیر المسؤول:

الأهداف	مؤشرات الأداء	القيم الحالية	(الوحدة )	التاريخ	القيم المستهدفة	(الوحدة )	التاريخ
الهدف 1							
الهدف 2							
الهدف 3							

### نفقات البرنامج 1 حسب العنوان ونوع مركز المسؤولية السنة 2022

نوع مركز المسؤولية	العنوان: 1 نفقات المستخدمين	العنوان: 2 نفقات تسيير المصالح	العنوان: 2 نفقات الاستثمار	العنوان: 2 نفقات التحويل	المجموع
المصالح المركزية					
المصالح غير المركزية					
الهيئات الخاضعة للوصاية					
الهيئات الإقليمية					
مجموع النفقات					

تقرير عن الأولويات والتخطيط 00 الوزارة XXX

## نفقات البرنامج 1 حسب البرنامج الفرعي بالآلاف دج

المجموع	العنوان: 2 نفقات التحويل	العنوان: 2 نفقات الاستثمار	العنوان: 2 نفقات تسيير المصالح	العنوان: 1 نفقات المستخدمين	البرنامج الفرعي
					1. البرنامج الفرعي 1
					2. البرنامج الفرعي 2
					3. البرنامج الفرعي 3
					.....
					مجموع النفقات

## تطور النفقات حسب البرنامج الفرعي بالآلاف دج

البرنامج	النفقات الفعلية (السنة N-2)	تقديرات النفقات (السنة N-1)	النفقات المتوقعة السنة 2022	النفقات المتوقعة السنة 2023	النفقات المتوقعة السنة 2024
1. البرنامج الفرعي 1					
2. البرنامج الفرعي 2					
3. البرنامج الفرعي 3					
....					
مجموع النفقات					

تقرير عن الأولويات والتخطيط 01 الوزارة XXX

2.2 المشاريع الرئيسية  
1.2.2 قائمة المشاريع الكبرى للدولة - الجارية (دج)

المشاريع الكبرى للدولة - الجارية	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	نسبة التقدم	احترام الإطار الزمني (نعم أو لا)	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة) 2022(	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة) 2023(	اعتمادات الدفع للسنة 2024 وما يليها	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1										
المشروع 2										
...										
المجموع										

2.2.2 قائمة المشاريع - الجارية (دج)

المشاريع الجارية	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	نسبة التقدم	احترام الإطار الزمني (نعم أو لا)	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة) 2022(	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة) 2023	اعتمادات الدفع للسنة 2024 وما يليها	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1										
المشروع 2										
...										
المجموع										

تقرير عن الأولويات والتخطيط 04 الوزارة XXX

## 2.2.2 ملخص تقدم المشاريع حسب نوع التدخل (دج)

متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا	اعتمادات الدفع بعد 2024	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2024	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2023	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2202	النفقات المقدرة (N-1)	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	رخصة الالتزام	المشاريع
							إعادة التقييم لسنة 2222	الإجمالية
								الدراسة
								الإنجاز
								التجهيز
								إعادة التأهيل
								....
								المجموع

## 4.4.3 تقدم المشاريع حسب القطاع (المدونة الحالية) (دج)

النفقات المتوقعة السنة 2024	النفقات المتوقعة السنة 2023	النفقات المتوقعة السنة 2022	النفقات المقدرة (N-1)	النفقات الفعلية (N-2)	رخصة الالتزام	
					إعادة التقييم لسنة 2022	الأولية
						القطاع 1
						- القطاع الفرعي 1
						- القطاع الفرعي 2
						- القطاع الفرعي 3
						القطاع 2
						- القطاع الفرعي 1
						- القطاع الفرعي 2
						...
						المجموع

تقرير عن الأولويات والتخطيط 05 الوزارة XXX

### 3.2.2 قائمة المشاريع الجديدة الكبرى (دج)

المشاريع الكبرى للدولة	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة 2022	اعتمادات الدفع المتوقعة 2023	اعتمادات الدفع للسنة 2024 وما يليها	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1								
المشروع 2								
...								
المجموع								

### 3.2.2 قائمة المشاريع الجديدة (دج)

المشاريع الجديدة	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة 2022	اعتمادات الدفع المتوقعة 2023	اعتمادات الدفع للسنة 2024 وما يليها	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1								
المشروع 2								
مشاريع أخرى								
المجموع								

تقرير عن الأولويات والتخطيط 06 الوزارة XXX

**3.2 الجداول التكميلية**  
**1.3.2 تقديرات تطور المناصب المفتوحة وكتلة الاجور (بالآف دج)**

					كتلة الاجور			المناصب المفتوحة
					التطور(2022/2021)	المبلغ	التطور (2022/2021)	العدد
2020	2021	2022	العدد	%	2020	2021	2022	المبلغ
								المصالح
								المصالح المركزية
								المصالح غير المركزة
								الهيئات الخاضعة للوصاية
								المجموع

**2.3.2 تقديرات نفقات الهيئات الخاضعة للوصاية (بالآف دج)**  
**i نفقات الهيئات الرئيسية الخاضعة للوصاية (بالآف دج)**

اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2024	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2023	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2022	تقديرات النفقات (السنة N-1)	النفقات الفعلية (السنة N-2)	الهيئات الرئيسية الخاضعة للوصاية
					الهيئة 1
					الهيئة 2
					الهيئة 3
					...
					هيئات أخرى
					المجموع

تقرير عن الأولويات والتخطيط 01 الوزارة XXX

ii. النفقات حسب نوع الهيئة الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج)

اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2024	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2023	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2022	تقديرات النفقات (السنة N-1)	النفقات الفعلية (السنة N-2)	الهيئات الخاضعة للوصاية حسب نوعها
					مؤسسة عمومية ذات طابع إداري EPA
					مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي EPSCT
					....
					المجموع

2.3.2 تقديرات نفقات حسابات التخصيص الخاص بالآلاف دج

رصيد الاعتمادات إلى غاية 21 ديسمبر السنة 2202	الإيرادات الأخرى السنة 2022	التخصيصات السنة 2022	اعتمادات الدفع السنة 2022	رصيد الاعتمادات إلى غاية 31 ديسمبر السنة 2021	التخصيصات والإيرادات الأخرى السنة 2021	اعتمادات الدفع السنة 2021	رصيد الاعتمادات إلى غاية 31 ديسمبر 2020
							حساب التخصيص الخاص 1
							حساب التخصيص الخاص 2
							...
							المجموع

تقرير عن الأولويات والتخطيط 08 الوزارة XXX

### 2.3.2 تقديرات تطور النفقات حسب الاقليم (بالآف دج)

الاقليم	النفقات الفعلية (السنة N-2)	تقديرات النفقات (السنة N-1)	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2022	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2023	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2024
21. أدرار					
22. شلف					
23. الأغواط					
...					
24. غليزان					
مجموع النفقات					

### 3.3.2 تقديرات تطور النفقات حسب مصدر التمويل (بالآف دج)

نوع مصدر التمويل	النفقات الفعلية (السنة N-2)	تقديرات النفقات (السنة N-1)	النفقات المتوقعة السنة 2022	النفقات المتوقعة السنة 2023	النفقات المتوقعة السنة 2024
ميزانية الدولة					
نوع المصدر 2					
نوع المصدر 3					
المجموع					

تقرير عن الأولويات والتخطيط 09 الوزارة XXX



## الجزء 2. التخطيط المفصل للبرنامج 22

### 1.2 تقديم البرنامج 2

#### 1.1.2 البرنامج: 2 تحديد البرنامج

1. حدد أهداف البرنامج.
2. حدد هيكل البرنامج.
3. بين المبادرات الرئيسية للبرنامج التي ستسمح بتحقيق أهداف (ادخل السنة المالية المعنية) هذا الأخير.
2. عين المسؤولين عن البرنامج.

#### 2.1.2 تقديم البرامج الفرعية

1. حدد أهداف البرامج الفرعية.
2. اشرح المبادرات الرئيسية للبرامج الفرعية التي ستسمح بتحقيق أهداف (ادخل السنة المالية المعنية) هذه الأخير.

تقرير عن الأولويات والتخطيط 01 الوزارة XXX

## 2.2 مبررات النفقات المتوقعة لسنة 2022

المستخدمين
تسيير المصالح
الاستثمارات
التحويلات

تقرير عن الأولويات والتخطيط 00 الوزارة XXX

## 2.2 بطاقات البرامج:

اسم البرنامج: 2  
الأهداف الاستراتيجية للفترة: 2022-2024  
المسير المسؤول:

الأهداف	مؤشرات الأداء	القيم الحالية	( الوحدة )	التاريخ	القيم المستهدفة	( الوحدة )	التاريخ
الهدف 1	المؤشر 1						
المؤشر 2							
الهدف 2	المؤشر 1						
الهدف 3	المؤشر 1						
...	...						

## نفقات البرنامج 1 حسب العنوان ونوع مركز المسؤولية السنة 2022

نوع مركز المسؤولية	العنوان: 1 نفقات المستخدمين	العنوان: 2 نفقات تسيير المصالح	العنوان: 2 نفقات الاستثمار	العنوان: 2 نفقات التحويل	المجموع
المصالح المركزية					
المصالح غير المركزية					
الهيئات الخاضعة للوصاية					
الهيئات الإقليمية					
مجموع النفقات					

تقرير عن الأولويات والتخطيط 00 الوزارة XXX

## نفقات البرنامج 2 حسب البرنامج الفرعي بالآلاف دج

البرنامج	العنوان: 1 نفقات المستخدمين	العنوان: 2 نفقات تسيير المصالح	العنوان: 2 نفقات الاستثمار	العنوان: 2 نفقات التحويل	المجموع
1. البرنامج الفرعي 1					
2. البرنامج الفرعي 2					
3. البرنامج الفرعي 3					
.....					
مجموع النفقات					

## تطور النفقات حسب البرنامج الفرعي بالآلاف دج

البرنامج	النفقات الفعلية (السنة N-2)	تقديرات النفقات (السنة N-1)	النفقات المتوقعة السنة 2022	النفقات المتوقعة السنة 2023	النفقات المتوقعة السنة 2024
1. البرنامج الفرعي 1					
2. البرنامج الفرعي 2					
3. البرنامج الفرعي 3					
....					
مجموع النفقات					

تقرير عن الأولويات والتخطيط 01 الوزارة XXX

2.2 المشاريع الرئيسية  
1.2.2 قائمة المشاريع الكبرى للدولة - الجارية (دج)

المشاريع الكبرى للدولة - الجارية	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	نسبة التقدم	احترام الإطار الزمني (نعم أو لا)	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة 2022)	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة 2023)	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة 2024 وما يليها)	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1										
المشروع 2										
...										
المجموع										

2.2.2 قائمة المشاريع - الجارية (دج)

المشاريع الجارية	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	نسبة التقدم	احترام الإطار الزمني (نعم أو لا)	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة 2022)	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة 2023)	اعتمادات الدفع المتوقعة (السنة 2024 وما يليها)	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1										
المشروع 2										
...										
المجموع										

تقرير عن الأولويات والتخطيط 04 الوزارة XXX

## 2.2.2 ملخص تقدم المشاريع حسب نوع التدخل (دج)

متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا	اعتمادات الدفع 2024 بعد	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2024	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2023	اعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2022	النفقات المقدرة (N-1)	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	رخصة الالتزام	المشاريع
							إعادة التقييم لسنة 2222	الإجمالية
								الدراسة
								الإنجاز
								التجهيز
								إعادة التأهيل
								....
								المجموع

## 4.4.4 تقدم المشاريع حسب القطاع (المدونة الحالية) (دج)

القطاعات	رخصة الالتزام	النفقات الفعلية (N-2)	النفقات المقدرة (N-1)	النفقات المتوقعة السنة 2022	النفقات المتوقعة السنة 2023	النفقات المتوقعة السنة 2024
الأولية	إعادة التقييم لسنة 2222					
القطاع 1						
- القطاع الفرعي 1						
- القطاع الفرعي 2						
- القطاع الفرعي 3						
القطاع 2						
- القطاع الفرعي 1						
- القطاع الفرعي 2						
...						
المجموع						

تقرير عن الأولويات والتخطيط 05 الوزارة XXX

### 3.2.2 قائمة المشاريع الجديدة الكبرى (دج)

المشاريع الكبرى للدولة	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة 2022	اعتمادات الدفع المتوقعة 2023	اعتمادات الدفع للسنة 2024 وما يليها	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1								
المشروع 2								
...								
المجموع								

### 3.2.2 قائمة المشاريع الجديدة (دج)

المشاريع الجديدة	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع	التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع	رخصة الالتزام	اعتمادات الدفع المتوقعة 2022	اعتمادات الدفع المتوقعة 2023	اعتمادات الدفع للسنة 2024 وما يليها	متوسط التكاليف المتكررة المتوقعة سنويا
المشروع 1								
المشروع 2								
مشاريع أخرى								
المجموع								

تقرير عن الأولويات والتخطيط 06 الوزارة XXX

### 3.2 الجداول التكميلية

#### 1.3.2 تقديرات تطور المناصب المفتوحة وكتلة الاجور (بالآلاف دج)

						كتلة الاجور		المناصب المفتوحة
						التطور 2022/2021	المبلغ	العدد
2020	2021	2022	العدد	%	التطور 2022/2021	2021	2022	المبلغ
								المصالح
								المصالح المركزية
								المصالح غير الممركزة
								الهيئات الخاضعة للوصاية
								المجموع

2.3.2 تقديرات نفقات الهيئات الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج)  
i. نفقات الهيئات الرئيسية الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج)

إعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2023	إعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2022	إعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2021	تقديرات النفقات السنة (N-1)	النفقات الفعلية السنة (N-2)	الهيئات الرئيسية الخاضعة للوصاية
					الهيئة 1
					الهيئة 2
					الهيئة 3
					...
					هيئات أخرى
					المجموع

تقرير عن الأولويات والتخطيط 01 الوزارة XXX  
ii. النفقات حسب نوع الهيئة الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج)

إعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2023	إعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2022	إعتمادات الدفع المتوقعة السنة 2021	تقديرات النفقات السنة N-1	النفقات الفعلية السنة N-2	الهيئات الخاضعة للوصاية حسب نوعها
					مؤسسة عمومية ذات طابع إداري EPA
					مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي EPSCT
					....
					المجموع

### 2.3.2 تقديرات نفقات حسابات التخصيص الخاص (بالآلاف دج)

رصيد الإ اعتمادات إلى غاية 31 ديسمبر السنة 2022	الإيرادات الأخرى السنة 2022	التخصيصات السنة 2022	إ اعتمادات الدفع السنة 2022	رصيد الإ اعتمادات إلى غاية 31 ديسمبر السنة 2021	التخصيصات والإيرادات الأخرى السنة 2021	إ اعتمادات الدفع السنة 2021	رصيد الإ اعتمادات إلى غاية 31 ديسمبر 2020
							حساب التخصيص الخاص 1
							حساب التخصيص الخاص 2
							المجموع

تقرير عن الأولويات والتخطيط 08 الوزارة XX



## « Rationalisation de la dépense publique et son rôle dans le traitement du déficit budgétaire général de l'économie algérienne »

### Résumé:

L'un des problèmes les plus complexes de l'économie est le déficit budgétaire général, devenu un phénomène généralisé dans la plupart des pays du monde, qui présage souvent de l'échec des politiques économiques des pays, tant l'intérêt est apparu dans la recherche de solutions qui contribuent à atténuer le déficit et à en réduire la gravité, et l'Algérie fait partie des pays qui souffrent des mêmes problèmes du budget général, qui a adopté plusieurs méthodes pour couvrir le déficit budgétaire, le Fonds de contrôle des ressources ayant été la première ligne de défense pendant la période d'étude, et ses tentatives de rationaliser les dépenses publiques n'ont pas été suffisamment étudiées, car elles ont été interceptées par diverses raisons telles que la corruption, des problèmes de transparence et des raisons techniques représentées dans les défauts du budget public approuvé, ce qui n'est pas compatible avec les solutions de rationalisation des dépenses publiques

**Mots clés.** dépenses publiques, rationalisation des dépenses publiques, déficit budgétaire public, politique de dépenses, exigences de rationalisation des dépenses publiques. recettes générales. l'économie algérienne, déficit financier, la corruption, Modernisation du budget général.

## « Rationalization of public spending and its role in treating the general budget deficit in the Algerian economy »

### Abstract:

One of the most complex problems of the economy is the general budget deficit, which has become a widespread phenomenon in most countries of the world, which often foretells the failure of the economic policies of countries, as much interest appeared in the search for solutions that contribute to alleviating the deficit and reducing its severity, and Algeria is one of the countries that suffer The same problems of the general budget, which adopted several methods to cover the budget deficit, as the Resource Control Fund was the first line of defense during the study period, and its attempts to rationalize public spending were not sufficiently studied, as they were intercepted by various reasons such as corruption, transparency problems, and technical reasons represented in the defects of the approved public budget, which Not compatible with public spending rationalization solutions.

**Key words** public spending, rationalization of public expenditures, public budget deficit, spending policy, requirements for rationalizing public spending. general revenue. Algerian economy, financial deficit, corruption, Modernization of the general budget

### " ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري "

الملخص:

ان من اكثر مشاكل الاقتصاد تعقيدا عجز الموازنة العامة والذي اصبح ظاهرة منتشرة بكثرة في معظم دول العالم والذي غالبا ما يبنى بفشل السياسات الاقتصادية للدول، حيث بدا الاهتمام كثيرا في البحث عن حلول تساهم في تخفيف العجز والتقليل من حدته، والجزائر واحدة من بين الدول التي تعاني نفس مشاكل الموازنة العامة والتي اعتمدت عدة طرق لتغطية العجز الموازني حيث كان صندوق ضبط الموارد خط الدفاع الاول خلال فترة الدراسة كما ان محاولاتها في ترشيد الانفاق العام لم تكن مدروسة بالشكل الكافي حيث اعترضتها اسباب مختلفة كالفساد ومشاكل الشفافية وأسباب تقنية تتمثل في

عيوب الموازنة العامة المعتمدة والتي لا تتماشى وحلول ترشيد الانفاق العام. كلمات مفتاحية: الانفاق العام، ترشيد النفقات العامة، عجز الموازنة العامة، السياسة الانفاقية، متطلبات ترشيد الانفاق العام، الايرادات العامة، الاقتصاد الجزائري، العجز المالي، الفساد، عصرنة الموازنة العامة.